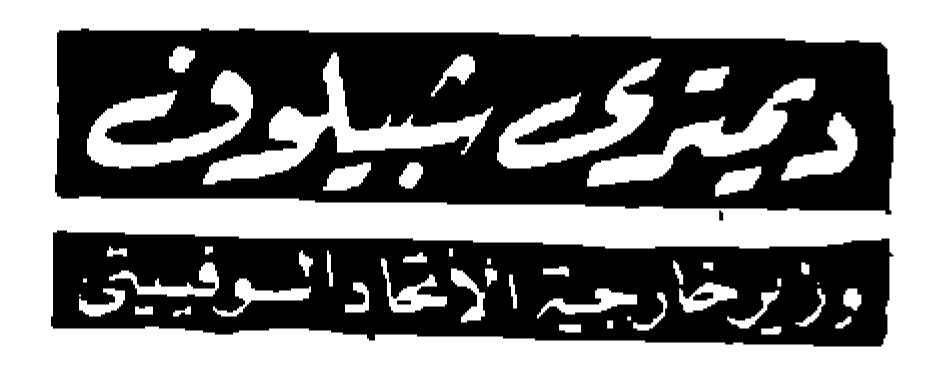




مشكلة قناة السويس

مشكلة قناة السويس



مطابع دار الكتاب العربى بمصر
محمد حلمى المنياوى

هذا الكتاب..

بقلم الدكتور محمد مندور

يسرني أن أقدم الى قراء اللغة العربية هذا الكتاب لأنه وان يكن صادرا عن وزير الخارجية للاتحاد السوفيتي الا أنه في الواقع يمثل مرحلة من مراحل كفاحنا ضد الاستعمار ومجالدة حقنا لباطله والكتاب كما سيرى القارىء يتضمن الخطب والتصريحات والبيانات التي صدرت عن السيد شبيلوف وزير الاتحاد السوفيتي حول مؤتمر لندن منذ ان بزغت فكرته في لندن الى ان انفض على أساس من الغش والتدليس .

والقراء يذكرون انه لم يكد قائد ثورتنا المظفر يعلن تأميم شركة قناة السويس حتى ثارت ثائرة المستعمرين .

تلك الثورة المصطنعة ، ونقول مصطنعة لأنه لم يكن هناك ما يبررها فتأميم مصر لشركة القناة لا يمكن أن يماري أحد في أنه حق مشروع لمصر باعتبارها شركة مصرية يسري عليها كل ما يمكن أن يسري على اية شركة مصرية أخرى كما ان حكومتنا اعلنت منذ اللحظة الأولى تعهدها بل حرصها على أن تستمر القناة مفتوحة لسفن جميع الدول على نحو ماجاء في معاهدة ١٨٨٨ وأما حملة الأسهم فقد تعهدنا بأن ندفع اليهم ثمن ما يحملون من أسهم حسب السعر الذي وصلت اليه في بورصة باريس في اليوم السابق على التأميم .

لم يكن هناك اذن أي مبرر مشروع لكي يثور الاستعمار كل هذه الثورة ولكنه اراد أن يتخذ من هذا الاجراء المشروع فرصة لكي يسترد ما فقده في بلادنا بل وفي الشرق العربي كله نتيجة لحركة

تحررنا الكبرى الدائبة فى استئصال نفوذه المدمر من بلادنا بل ولكى يتخلص من ثورتنا الوطنية الظافرة التى صرح قادة الاستعمار فى مجالسهم النيابية بأنه لا سبيل الى نجاح خططهم فى الشرق الأوسط والمحافظة على نفوذهم الا بالقضاء على الثورة المصرية الممثلة فى قائدها عبد الناصر .

ولقد كان من المتناقضات المضحكة أن نرى انجلترا نفسها أول من يدعو الى فكرة تدويل القناة مع أن انجلترا هذه هى التى كانت تعارض هذه الفكرة أشد المعارضة يوم أن كانت مسيطرة على مصر ، فكانت تتمسك بحق مصر فى السيادة على القناة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من أراضيها وكانت الدول الأخرى وبخاصة فرنسا قبل الاتفاق على تقسيم العالم العربى بينها وبين انجلترا سنة ١٩٠٤ هى التى تحاول جاهدة تدويل القناة خوفا من سيطرة انجلترا عليها بحكم سيطرتها على مصر .

ومن غير أن تستشار مصر اتفق الاستعماريون على عقد مؤتمر فى لندن دعوا اليه ٢٤ دولة فحسب مع أن الدول التى تستخدم القناة تبلغ ٤٥ دولة واختاروا لانعقاده لندن . وأعد مشروع القرار الشهير الذى تقدم به الى المؤتمر المستر فستر دالاس وزير خارجية أمريكا لتدويل القناة واهدار سيادة مصر ورأت حكومتنا بحق مقاطعة هذا المؤتمر وتضامنت معها اليونان الصديقة فى هذه المقاطعة .

وانعقد المؤتمر الذى يصح أن يسمى بسيرك البهلوان لأن المناورات والألاعيب التى دارت فيه أقرب ما تكون الى ألاعيب البهلوان منها الى تصرفات الساسة وانه لمن الشيق أن يتابع القراء على صفحات هذا الكتاب كل تلك الألاعيب التى فضحها أولا بأول السيد شبيلوف الوزير السوفييتى وكأننا نقرأ ملحمة عاتية بين الحق والباطل والاستعمار والحرية .

وبالرغم من أن دعوة الباطل قد استطاعت أن تجمع حول مشروع دالاس ١٨ دولة بينما مشروع الرجل الحكيم العادل كريشنا مينون وزير الهند لم يناصره صراحة غير خمس دول الا أن قوة الحق التى

آزرت انصار العدل والتحرر والتى وجدت لها لسانا بارعا حارا فى شخص السيد شبيلوف ومن آزروه كانت قوة مضيئة عاتية وكان لها اكبر الأثر فى مآزرة عدلنا ضد باطل الاستعمار وحركتنا التحررية ضد العدوان الغاشم عندما تآمر الاستعمار مع الصهيونية لمحاولة غزو وطننا العربى والقضاء على ثورتنا واسترداد سيطرته على مقدراتنا فآزرتنا الغالبية الساحقة من شعوب العالم وفى مقدمتها شعوب اتحاد الجمهوريات السوفيتية التى كان لانذارها الشهير أثر حاسم فى وقف العدوان ورده خائبا مدحورا .

واعود فاكرر ما بدأت به من أننى سعيد بأن اقدم الى قراء العربية هذا الكتاب لأنى أرى فيه انعكاسا صادقا لمرحلة من مراحل كفاحنا الوطنى سجلها رجل صادق قوى تجرد عن الهوى فجرى الحق على لسانه .

محمد مندور

مقدمة الناشرين السوفييت

فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ أعلنت حكومة مصر تأميم شركة قناة السويس . وقابلت حكومتا انجلترا وفرنسا هذا التصرف المشروع باتخاذ عدد من اجراءات الضغط الاقتصادى والسياسى من بينها التهديد باستخدام القوة ... وفى نفس الوقت أعلنت حكومات بريطانيا وفرنسا والولايات المتحـــدة أن مؤتمرا خاصا بمسألة قناة السويس سوف ينعقد فى لندن للوصول الى غاية معينة هى الحصول على موافقة مصر على ما أســموه « تدويل القناة » وبمعنى آخر على اكراه مصر على التنازل عن سيادتها القومية !

وأرسلت الدعوة لحضور مؤتمر لنـــدن الى أربع وعشرين دولة من بينها الاتحاد السوفيتى .

ودرست حكومة الاتحـــاد السوفيتى طبيعة المشكلة دراسة مفصلة والأساليب التى تتبعها بعض الدول الغربية للضغط غير المشروع على حكومة مصر وضمنت ذلك مذكرتها الصادرة فى التاسع من أغسطس ١٩٥٦ .

أما عن المؤتمر الذى رتب فى لندن فأن الحكومة السوفيتية قد أوضحت فى مذكرتها ان هـــذا المؤتمر ــ بتكوينه وطبيعته وأهدافه ـ لا يمكن أن يعتبر مؤتمرا دوليا مخـــولا اتخاذ أية قرارات بشأن قناة السويس .

ومهما يكن من الأمر فأن الحكومة السوفيتية التى تؤيد فكرة الحلول السلمية للمشاكل الدولية والتى وضعت فى اعتبارها أن هذا المؤتمر قد يساعد على ايجاد حل لتسوية المسائل المتصلة بحرية الملاحة فى قناة السويس يمكن فى ضوء التطورات الجديدة [1] أن تقبله كل من مصر والدول التى يعنيها الأمر ، قررت أن توفد الى المؤتمر وفدا يمثل الاتحاد السوفيتى يتكون من د . ت . شبيلوف (رئيسا للوفد) ، ف . س سميونوف ، ج . ا . مالك ، ج . ت . زايتسف .

أن الطريقة المغرضة التى تم بها تكوين هذا المؤتمر ، واجتماعه بغير التشاور مع الحكومة المصرية وخرق اتفاقية الأستانة ١٨٨٨ وأسلوب الانذارات النهائية التى اتبعه منظمو هذا المؤتمر وهم يعلنون عن أبحاثه وأهدافه التى تتنافى مع كرامة مصر فى المجال الدولى وحقها فى السيادة القومية ... كل ذلك كان من شأنه أن يؤدى حتما الى رفض مصر الاشتراك فى هذا المؤتمر .

ووضح عند افتتاح المؤتمر أن مادبره منظموه من امكان املاء شروط غير مقبولة على مصر قد باء بالفشل الذريع بالنسبة لتسوية مشكلة القناة .

وفى الجلسة الأولى للمؤتمر رفضت أغلبية الدول المشتركة العروض المغرضة التى تقدم بها منظموه ، وبالنظر الى انعدام الصفة التمثيلية الصحيحة فى هذا المؤتمر وغياب مصر ، اتفق ألا

---

(١) تأميم القناة .

يتخذ المؤتمر أى قرار فى موضوع المشكلة وأن تقتصر مهمته على الاستماع الى وجهات نظر الدول الأعضاء فيه ومقارنة تلك الآراء بعضها ببعض ومحاولة رسم الطريق لحل يمكن أن يرضى كلا من السيادة المصرية والدول التى تستخدم القناة .

وقدم أثناء انعقاد المؤتمر مشروعان لتسوية مشكلة القناة يختلف كل عن الآخر فى الجوهر والأساس ، الأول مشروع الولايات المتحدة الأمريكية والثانى مشروع الهند .

المشروع الامريكى :

وانطوى المشروع الأمريكى (مشروع دالاس) على مبدأ حرمان مصر من حقها فى السيادة على أراضيها واقامة نظام استعمارى فيها — تحت ستار الاتفاقيات وانشاء رقابة دولية على القناة تصبح فى واقع الأمر دولة داخل الدولة .

المشروع الهندى :

وتضمن المشروع الهندى الذى أيده الاتحاد السوفيتى وأندونيسيا وسيلان مبدأ الحرص على مراعاة حقوق السيادة المصرية والاعتراف الذى لا نزاع فيه بملكية مصر للقناة وادارتها لها والتوفيق بين مصالح المستخدمين الدوليين لقناة السويس والهيئة المصرية لادارة القناة .

وسرعان ما وضح أن منظمى المؤتمر لن ينجحوا فى فرض مشروع دالاس على مصر باسم جميع الدول المشتركة فيه ،

ولذلك فقد بذلت المحاولات لتقسيم المؤتمر الى جبهتين حتى يمكن مواجهة مصر بمشروع « دالاس باسم الدول التى صوتت له ، وجعل ارادة وفود الدول المؤيدة للقرار الأمريكى تبـدو كما لو كانت ارادة جماعية صادرة عن هذا المؤتمر .

ومهما يكن من الأمر فقد باءت محاولات الانقسام بالفشل نتيجة للمعارضة الشديدة التى أبدتها وفود الاتحـاد السوفيتى والهند وأندونيسيا وبعض الدول الأخرى . وانتهى المؤتمر باتخاذ قرار وحيد هو أن يطلب المؤتمرون الى رئيس المؤتمر أن ينقل الى الحكومة المصرية تقريرا حرفيـا عن كل مادار فى المؤتمر ، وكان هذا القرار هزيمة أدبية سياسية لمجموعة الدول التى أرادت أن تفرض على مصر مشروعاتها الاستعمارية بتأييد من المؤتمر .

ويحتوى هذا الكتيب على الكلمات التى ألقاها والتقارير التى أعدها وزير خارجية الاتحاد السوفيتى ديمترى شبيلوف فى هذا المؤتمر وكذلك تقريره فى المؤتمر الصحفى الذى عقده بلندن يوم ٢٤ أغسطس ١٩٥٦ .

أما مادة الملاحق فتتناول :

١ــ مذكرة من وزارة خارجية الاتحاد السوفيتى الى سفارة بريطانيا فى الاتحاد السوفيتى بشأن مشكلة قناة السويس •

٢ ــ بيان الحكومة السوفيتية عن مشكلة القناة

٣ ــ المقترحات الهندية المقدمة الى المؤتمر فى ٢٠ أغسطس ١٩٥٦

٤ ــ بيان الحكومة السوفيتية الى حكومة مصر فى ٢٨ أغسطس ١٩٥٦

٥ ــ مقترحات الحكومة الأمريكية المقدمة الى مؤتمر لندن فى ٢٠ أغسطس ١٩٥٦

٦ ــ بيان الحكومة السوفيتية عن ضرورة الوصول الى حل سلمى لمسألة قناة السويس .

بيان الوفد السوفيتى
عند وصوله إلى لندن

أيها السادة :

أن الوفد السوفيتى قد حضر الى لندن بغية تبادل وجهات النظر فى مؤتمر يضم عددا من الدول فى شأن قضية حرية الملاحة فى قناة السويس .

وفى أيامنا هذه تعتبر المفاوضات الوسيلة الوحيدة لفض النزاع فى المسائل الدولية المختلف عليها تلك المفاوضات التى تقوم على أساس من العدالة المطلقة ومسايرة روح العصر التى تحتم مراعاة الحقوق الشرعية ومصالح الشعوب والمساواة التامة بين الدول صغيرها وكبيرها ، فى جو من الثقة المتبادلة بين الأمم ورغبة صادقة فى دعم السلام والأمن العالميين .

أن الوفد السوفيتى سوف يساعد بكل الوسائل الممكنة فى الاجتماعات القادمة على ايجاد حل للمسائل المختلف عليها بطريق عقد الاتفاقات بين الأطراف المعنية وعلى رأسها مصر التى تعتبر مساهمتها ضرورية للغاية ، تلك الاتفاقات التى لابد فيها من التوفيق بين المصالح القومية لمصر المستقلة ذات السيادة والمصالح العادلة للأمم التى تستخدم القناة .

وأود أن أحمل الى أهل مدينة لندن ، وعن طريقهم الى الشعب البريطانى أحسن تمنيات السعادة والرخاء .

كلمة شبيلوف
بمناسبة انتخاب رئيس المؤتمر
فى الجلسة الأولى لمؤتمر لندن
يوم ١٦ أغسطس ١٩٥٦

ليس هناك من الأسباب مايدعونا الى الاعتراض رسميا على الاقتراح الذى تقدم به المتحدث باسم الوفد السويدى بشأن اختيـار الرئيس ونحن نـكن كل الاحترام لمضـيفنا الممتـاز مستر لويد [١] .

واذا كان الجانب البريطانى لا يرتاح الى هذا الاقتراح فنحن من جانبنا لن نتقـدم باقتراحات أخـرى ... واذا كان الجانب البريطانى فى حرج من الأمر بسبب أن لبريطانيا غرضا خاصا تبغى تحقيقه من وراء هذا المؤتمر ، فانه يكون من المستحسن أن ينتخب للمؤتمر رئيسا من دولة أخرى ، لا يكون ضالعا الى هذا الحد فى المسائل موضوع البحث .

وفى اعتقادنا أن أصلح الأشخاص للقيام بهـذا الدور هو الزميل المستر كرشنا منون ممثل الهند وهو من نحمل له جميعا كل احترام .

ولكنى أكرر أننا نثير هـذا الموضوع بتحفظ ، فى انتظار القرار الذى يتخذه الجانب البريطانى .

---

(١) كان المتحدث باسم الوفد السويدى قد اقترح انتخاب « سلوين لويد » رئيس الوفد البريطانى ووزير خارجية بريطانيا رئيسا للمؤتمر .

الدول المشتركة فى المؤتمر

بيان مقدم من الوفد السوفييتى

فى الجلسة الأولى المنعقدة يوم
١٦ أغسطس ١٩٥٦

السيد الرئيس ، السادة أعضاء المؤتمر :

قبل أن تخطو وفود بعض الدول المجتمعة الآن فى لنـــدن أية خطوة فى مسألة تبادل الرأى فى جوهر المسألة الخاصة باتخــاذ الخطوات اللازمة لتأمين حرية الملاحة فى قناة السويس،يرى الوفد السوفيتى من الضرورى أن يبدى بعض الملاحظات حول تنظيم المؤتمر وخطوط سيره بعد ذلك .

ان الحكومة السوفيتية ــ فى دأبها وأصرارها على الوقوف موقف الحائل دون زيادة حدة التوتر الدولى بما فى ذلك منطقة الشرقين الأدنى والأوسط وجريا على سياستها الثابتة فى تحقيق السلام والتمسك بمبدأ فض المنازعات بالوسائل السلمية وعن طريق المفاوضات قد قررت قبول الاشتراك فى المؤتمر الحالى ، وقد جئنا الى هنا بغرض واحد ــ هو أن نحاول سويا مع اخواننا ممثلى الدول الأخرى الوصول الى تسوية سلمية للمشكلة الحادة التى تشغل الآن الانتباه العام .

وسوف يبسط وفدنا فى الوقت المناسب وبالتفصيل وجهــة

نظر الحكومة السوفيتية فى مشكلة قناة السويس ، وسأقصر كلامى فى الآونة الحاضرة على بعض الملاحظات القصيرة .

ولقد لفتت الحكومة السوفيتية فى مذكرتها المؤرخة ٩ أغسطس ١٩٥٦ النظر الى ما ارتكب فى عقد هذا المؤتمر من خرق للمبادىء الأساسية المعترف بها فى القانون الدولى خاصة بطريقة عقد المؤتمرات الدولية .

ومعروف أن نظام الملاحة الدولية فى قناة السويس قد قررته اتفاقية الآستانة ١٨٨٨ . وتتضمن هذه الاتفاقية فيما تضمنت من نصوص التشاور بين الأطراف الموقعة اذا نشأ من المسائل مايمس حرية الملاحة فى القناة .

وقد عقد هذا المؤتمر بناء على قرار صدر من دولتين اثنتين من الدول الموقعة على اتفاقية ١٨٨٨ هما بريطانيا وفرنسا ومن الولايات المتحدة الأمريكية التى ليست عضوا موقعا على هذه الاتفاقية — أما الدول الأخرى الموقعة على اتفاقية ١٨٨٨ فضلا عن الدول التى لها مصلحة فى استخدام القناة فأنها لم تستشر فى الأمر .

ومما يؤسف له أن قرار عقد هذا المؤتمر قد اتخذ دون تشاور سابق مع حكومة مصر رغم أن هذه القناة تجرى — كما يعلم الناس جميعا — فى أرض مصر وتقع فى صميم السيادة المصرية .

أما عن تكوين المؤتمر فأنه يجب أن يلاحظ منذ البداية أن كثيرا من الدول الموقعة على اتفاقية ١٨٨٨ لم تدع الى الاشتراك

ومن المعروف أن النمسا والمجر وألمانيا كانت من بين الدول الموقعة لهذه الاتفاقية وان الدول التى خلفت النمسا والمجر القديمتين هى كما هو مفهوم النمسا ، والمجر ، وتشيكوسلوفاكيا ويوجوسلافيا ، ولم تدع واحدة من هذه الدول لحضور هذا المؤتمر .

ولقد قيل ان النمسا والمجر الحاليتين قد تخليتا عن الحقوق والامتيازات التى كانت لهما فى حكومة النمسا والمجر القديمة ولكن هذا القول يجافى الحقيقة ، وهنا لابد من الاشارة الى المادة ٢١٧ من معاهدة « تريانو » وهى المادة التى تسرد الاتفاقات التى سبق أن أبرمتها حكومة النمسا والمجر القديمة والتى يتحتم على المجر الحالية التزامها ومراعاتها وبها ذكر صريح لاتفاقية قناة السويس المعقودة فى أكتوبر ١٨٨٨ ؛ والمادة ٢٣٤ من معاهدة « سان چرمن » تحتوى على نفس الاتفاق بالنسبة للنمسا . ويجدر ألا ننسى تشيكوسلوفاكيا التى تشغل رقعة كبيرة من النمسا والمجر القديمة والتى أعلنت رسميا أنها ورثت شرعا كل الحقوق التى كانت لملكية النمسا والمجر وهى الحقوق الناشئة عن الاتفاقات سالفة الذكر .

ولم يدع الى هذا المؤتمر سوى جزء من ألمانيا هو الحكومة الاتحادية الغربية ولم تمتد هذه الدعوة لتصل الى شطر ألمانيا الآخر وهو الجمهورية الديمقراطية الألمانية ولا يمكن اعتبار هذا التصرف بالنسبة لألمانيا أمرا سائغا .

ان عدم دعوة دولة كبيرة كجمهورية الصين الشعبية من شأنه

أن يضعف الهيبة الدولية لهذا المؤتمر ويقلل من قيمة مقرراته .

وليس ثمة مايدعو الى اغفال حق الدول العربية فى الاشتراك فى مؤتمر يعالج مسألة حرية الملاحة فى قناة السويس ، فهذه الدول من الناحية الاقليمية جارات لمصر ، وهى من الناحيتين الاقتصادية والسياسية معنية تماما بأمر الوصول الى حل سليم لمسألة الملاحة فى القناة وضمان أدائها لوظيفتها الطبيعية .. وكلنا يعرف أن الدول العربية ـ سوريا ولبنان والمملكة السعودية والأردن والسودان وليبيا واليمن ومراكش وتونس لم تدع الى هذا المؤتمر .

والدول البحرية ـ بولندا وبلغاريا ورومانيا وبورما وكلها تستخدم القناة استخداما واسعا لم تدع بدورها الى شهوده .

ولكى نزيد الأمر ايضاحا نضع أمامكم الحقائق والأرقام .

ونحن اذ نرحب باخلاص بمشاركة ممثلى ايثيوبيا والباكستان فى هذا المؤتمر ونعتقد أن اشتراكهما أمر طبيعى ، نذكر أنه فى ١٩٥٥ بلغ مجموع حمولة السفن التى عبرت القناة تحت العلم الأثيوبى ٢٦٫٣٢٤ طنا وتحت العلم الباكستانى ١٥٠٫٤٦٦ طنا ، ونحن نتساءل لماذا لم تدع المملكة العربية السعودية الى هذا المؤتمر مع أن السفن السعودية التى عبرت القناة فى ذلك العام قد بلغت حمولتها ٣٨٢٫٩٥٧ طنا ؟ ولماذا لم تمثل بولندا ويوجوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ؟ لقد بلغ مجموع حمولة السفن البولندية التى عبرت قناة السويس فى نفس العام ٨٣٦٫٤٢٧ طنا، واليوجوسلافية ١٨٠٫٣٨٠ طنا والتشيكوسلوفاكية ١١٨٫١٦١ طنا

وعلى هذا ، ومما لا يقبل الجدل أن تكوين هذا المؤتمر قد تم على أساس تحيزى ظاهر .

ان مذكرة الحكومة البريطانية المؤرخة ٣ أغسطس ١٩٥٦ أوضحت أن تكوين المؤتمر قد روعيت فيه صفتان ، الأولى عضوية اتفاقية ١٨٨٨ ، والثانية المصلحة الحيوية فى استخدام القناة ، ولكن واقع الأمر قد دل على عدم مراعاة هذه الصفة أو تلك ، مما حدا بعدد من الدول الى أن تتقدم باحتجاجات لها مايبررها ، خذ مثلا مذكرات الاحتجاج التى تقدمت بها كل من يوجوسلافيا والمجر والجمهورية الألمانية الديموقراطية وبولنــدة على ماهو معروف للجميع .

ولو طبقت اتفاقية ١٨٨٨ لكان من الأصوب أن تختار القاهرة لعقد هذا المؤتمر .

وملاحظة أخيرة ، هى أن موعد المؤتمر قد حدد دون مراعاة للاعتبارات الخاصة بالنسبة للدول التى يعنيها الأمر .

أيها السادة

فى ضوء هذه الحقائق لا مفــر من التسليم أن سلسلة من العدوان على الحقوق المشروعة للدول ذات السيادة قد ارتكبت فى عقد هذا المؤتمر ، وأن الطريقة التى التأم بها مجافية لأهداف ومبادىء التعاون الدولى ، تلك الأهداف والمبادىء التى تــكون الجوهر من ميثاق الأمم المتحدة .

وقد لفتت الحكومة السوفيتية النظر فى الوقت المناسب الى هذه الحقائق وقدمت عددا من المقترحات ، لو قدر لها أن تقبل، لكانت سببا فى اسباغ الصفة التمثيلية الصحيحة على هذا المؤتمر . ونحن نأسف أن جهودنا فى تصحيح الأوضاع لم تجد تأييدا من الحكومة البريطانية .

ولا يسع الوفد السوفيتى الا أن يشير الى الجو غير الطبيعى الذى أعد فيه هذا المؤتمر .. وليس غائبا عن أذهاننا تلك العقوبات الاقتصادية التى فرضتها بعض الدول ، وذلك التهديد باستخدام القوة المسلحة ، والمناورات الحربية واستدعاء الاحتياطى وغير هذا وذلك مما يعتبر مخالفة للمبادىء السلمية للأمم المتحدة .

ان الانحراف البادى فى اختيار أعضاء المؤتمر ، واجتماعه بغير مشاورة الحكومة المصرية خرق لنصوص اتفاقية ١٨٨٨ كما أن أهـدافه وأغراضـه التى تتعارض مع كرامة مصر القـومية وحقوقها فى السيادة والتى أعلنت على شكل انذار نهائى .. كل ذلك لم يكن من شأنه الا رفض مصر الاشتراك فى هذا المؤتمر .

ولـكى نجمل علينا أن نقول ان النتائج بينة فهـذا المؤتمر — لسوء الحظ — لا يستوفى شروط صحة التمثيل . ومن ثم ، ولأن تكوينه على ما نرى ، فانه لا يستطيع أن يدعى استطاعته حل المسائل التى من طبيعتها ألا تحـل بغير اتفاق جميع الدول التى يعنيها الأمر ومن بينها مصر البلد الذى تقع القناة فى صميم سيادته .

أن الوفد السوفيتى سوف يبذل جهده — بعيـدا عن كل

ما يعقد مهمة المؤتمر ـــ لتحقيق غاياته .. أو ربما قدر له أن ينجح فى تحقيق بعض الخير ، ولهذا فمن الضرورى الملاءمة بين أغراض المؤتمر وأعماله وطريقة علاجه للأمور وبين الموقف الراهن . ونحن نعتبر هذا المؤتمر الخطوة الأولى فى طريق المفاوضة ونعتقد أن كلامنا لابد أن يحاول ـــ بتبادل وجهات النظر والتشاور ـــ أن يجد حلا لهذه المشكلة التى تسبب قلقا بالغـا لكثير من الناس يمكن أن يكون مقبـولا من مصر ومن الدول الأخـرى التى يعنيها الأمر .

أيها السادة :

لا حاجة بى الى توكيد أنه بالنظر الى الطبيعة المحـدودة لمؤتمرنا الحالى والصفة التى يمكن أن نسميها تمهيدية قد لا يجمل أن نعرقل أعماله باستخدام طريقة التصويت .

وانى أهيب بالممثلين المـوقرين المجتمعين هنـا ألا يركزوا انتباههم على طريقة سير المؤتمر بقدر ما يوفرونها على تضـافر الجهود للحيلولة دون زيادة توتر الموقف الذى نشأ فى منطقـة الشرق الأدنى ، فالسعى الى أسلوب موحد لحل مشكلة القناة شىء على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لمؤتمر كهذا .

وعلينـا أن نبـذل كل ما فى الوسـع لمساعدة ممثلى الدول المجتمعين هنا على الوصول الى اتفـاق فى الرأى حول الأعداد لمؤتمر دولى آخر أو طريقة دولية أخرى لبحث مسألة حرية الملاحة فى القناة مع مراعاة السيادة المصرية .

والحكومة السوفيتية مقتنعة بأن هذه هى الطريقة الوحيدة للوصول الى حل لمسألة الملاحة فى القناة يساعد على تخفيف حدة التوتر الدولى ويؤكد انتصار المبادىء العليا التى تضمنها ميثاق الأمم المتحدة .

أيها السادة

ليس للاتحاد السوفيتى هدف خاص فى منطقة الشرقين الأدنى والأوسط وهـذا الاتحـاد لا يتمتع ، ولا يسعى الى أن يتمتع بحقوق أو امتيازات فى أى قطر من الأقطار العربية ، ان الشيء الوحيد الذى نسعى اليه ومن أجله نكافح وسنظل دائما نكافح هو أن تظل منطقة الشرقين الأدنى والأوسط منطقة سلام مستقر ومنطقة تقدم للشعوب ومنطقة للتعاون الدولى المثمر .

بعض الملاحظات على اجراءات المؤتمر

الخطاب الذى ألقاه شبيلوف

فى الجلسة الأولى لمؤتمر لندن

يوم ١٦ أغسطس ١٩٥٦

أحب أن أؤكد مرة أخرى أنه ليس من أهدافى أن أعقد أعمال البدء فى هذا المؤتمر بمسائل شكلية ولكن مسألة التصويت التى أثيرت هنا على غاية من الأهمية من ناحية المبدأ ، واذا كنت قد وفقت فى استيعاب هذه المسألة ، فانى لا أرى فارقا بين المشروع الذى تقدم به المتحدث الهندى والمشروع الذى تقدم به المتحدث الأندونيسى ، وكما فهمت فان ممثل الهند وممثل أندونيسيا كلاهما يرى أنه من الخطأ الذى يتورط فيه هذا المؤتمر ، بسبب قلة الدول الممثلة فيه ، تطبيق مبدأ التصويت على المسائل المعروضة .

وأعتقد أن مستر « منون » كان على صواب حين ذهب الى أن عقد أية مقارنة بين هذا المؤتمر وبين النظم المتبعة فى هيئة الأمم لن تكون مقارنة سليمة ، ففى هيئة الأمم يقوم التمثيل على أساس عالمى . والاجراءات المتبعة فى الجمعية العامة طيبة وقد ساهمنا جميعا فى قيامها ، وعلينا ألا ننسى أنها اجراءات هيئة تملك اتخاذ القرارات مع احترام الغايات والقواعد المرعية فى الاجراءات .

وحقا ماقيل هنا من أن المؤتمر الحالى تنقصه دول بذاتها

ليكون صادق التمثيل ، ومن ثم فان قواعد الاجراءات المتبعة فى الجمعية العامة لا يمكن أن تطبق هنا . ولــكى نبحث مسألة التصويت علينا أن نبــدأ بدراسة طبيعة هــذا المؤتمر وحقيقة أهدافه . ان الغرض الأساسى من هذا المؤتمر ــ كما أراه ــ هو الوصول الى اتفاق فى وجهة النظر فى المسألة موضوع البحث ، ولا مجال هنا للتحدث عن قرارات ملزمة للدول التى تعنيها مسألة حرية الملاحة فى قنــاة السويس ، لأن مصر التى بغير موافقتها لا نستطيع الوصول الى تسوية ليست ممثلة ونصف الأمم التى يعنيها الأمر غائبة عن هذا المؤتمر ... ولذلك يجب أن نأخذ فى الاعتبار حقيقــة واقع الأمور وأن نبحث بطريقة تبادل النظــر والتشاور الوسائل التى تيسر الوصول الى تسوية لقضية القناة .

ولهذا السبب يقترح الوفد السوفيتى ألا يخضع هذا المؤتمر للارادة الشخصية لدولة أو لأخرى من الدول الممثلة بل يخضع للضرورة القصوى التى تستوجب الوصول الى وضع يتفق عليه أو الى مبادىء مشتركة تقبلها مصر والدول التى يهمها الأمر .

وعلى هذا فانه بالنسبة للمشكلة المعروضة حاليا على المؤتمر لا يمكن اتباع طريقة التصويت ، والأجدر أن نستمع الى وجهات نظر الدول المشتركة ونقارن بعضها ببعض .

جوهر مشكلة القناة
والطرق المؤدية الى حلها
الخطاب الذى ألقى فى الجلسة الثالثة
فى مؤتمر لندن فى ١٧ أغسطس ١٩٥٦

تعرض على هذا المؤتمر المشكلة الناجمة عن تطور الموقف بالنسبة لقناة السويس . وقد سبق أن أوضحنا اتجاهنا فى مذكرة الحكومة السوفيتية المؤرخة فى ٩ أغسطس .

ولا نبالغ اذا قلنا ان أنظار العالم تتجه الآن الى ذلك الشريط الأزرق الضيق الذى يجرى عبر رمال برزخ السويس الصفراء ، ويعلم كل انسان أن قيام قناة السويس بوظيفتها الطبيعية انما هو أمر يهم دولا عديدة تشمل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والهند والاتحاد السوفيتى — وتلك قليل من كثير . ومشكلةقناة السويس احدى الطرق المائية الهامة فى العالم التى تصل بين قارات ثلاثة قد أصبحت مشكلة حادة الى حد كبير لأسباب عدة .

ولا يمكن تحليل أية مسألة معقدة تتعارض فيها مصالح دول كثيرة ، تحليلا صحيحا ، اذا عزلت عن الموقف العالمى العام .

ومن الأمور المعترف بها عامة أنه قد حدث فى السنين الأخيرة بعض التخفيف من حدة التوتر الدولى . وقد ثبت أن من الممكن،

بفضل القوى العاملة على تحقيق السلام ، الحيلولة دون تفاقم الأخطار وزيادة تعقد الموقف الدولى .

ولا نحتاج الى القول بأن تخفيف حدة التوتر الدولى انما هى البداية الطيبة لهذه الحركة التاريخية التى لازلنا تقابل فيها عددا من المصاعب والعقبات ليس بقليل . وللتغلب على هذه الصعاب والعقبات ينبغى أن نبحث عن حل لتلك المسائل المتعارضة بالوسائل السلمية لتلافى الاحتكاكات والمشاكل الدولية التى يمكن أن تتطور الى صراع حاد يهدد السلام .

ويتحتم لهذا أن تصبح المفاوضات الوسيلة الأساسية لفض المنازعات الدولية .

وتعتبر حكومة الاتحاد السوفيتى أننا وقد توصلنا الى قدر معين من تخفيف حدة التوتر الدولى علينا أن نحرز تقدما أوسع فى هذا الاتجاه وأن نصل الى تهدئة تامة للتوتر العالمى ونحقق تعايشا سلميا دائما بين الأمم بغض النظر عن اختلاف نظمها السياسية والاجتماعية . وهذه هى الخطوط الرئيسية لسياستنا الخارجية التى لن نحيد عنها .

والاتحاد السوفيتى، وهو مخلص فى سياسته من أجل السلام ، يتجه بكلياته نحو تسويات سلمية لكل المسائل المختلف عليها ، وهو شديد الاقتناع بأن مشكلة السويس يمكن بدورها أن تحل على أسس من احترام حقوق الأمم فى السيادة ، وتنمية التعاون الدولى بينها ، عملا بروح العصر وبمراعاة مبدأ المساواة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية .

وفى حالتنا هذه ، من الضرورى أن التوصل الى حل موضوعى للمشكلة القائمة لا تحيز فيه ، ولذلك أهميته العظمى فى ضمان الأمن والسلام فى الشرقين الأدنى والأوسط وفيما هو أوسع من ذلك نطاقا فى حقيقة الحال .

تأميم قناة السويس

شأن من الشئون الداخلية لمصر

ما هو جوهر المشكلة التى تستأثر الآن بكل هذا الانتباه ؟

ان لمسألة قناة السويس وجهان واضحان هما تأميم شركة القناة وحرية الملاحة فيها .. أما الوجه الأول فيقع كلية فى نطاق الصلاحيات الشرعية الداخلية للحكومة المصرية ذات السيادة ، وهذه المسألة لا يمكن أن يناقشها أى مؤتمر اذا أردنا أن نلاحظ مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية — والوجه الثانى يمس بطبيعته دولا أخرى عديدة .

وقد مضى شهر على وجه التقريب منذ قررت حكومة مصر تأميم شركة قناة السويس . ومنذ ذلك الوقت أصبح هذا القرار موضوع تعليقات واسعة فى صحافة الدول جميعها ، وأمرا تنظر اليه حكومات كثيرة بعين الاعتبار . وعلى الرغم من اختلاف وجهات النظر فى المسائل التى يحتمل أن تؤدى الى تسوية مشكلة القناة تسوية نهائية فان أحدا لن يمارى فى الاعتراف بأن مصر كدولة مستقلة ذات سيادة قد تصرفت فى حدود حقوقها عندما

أممت شركة قناة السويس وأن هذا القرار عمل قانونى عادل ، يدل على ذلك رد الفعل الذى أحدثه القرار فى دوائر الأعمال العامة ودوائر التجارة فى أنحاء العالم ، والغالبية العظمى من الدول التى علقت على موضوع تأميم القناة تشارك مصر فى وجهة نظرها هذه .

حق مصر فى تأميم قناة السويس

ولم يكن من قبيل الاعتباط أن دولا كجمهورية الصين الشعبية والهند وأفغانستان والباكستان وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ويوجوسلافيا وايران وأندونيسيا وسيلان وبورما والجمهورية الشعبية الألمانية واليونان وسوريا ولبنان والسودان والمملكة العربية السعودية ورومانيا وبلغاريا واليمن والعراق والأردن والمجر وليبيا وألبانيا والاتحاد السوفيتى وكثيرا غيرها ، قد عبرت عن رأيها ، قبل انعقاد هذا المؤتمر ، بتأييد القرار الذى اتخذته مصر بتأميم شركة قناة السويس واعتباره عملا قانونيا داخلا فى صميم اختصاصها الداخلى .

وقد اعترفت حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فى مذكرتها المؤرخة ٢ أغسطس ، (وبقليل من التحفظ) بحق مصر كدولة مستقلة ذات سيادة فى تأميم مرافقها الخاصة .

ومما تجدر ملاحظته أن دولة من الدول ، ومن بينها بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ، لم تثر مسألة استعادة شركة القنال

السابقة لنفوذها ، والحـق أن أحدا لم ينهض للدفاع عن شركة القناة الملغاة سوى أعضاء مجلس ادارتها والأفراد الذين تربطهم بالشركة علاقات وثيقة ممن يحرصون على القيام بنشاط مخرب ، يحاولون به شل حركة الملاحة فى القناة وخلق المشاكل الدولية .

لقد استمعنا الى كلمات ممثلى الولايات المتحدة الأمريكية وايطاليا والسويد والبرتغال وعدد آخر من الممثلين ، وعلى الرغم من اختلاف تناول هؤلاء للموضوع كما سردوه فى كلماتهم ،فقد أشاروا جميعا الى حقيقة ثابتة هى أن حق مصر فى تأميم شركة القنال أمر لا يمكن انكاره .

ولا أحد يستطيع أن ينكر هذا الحق من وجهة نظر القانون الدولى ، فأن تأميم المرافق الخاصة فى بلد ما عمل قانونى تفرضه الولاية الشرعية للدولة على ممتلكاتها الخاصة ، فمن حق كل دولة أن تؤمم مرفقا من مرافقها بغض النظر عما اذا كان هـذا المرفق مملوكا للوطنيين أو واقعا فى حوزة الأجانب .

وقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى اجتماعها العام ١٩٥٢ قرارا يؤيد هذا المبدأ من مبادىء القانون الدولى ، فقد اعترفت الجمعية العامة « بحق الأمم فى وضع ثرواتها ومواردها الطبيعية تحت تصرفها واستغلالها ، غير منازعة فى ذلك » .

وأكد القرار أن هذا حق ثابت من حقوق سيادة الأمم متفق تماما مع مبادىء ميثـاق الأمم المتحدة ــ وقد أوصت الجمعية العامة الدول الأعضاء فى منظمة الأمم المتحدة أن تحول دون أى عمل يتم بطريقـة مباشرة أو غير مباشرة يكون من شأنه عرقلة

ممارسة دولة من الدول لحقوقهـا فى السيادة بالنسبة لمواردها الطبيعية .

دعونا نستعرض بعض الحقائق من واقع تجارب الأمم المختلفة فى تأميم الشركات ذات رءوس الأموال الأجنبية ...

فهذه مؤسسات الغاز والكهرباء قد أممت فى فرنسا ١٩٤٦ وكان حملة الأسهم فيهـا الى جانب الفرنسيين ، من الانجليز والبلجيكيين والسويسريين أفرادا أو أشخاصا معنوية ، وقد أقرت حكومات بريطانيا وسويسرا وبلجيكا هذا العمـل وعقدت كل منها اتفاقا مع فرنسا بشأن تعويض رعاياها عن حقوقهم فى المرافق المؤممة .

وفى أعوام ١٩٤٥ — ١٩٤٧ أصدرت بريطانيا قوانين تأميم مناجم الفحم وشركات الحديد والصلب ومؤسسات توليد القوى وغيرها من غير أن يحدث صدور هذه القوانين خلافا من أى نوع بين بريطانيا والمـلاك الأجانب . ونصت هـذه القوانين على أن يتقاضى مالكو المرافق المؤممة تعويضا مساويا لحقـوقهم دون تحديد لطريقة الوفاء بهذه التعويضات للأجانب .

وفى ١٩٣٨ أصدرت المكسيك قانونا أممت به بعض شركات البترول ، وفى جملتها عدد من الشركات التى كان يملكها رعايا للولايات المتحدة . وفى هذا الصدد أشارت حكومة الولايات المتحـدة فى مذكرة قدمها وكيل وزارة الخارجيـة الى السفير المكسيكى فى واشنطون فى ٣ أبريل ١٩٤٠ جاء فيها :

« ان حكومة الولايات المتحدة تعترف بارتياح بحق كل دولة

ذات سيادة فى تأميم مرافقها للأغراض الوطنية . وقد عبرنا عن وجهة النظر هذه فى كثير من اتصالاتنا بحكومتكم خلال العامين المنصرمين وفى المناقشات التى دارت بيننا وبينكم خلال تلك الفترة حول تأميم حكومتكم لمرافق يملكها رعايا أمريكيون وقد تأكد بيننا دون أدنى خلاف أن حق التأميم فى كل حالة على حده مرتبط بشرط ملزم هو دفع التعويض المناسب المجزى على الفور ، وأن شرعية التأميم تتوقف على الاستجابة لهذا المطلب » .

وهكذا نرى أن القانون الدولى وتجارب الأمم المختلفة فى شئون التأميم ينطقان بتأييد موقف مصر .

ويذهب بعض الناس الى أن شركة قناة السويس قد مارست « وظيفة دولية » فى ادارتها للقناة وعلى ذلك فهى لا تخضع للسيادة المصرية ، وأن قبول هذا الزعم يساوى الزعم بأن أية شركة ملاحية تقوم بالنقل البحرى بين موانى الدول المختلفة أو أن أية شركة جوية تقوم بالنقل الجوى بين بلد وآخر تمارس بدورها وظيفة دولية ، ومن ثم فهى لا تخضع لسيادة هذه الدولة أو تلك — ومن الواضح أن المسألة لا يمكن أن تصور على هذا النحو .

ان الاهتمام الدولى بأمر قناة السويس ليس ناشئا عن تملك رعايا من اجانب لأسهم شركة القناة ، ولكنه ناشىء عن أهمية طريق السويس المائى لكثير من دول العالم . الأمر الذى نظمته اتفاقية ١٨٨٨ ، تلك الاتفاقية التى تعترف صراحة بسيادة مصر التامة على قناة السويس .

ولا يجب أن يغيب عن الذهن أن المادة الرابعة عشرة من هذه الاتفاقية تقول : « ان الأطراف السامية المتعاقدة تتفق على أن التعهدات الناجمة عن عقد الاتفاقية الحالية لا ترتبط بمدة عقد امتياز شركة قناة السويس العالمية » ، ومعنى ذلك أن الاحتياطات قد اتخذت منذ ذلك الوقت ليبقى مبدأ حرية الملاحة فى القناة كما قررته الاتفاقية سارى المفعول حتى ولو انتهى عقد امتياز الشركة .

ويجمل بى أن أشير الى أن بعض الحكومات قد وقفت من مسألة القناة موقفا متناقضا ، فبينما أعلنت هذه الحكومات اعترافها بحق مصر فى سيادتها على أراضيها ، نجدها من ناحية أخرى تتشكك فى قدرة مصر على ممارسة هذه السيادة ، ومن ثم ، تحاول أن تفرض تدخلها فى شئون مصر الداخلية .

أن البيان سالف الذكر المؤرخ ٢ أغسطس يقول أن حكومات الدول الثلاثة « لا تناقش مصر حقها فى التمتع بجميع سلطاتها كدولة مستقلة ذات سيادة ، بما فى ذلك حقها المقرر ، وفى الظروف المناسبة ، فى تأميم المرافق التى لا ترتبط بمصالح دولية ، والتى تخضع لنفوذها السياسى الخاص » .

ما معنى هذا التحفظ الذى تتضمنه عبارة «المصالح الدولية» — ألا يقيد هذا التحفظ حق مصر فى تأميم شركة القناة ؟ أنه لا يعنى شيئا غير ابقاء مصر فى موقف شاذ يربط مسألة تأميم الشركة بمسألة حرية الملاحة فى القناة .

ويجدر أن نلاحظ أن شركة قناة السويس التى أنشئت

بفرمان يرجع عهده الى مائة عام أو مايقرب كانت شركة استعمارية الطابع .. فاذا ما أراد الانسان أن يتحـرر من روح ذلك العصر لا يسعه الا أن يقرر أن بقاء مثل هذه الشركة قائمة فى منتصف القرن العشرين يعتبر دولة داخل الدولة واستمرارا للمـاضى العتيـق .

ان زماننا يتميز بتطورات واسعة المدى والمدلول ، وان العصر الذى سيطرت فيه القوى الفردية وحكمت العالم بالدوس على حقوق الأمم الأخرى وتجاهل مصالحها قد ولى الى غير رجعة . وبدأ عصر جديد ظهرت فيه فى الشرق دول مستقلة ذات سيادة وهو عصر يتميز بيقظة جديدة فى الشعور القومى لهذه الدول ونشاط بارز تكتب به تاريخها من جديد .. فهذه آسيا قاطبة ، وهذان الشرقان الأدنى والأوسط تجتاحهما الآن نهضات شعبية تحررية صحبها قيام دول جديدة تحتل أماكنها الآن فى عضـوية الأمم المتحدة ، ولا يجمـل بنا أن نقلل من قيمة القـوة الهائلة والأهمية التاريخية التى تمخضت عنها هذه الحركات . وقد أوضح لنا ذلك بالأمس وبمهارة فائقة ممثل أندونيسيا فى المؤتمر .

واذا نحن تمثلنا المبادىء السامية التى ينطوى عليها ميثـاق الأمم المتحدة ورحبنا بتطور العـلاقات مع الأمم التى شـدها الاستعمار الى عجلته فأننا لا يمكن بحال أن نقف عقبة فى سبيل ممارسة هذه الأمم لحقوقها فى السيادة .

ومصر ــ مثل كثير غيرها من الدول التى ظفرت باستقلالها حديثا ــ تواقة الى التخلص من آثار الماضى الاستعمارى البغيض ،

وليس تأميم شركة قناة السويس الا خطوة منطقية فى سبيل القضاء على هذا الماضى وأخرى فى سبيل تقدم اقتصادها الوطنى الذى طالما عاقه الاستعمار .

ومنذ أكثر من ثمانين عاما وقناة السويس التى حفرتها أيد مصرية والتى تمر بأرض مصرية مقتطعة من مصر .

ان مرسوم القنـــاة الصادر فى ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤ ينص على موافقة مصر على حفر القناة عبر أراضيها وعن « المزايا التى تنشأ عن وصل البحرين الأبيض والأحمر بطريق مائى صالح لمـــرور السفن الكبيرة » ، ولكن هذا لم يكن سوى الأمل الخـــلاب . ومما يثير العجب أن يتحدث زعيم مـسـياسى مصرى الى مهندس فرنسى فيقول « لست أقل منك حماسا فى الدفاع عن القناة . . أنى أريد القناة لمصر ، ولا أريد مصر للقناة » ، ولقد لقيت هذه الرغبة بعيدة التحقيق قرنا بأكمله ، فان تلك الثروة الهائلة التى كونتها شركة القناة والتى هى حق خالص للشعب المصرى لم تكن يوما لمصر وانما كان تدفقها دائما الى خارج البلاد . .

وشركة قناة السويس التى سجلت كشركة مصرية، وكمشروع يدور جهازه فيدر الأرباح فوق أرض مصرية لم تعن بمهمة تأمين الحرية العادية للملاحة عبر القناة بقدر عنايتها بأن تـكون أداة للسيطرة الاستعمارية الأجنبية فى مصر .

ومعروف أن دخل شركة القناة عام ١٩٥٥ بلغ ٣٥٫٠٠٠ مليون فرنك فى حين لم يتجاوز منصرفها ١٨٫٠٠٠ مليون ، ومن صافى

الأرباح البالغ أكثر من ١٠٫٠٠٠ مليون فرنك لم تحصل مصر منها على أكثر من ١٫٠٠٠ مليون فرنك .

وتتبين الأهميــة القصــوى لمسألة توسع القنــاة وتحسين الوسائل الفنية لادارتهــا كما افترضتهما الشركة من استمرار تجميدها لمبالغ طائلة رصدتها لهذين الغرضين ، وقد تأكد ميل الشركة الى هذا التجميد فى الآونة الأخيرة لمناسبة قرب انتهــاء عقد الامتياز . وتدل المصادر المصرية على أن الأموال التى جمدتها الشركة بلغت حوالى ٤٠٫٠٠٠٫٠٠٠ من الجنيهات الاسترلينية .

ومثل هذا الحال الذى ارتبط فى الماضى بنظام الاحتــلال الأجنبى لمصر وكان أثرا من آثاره ، لا يمكن فى يومنــا أن يبقى مستساغا بحال من الأحوال .

وهنــا نستطيع أن نفهم فى وضــوح أنه ، تعبيرا عن ارادة الشعب ، رسمت الحكومة المصرية النهاية المحتومة لهــذا المال فأممت شركة قنــاة السويس ، وأعلنت وهى تفعل ذلك أن حملة أسهم الشركة سوف يتقاضــون التعويض المناسب ، وأن مصر ستكفل الحرية الكاملة للمــلاحة فى القناة ، وتقــوم بصيانتها وابلاغها مستوى ملاحيا عاليا وفق أحدث التطورات الفنية .

وما هى الخلاصة ... ؟

نحن نرى أن الحكومة المصرية فى تأميمها لشركة قناةالسويس قد تصرفت فى حدود أحكام القانون الدولى ، وأن العمل الذى قامت به إنمــا هو من صميم حقــوق مصر الشرعية فى السيادة ، وانهذاالعمل لا يمكن أن يناقش فى هذا المؤتمر ، أو أى مؤتمر دولى آخر .

حرية الملاحة وموقف بعض الدول الغربية

لا نزاع فى أن قنــاة السويس ملك لمصر وفى الوقت عينــه لا يستطيع المرء أن ينكر الاهتمام الشديد الذى تبديه دول أخرى بشأن حرية المرور فى القناة . تلك القناة التى تتمتع بأهمية كبيرة بالنسبة لدول الغــرب والشرق وبالنسبة للتجارة والمواصــلات العالمية كلاهما .

وقد عبرت تصريحات حكومات جميع الدول المستخدمة لقناة السويس عن ذلك الاهتمام بوضوح تام . .

وقناة السويس تتمتع بأهمية عظمى بالنسبة لاقتصاديات دول أوربا والشرقين الأدنى والأوسط وجنوب شرق آسيا على وجه الخصوص ويمكننا أن نفهم بسهولة سر الاهتمام الذى أبدته دول مثل فرنسا وعلى الأخص بريطانيا بمسألة حرية المــرور فى قنــاة السويس . ونحن ندرك حقيقة وضع بريطانيا كدولة تحيط بهــا البحار من كل جانب وأن شعبها يعتمــد فى أمور تمــوينه على الواردات الخارجيــة اعتمادا رئيسيا وأن نسبـــة كبيرة من الواردات البريطانية تمر فى قناة السويس وأن صناعاتها تعتمد أكبر الاعتماد على المواد الخام والوقود الوارد من الشرقين الأدنى والأوسط عبر قناة السويس الى غير ذلك من الأمور . وكذلك نعلم أن فرنسا تهتم اهتماما مباشرا بأمر شحن البضائع التى تحتاج اليها عبر القناة .

والاتحاد السوفيتى أيضا معنى عناية كبيرة بحرية الملاحة فى القنال وفى قيامها بوظيفتها الطبيعية . ويتاجر الاتحاد السوفيتى

بالفعل مع جميع دول العالم ويهدف الى توسيع تجارته الخارجية أكثر من ذى قبل وخاصة مع دول الشرق — الهند وجمهورية الصين الشعبية وأندونسيا وبورما وايران . . الخ . ويمر عديد من السفن ومراكب الشحن السوفيتية عبر القناة فلا يسعنا اذا الا أن نهتم لقيامها بوظيفتها بانتظام .

فما هو الأمر الذى تشترك فى الاهتمام به الدول المنتفعة بقناة السويس ؟ تهتم كل دولة بأن يكون فى مقدورها استخدام هذه القناة بحرية مثلها فى ذلك مثل غيرها من القنوات والمضايق ذات الأهمية المشابهة بالنسبة لعبور السفن . والحاجة ماسة الى أن تقوم القناة بوظيفتها الطبيعية وفى هذا الصدد تضطلع مصر بقسط وافر فى التعاون العالمى عندما توفر لقناة السويس أن تقوم بعملها .

وقد سجل الرئيس عبد الناصر رئيس الدولة المصرية فى قول له أن مصر ستؤمن حرية الملاحة فى قناة السويس فى مستقبل الأيام أيضا وأن القناة سوف تخدم التجارة العالمية كما كانت تخدمها بلا انقطاع . وفى الوقت عينه أعادت مصر تأكيداتها فى أنها سوف تلتزم مواد معاهدة سنة ١٨٨٨ وتأخذ على عاتقها مسئولية قيام القناة بوظيفتها الطبيعية .

وقد ترددت فى الغرب أقوال بأن من الصعب الوثوق فى حكومة مصر الحالية وفى الرئيس عبد الناصر رأس الدولة المصرية ولكننا اذا بنينا العلاقات الدولية على مجرد حب انسان أو كرهه للنظام السياسى أو لرئيس دولة ما قضينا على مجرد التفكير فى قيام تعايش سلمى بين الدول وفى تعاونها العالمى وفقا لمبادىء الأمم .

المتحدة . ويمكننا ببساطة أن نعتبر مثل هذا الموقف تجاه الشؤون الدولية سياسة تدخل فى الشئون الداخلية لدول أخرى وفى حالتنا هذه يمكن استخدام مثل هذا الموقف كحجة تبرر الاعتداء على حقوق الآخرين أو على الممتلكات المصرية . والحكومة السوفيتية ترى وجوب الكف عن المحاولات التى تبذل لفرض نظام داخلى وطريقة معينة للحياة على دولة أو أخرى قد تتفق مع ميول الدول الأجنبية ولكنها لا تتمتع بالرضى والتأييد اللازمين من جانب الشعوب المفروضة عليها وترى فيها الحكومة السوفيتية وسائل غير ملائمة .

ولكن ماهى المقترحات التى قدمت لحل مشكلة الملاحة العالمية عبر قناة السويس ؟ ان الحقائق تظهر لنا أن البعض يود أن يرى ادارة قناة السويس فى أيدى أجنبية وحرمان مصر من أى رأى فى الموضوع .

لقد قدم الينا ممثلو بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة « اقتراحا بشأن انشاء سلطة دولية لادارة قناة السويس » فى ٧ أغسطس ولو أن المستر دالاس لم يشر فى خطابه بالأمس الى تلك الوثيقة عندما شرح وجهة نظر الولايات المتحدة بصورة تبدو مغايرة نوعا ما . وهذا الاقتراح يتضمن انشاء سلطة لشئون قناة السويس لتتولى تسيير أمور القناة من النواحى الادارية والاقتصادية والفنية وأن تمكن هذه السلطة من أن تمارس « سلطات عامة للادارة والمراقبة » فوق جزء من أرض مصر وكذلك أن تتصرف فى دخل القناة الذى هو ملك للدولة المصرية وكذلك أن تقوم السلطة بأمر

يتعلق بالحكومة المصرية ونعنى به التعويض الذى سيدفع الى شركة القناة السابقة .

والأمر الذى نحب أن نشير اليه هو أن الاقتراح السالف الذكر بتجاهل — بالأسف — كلا من حقيقة الموقف ومطالب مصر القومية القانونية المشروعة .

ولا يحمل الاقتراح فى طياته سوى انتزاع فعلى لما تملكه مصر بلا منازع وهو ذلك الجزء من أراضيها الذى تجرى فيه القناة واخراجه من دائرة سيادتها . وتبعا لهذه الخطة يراد أن تقوم دول أجنبية وليست مصر بادارة القناة تحت اسم سلطة دولية .

ويتناقض اقتراح الدول الغربية باقامة « سلطة دولية لقناة السويس » تناقضا سافرا مع أسس مبادىء الأمم المتحدة ومع القانون الدولى . وسوف أعيد الى ذاكرتكم أن ميثاق الأمم المتحدة لايسمح بالتدخل « فى الشئون التى تدخل أساسا ضمن دائرة الشئون الداخلية لأية دولة » ويطلب الميثاق الاستقلال السياسى لكل دولة وسيادتها الكاملة على أراضيها .

وقد أعلنت قرارات مؤتمر باندونج الذى اشتركت فيه تسع وعشرون دولة افريقية وأسيوية مبادىء الاحترام المتبادل لسيادة الدول وسلامة أراضيها وعدم التدخل فى شئونها الداخلية .

فاذا جعلنا من المبادىء التى تقدم ذكرها ومن القانون الدولى نقطة البدء أصبح من غير المستطاع أن يوافق الاتحاد السوفيتى على اعتبار ذلك الجزء من الأراضى المصرية الذى تجرى فيه قناة

السويس أرضا لا تمارس مصر حقوق سيادتها عليها فمصر وحدها هى صاحبة السيادة المشروعة على أراضيها .

ان انشاء « سلطة دولية لقنـــاة السويس » هو فى الحقيقة انبعاث لشركة قنال السويس القديمة تحت اسم جديد مع اشراك دول أخرى معينة . وسينتج عن تأسيس مثل هذه الوكالة أن يمنح رأس المال الأجنبى فى مصر حقوقا أكثر اتساعا من تلك التى تضمنها امتياز سنة ١٨٦٦ . فقد كان اتفاق الامتياز — على الأقل — يقرر انتهاء العمل به بعد ٩٩ سنة أما مشروع الثـلاث دول الجـديد فيحاول تأسيس مايسمى « بالادارة الدولية للقناة » من غير أن يحدد أجلا لانهائها ومعنى هذا أنها دائمة .

ومثل هذه الاقتراحات لايمكن أن تنبعث عن مصالح التجارة العالمية أو حرية الملاحة فى القناة بل على العكس من ذلك لن ينتج عن مثل تلك المقترحات أكثر من تعقيد المسألة طالما أنها تتعارض مع آمال الشعب المصرى ولا يمكن أن يصـــدر عنها ســـوى المتاعب والقلق . وقد أشار ممثلو الدول العربية الى أن خطة انشاء ادارة دولية لقناة السويس هى محاولة لخلق قبضة قوية للاستعماريحيى بها ماكان يتمتع به قديما فى الشرق العربى وهم على حق فى ذلك . وليس مجـرد أمر عرضى أن دولا أخـرى أسـيوية وافريقية قد اعترضت على تلك المقترحات اعتراضات محقه ومدعمه لأنهــا تتعارض مع مقررات مؤتمر باندونج .

ونحن نأمل أن يحاول الساسة البريطانيون — وهم من اشتهروا ببعد النظر والنجابه — أن يعالجوا مشكلة السويس معالجة واقعية

مدروسة فان هذا سيساعد على ايجاد حل للمشكلة مع النظر بعين الاعتبار لكل من الحاجات المشروعة للدول التى يهمها الأمر وللمصلحة التى تتحقق من تنمية السلام والأمن العالميين . وفى هذا الصدد أحب أن أؤكد وجها هاما للمسألة . فانه لسر ذائع أن بعض الدوائر فى بريطانيا وفرنسا قد لجأت الى التهديد باستخدام القوة ضد مصر . وقد تحب أن تفرض مشروعا بانشاء « ادارة دولية » فى قناة السويس بالقوة فى حالة رفض مصر الموافقة على هذه الخطة .

وتنيجة لذلك تجرى فى بريطانيا وفرنسا استعدادات عسكرية يعلم العالم أجمع بأمرها .

وتعنى محاولات فرض هذه المشاريع بالقوة على مصر ثلم السلام فى الشرق الأدنى والأقصى . ولا يستطيع المرء أن يتصور أن مثل هذا العمل سيؤدى الى مجرد صراع محلى ينحصر فى منطقة قناة السويس فقد يتطور الى صراع يتسع فيحدق بالشرق الأدنى والأوسط وربما شمل مناطق أوسع ، فهل تتفق هذه النتيجة مع مصالح بريطانيا ؟ ان الجزء الأكبر من طعام سكان بريطانيا والمواد الخام والبترول اللازم للصناعة البريطانية يرد اليها من هذه المنطقة عبر قناة السويس . كما أن بريطانيا تتصل بالمناطق البعيدة فى آسيا عبر قناة السويس فاذا تعرضت مصالحها المتنوعة فى تلك المنطقة للخطر نتيجة لمحاولات فرض نظام غير مرغوب فيه على مصر فى منطقة قناة السويس فما هى المغانم التى ستحصل عليها بريطانيا ؟ وهل تكتسب فرنسا وشعبها واقتصادياتها أية مغانم عن طريق اجراءات من هذا النوع ؟

وفى هــذا العصر الذى استيقظت فيــه عشرات من الدول الجديدة التى تحتل مناطق شاسعة فى آسيا وافريقيا وقامت لتبنى حياة نشطة فى ظل الاستقلال والذى أصبحت فيه مئات الملايين من الناس فى تلك البلاد تسير فى موكب البعث والنهضة القومية أليس من الواضح أن مثل ذلك الصراع سيأتى بنتائج عكسية لايمكن اصلاحها لكل من بريطانيا وفرنسا مادامت الغالبية العظمى من الجنس البشرى لن تعترف بصحة عملها ولن توافق على العدوان على مصر لا لسبب الا لأن مصر قد أصرت على التمسك بحقوقها المشروعة ؟

انى لا أعتقد أن أحدا فى هذه القائمة يهمه أن تقوم حاجة الى مثل ذلك العمل أو أن يرى السلام والأمن وقد تعكر صفوهما فى منطقة الشرق الأدنى والأوسط .

كيف يمكن أن نتناول مشكلة قناة السويس ؟

يسعى الاتحاد السوفيتي الى تقوية السلام العالمي والى خلق الظروف التى تجعل من قناة السويس منطقة للصداقة بين الأمم وليست منطقة للصراع والصدام وتجعل منها منطقة للتجارة العالمية التى يتطلب نموها منع الاصطدامات والحروب .

وبالنيابة عن الحكومة السوفيتية أحب أن أؤكد على وجه الخصوص أن الاتحاد السوفيتي لايسعى الى الحصول على أية امتيازات أو مغانم خاصة فى منطقة الشرق الأدنى والأوسط فلدينا موارد طبيعية هائلة نجلبها من أراض شاسعة ونحن لا نريد أى امتيازات أو اقتسام للأرباح فى بلاد الشرق . وأمثال تلك المطامع تتعارض مع طبيعة نظامنا الاجتماعى فى جوهره وانه لأمر معروف تماما أننا قد تنازلنا عن امتيازاتنا منذ مدة طويلة وأننا قد قررنا مؤخرا أن نسلم الى أيدى الحكومة الايرانية امتياز النفط المعروف باسم « كفير هوريان » الذى كنا لا نزال نملكه فى شمال ايران ومن غير أى عوض .

وأهم ما يعنى الاتحاد السوفيتي فى الشرق الأدنى والأوسط هو تأمين السلام والهدوء فى تلك المنطقة وان كنا نسعى أيضا — وبطبيعة الحال الى تنمية التجارة والتعاون الاقتصادى المتبادل الفائدة مع الدول الأخرى .

ونحن مقتنعون بأن الدول الأخرى التى تستخدم قناة السويس يعنيها هى الأخرى تجنب أية تعقيدات لا ضرورة لها فى منطقة

القناة فمثل تلك التعقيدات التى تهدد الملاحة فى القناة لاينتج عنها سوى اضرار وخسائر خطيرة للدول وتلحق باقتصادياتها آثارا ضارة هذا بفرض أننا قد أغفلنا مصالح أوسع وأكثر أهمية لجميع الدول وهى حفظ السلام والأمن وتقويتهما .

ونحن نقدر كل التقدير مصالح انجلترا وفرنسا فى قناة السويس وفى المواصلات البحرية مع منطقة الشرق الأدنى والأوسط حيث تحتفظ تلك الدول بعلاقات اقتصادية واسعة ومع ذلك فاننا مازلنا نعتقد كما اعتقدنا فى الماضى أن أمثال هذه المشاكل الاقتصادية ينبغى أن تحل بوسائل التعاون الاقتصادى المبنى على أسس المساواة وتبادل النفع على نحو تقبله جميع الدول المعنية . ولم يحدث أبدا أن سمح الاتحاد السوفيتى بحل تلك المشاكل بوسائل القهر وكان يعارض معارضة قوية دائمة فى فرض الشروط التى تغتصب الحقوق المشروعة للشعوب .

وليس من طريق يؤدى الى ايجاد حلول للخلافات بين الدول بما يتفق مع مصلحة السلام العالمى والعلاقات الطبيعية الوثيقة بين الدول سوى التوفيق بين المصالح القومية للدول توفيقا مبنيا على احترام حقوقها المشروعة ومصالح التعاون الاقتصادى العالمى .

فاذا وضعنا هذا الأمر نصب أعيننا وجب علينا أن نبحث عن حل لمشكلة ايجاد ضمانات يعتمد عليها لضمان حرية الملاحة فى قناة السويس وقيامها بعملها البعيد الأثر كطريق مائى حر مفتوح

آمن والمهم هو أن تتخذ الترتيبات المناسبة التى يمكن أن يزودنا بهذه الضمانات وذلك بطريقة قويمة أى بالاشتراك الذى لاغنى عنه مع مصر وبالمراعاة الواجبـة لحقوقها ومصالحها كدولة ذات سيادة كما نراعى مصالح جميع الدول التى تستخدم القناة وتضمن معاهدة سنة ١٨٨٨ التى مازالت سارية المفعـول حرية الملاحة فى قناة السويس ، وقد أعادت الحكومة المصرية تأكيداتها بخضوعها لأحكام تلك المعاهدة كما ذكرنا من قبل . وفى هذا الصدد عبرت بعض الحكومات عن وجهات نظرها بخصوص ضمان حرية الملاحة فى قناة السويس فى المستقبل وبخصـوص حفظ القنـاة فى حالة جيدة . ويمكن أن ينتهى الأمر بعقد معاهدة دولية جديدة لتحل محل معاهدة سنة ١٨٨٨ أو بعقداتفاق اضافى لها ينظر بعين الاعتبار الى الظروف الجديدة والى روح العصر ويعيد تأكيد وضمان حرية المرور فى قناة السويس مع مراعاة احترام حقوق مصر المشروعة . وينبغى أن يلاحظ المرء موافقة الحكومة المصرية على معاهدة من ذلك النوع يضع مسودتها على مستوى عال يضم الدول المعنية .

ومن وجهة نظر الحكومة السوفيتية يمكن أن يرتـكز ذلك الاتفاق العالمى على المبادىء الأساسية التالية .

تتطلب مصالح جميع الدول والشعوب أن تحـل الخـلافات والاحتكاكات حول مشكلة القناة حلا عادلا بالوسائل السلمية وبما يتفق مع قواعد القانون الدولى ومبادىء الأمم المتحدة .

وفضلا عن ذلك يجب أن نحسب حسابا كاملا لحقوق مصر المشروعة فى قناة السويس ــ وهى حقـوق لايمكن أن تباع أو

توهب — ولأهمية قناة السويس كطريق مهم للتجارة والاتصالات العالمية تستخدمه دول كثيرة تعنيها المحافظة على حرية الملاحة فى القناة ، ينبغى أن تكون قناة السويس حرة ومفتوحة لمرور المراكب التجارية والسفن الحربية لجميع الدول على أساس المساواة فيما يتعلق بالمرور ورسوم العبور وجميع شروط الملاحة .

سوف تتخذ مصر — المالكة للقناة وصاحبة السيادة عليها — جميع الاجراءات الضرورية لضمان حرية الملاحة فى قناة السويس ولحماية القناة ومنشآتها من أى ثلم لحرية الملاحة وتقوم بحفظ القناة فى حالة ملائمة تمكنها من مواجهة حاجات الملاحة بحيث تصبح فى مستوى الأعمال الهندسية الحديثة وأن تقوم بالتحسينات اللازمة لزيادة القدرة الملاحية للقناة .

وقد أبدت بعض الدوائر الدولية مخاوفها من احتمال حدوث زيادة مفاجئة فى رسوم القناة . ويجب أن نبحث مسألة رسوم المرور مع مصر من أجل ضمان تثبيتها وكذلك مسألة احتمال حدوث تعديل فى قيمة الرسوم اذا حتمته اعتبارات قوية من أجل تمكين القناة من تأدية وظيفتها بصورة طبيعية ومفيدة .

ويجب أن نؤكد مرة أخرى خضوع الدول لأحكام المعاهدة فى عدم اتخاذ أى اجراءات وفى أى الظروف قد تؤدى الى المساس بسلامة قناة السويس أو الى الحاق الضرر بالمنشآت والمكاتب والابنية والورش على طول القناة . وحسب مواد معاهدة سنة ١٨٨٨ لن تصبح قناة السويس أبدا مسرحا لعمليات حربية ولن يسمح أبدا بوقوع أى أعمال عدائية أو أى أفعال يقصد بها

المساس بحرية الملاحة فى القناة وفى موانئها ولن تتعرض القنـــاة أبدا لأى حصار .

ويمكن أيضا أن ندخل فى مناقشة مع الحكومة المصريةلانشاء تعاون دولى بشكل تقبله مصر فى تنفيذ أحكام الاتفاقية الخاصة بحرية الملاحة فى قناة السويس . وبطبيعة الحال نحن نعتقدأن مثل ذلك الاتفاق الذى يحترم الحقوق المشروعة لمصر وعدم التدخل فى شئونها الداخلية سيكون ذا فائدة . وتستحق بعض الاعتبارات التى أثيرت بخصوص هذا الموضوع فى الهند على سبيل المثـــال أن تحظى بالبحث المفصل . وعلى أية حال فنحن نعتقد أن مصر التى يعنيها مباشرة الحرص على سلامة الملاحة وانتظامها فى القناةسوف تساعد من جانبها ايجـاد طرق ووسائل لتأمين التفاهم المتبـادل فيما يختص بتأمين حرية الملاحة فى القناة مما سيساعد بدوره على ازالة القلق الذى ظهر أخيرا فى بعض البلاد حول قناة السويس .

وتعتقد الحكومة السوفيتية أن مثل هذا التناول لمشكلةتأمين حرية الملاحة فى قناة السويس يمكن أن يوصـــلنا الى اتفاق تقبله جميع الدول المعنية بالأمر ويؤمن مصالح السلام والأمن فى الشرقين الأدنى والأوسط .

وتعتقد حكومة الاتحاد السوفيتى أن من الممكن الوصول الى نتائج ايجابية وحل المشكلة كلها على أسس مقبـولة من الجميع بشرط أن تتناول مشكلة قناة السويس تناولا رشيدا لاعوج فيه .

وهذا هو السبب الذى يجعلنا نعتقد أن من الضرورى البحث عن حل عادل للنزاع الذى قام بشأن قناة السويس وأننا فى محاولة حل هذا النزاع يجب أن ننظر نظـرة موضوعية غير متحيزة وفى اعتقادنا أنه فى المستطاع معالجة الأمر بطريقة تقلل من التوتر العالمى الذى تزايد بشأن تأميم قناة السويس لا أن تزيد منه . ومن وجهة نظر المصالح العالمية التى تشمل مصالح الدول الغربية أيضا فاننا لا نجد سببا يدعو الى تعقيـد مشـكلة السويس ويمـكن حل الصعوبات بطريقة سلمية اذا أظهرت جميع الدول التى يهمها الأمر حسن نيتها ورغبتها فى ذلك ونستخلص من هذا أنه ينبغى أن نعتبر حاجتنا لحل النزاع بالوسائل السلمية خلال المفاوضات بمثـابة نقطة للبدء . واذا توصل هذا المؤتمر الى مبادىء عامة مقبـولة فاننا يمكن أن ندعو الى مؤتمر آخر ذى صفة دولية شاملة للوصول الى اتفاق نهائى وتؤيد حكومة الاتحاد السوفيتى اقتراح الحكومة المصرية الذى تقدمت به فى ١٢ أغسطس بشأن الدعوة الى عقـد مؤتمر ذى صفة تمثيلية دولية لبحث مشكلة قناة السويس ويشترك فيه جميع الموقعين على معاهدة سنة ١٨٨٨ وجميع الدول التى تستخدم القناة وتراه اقتراحا مفيدا .

وتقترح أن تضع لجنة تحضيرية تضم ممثلين عن مصر والهند والولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا والاتحاد السوفيتى موضوعات المناقشة الأساسية وتاريخ ومكان سائر موضـوعات المؤتمـر المقترح .

ويفرض الموقف الحالى تبعات ثقال على ساسة جميع الأمم ويجعلهم مسئولين عن تقوية السلام والتعاون العالمى . وأحب أن أعبر عن ثقتى من أن مناقشات هذا المؤتمر حول مشكلة السويس سوف تنتهى الى ما يسد هذه الحاجات وأننا جميعا سوف نبذل أقصى الجهد فى المشاركة فى تخفيف حدة التوتر العالمى فى الشرق الأوسط وفى العمل من أجل قضية السلام العالمى .

التوفيق بين مصالح مصدرات السيادة ومصالح مستخدمي القنال

بيان ألقى فى الجلسة السادسة لمؤتمر لندن فى ٢١ اغسطس سنة ١٩٥٦

السيد الرئيس . حضرات السادة :

أحب أن أوضح موقف الوفد السوفيتى من الاقتراحات التى قدمت هنا بخصوص مبادىء ووسائل حل مشكلة قناة السويس ولكنى سأبدأ ببعض الملاحظات التمهيدية .

يمكن أن ينجز مؤتمر لندن المعقود للبحث فى مشكلة القناة السويس والذى يتتبعه العالم أجمع باتنباه شديد بعض الأمور بالرغم من النقائص والمخالفات التى اكتنفت الاعداد له .

فما هو أحسن ما يحتسب للمؤتمر ؟

أولا : قبل انعقاد المؤتمر مباشرة وحتى بعد أن بدأت جلساته كنا نسمع أصواتا تدعو الى اصدار عقوبات ضد مصر ليست اقتصادية فحسب بل وعسكرية واما فى الوقت الحاضر فقد خفتت أصوات زعماء سياسة القوة وضعفت تهديدات محبى القتال ولاشك أن هذا يرجع الى تأثير الرأى العام العالمى الذى يدعو الى استبعاد احتمال الالتجاء الى الاجراءات العسكرية .

ثانيا : قبل افتتاح المؤتمر وأيضا بعد أن بدأت جلساته صرح

البعض بأن مصر حينما أممت قناة السويس قد جانبت القانون وأنها لم تفعل شيئا سوى أن قلبت أوضاع القانون الدولى رأسا على عقب الى آخر هذا الكلام أما الآن فان المسألة على كل حال لم تعد تستخدم فى عرضها هذه الألفاظ . والحق أن أحدا لم يعد ينازع فى صحة العمل القانونى الذى قامت به الحكومة المصرية بتأميمها لشركة قناة السويس .

ثالثا : كان هناك زعم يتردد من وقت ليس ببعيد أن شركة السويس هى الجهاز الوحيد الذى يمكن أن يضمن قيام القناة بوظيفتها وأن تصفية الشركة قد تفسد كل التجارة وكل الروابط الدولية فى المنطقة . ولكن فى مؤتمرنا هذا لم يقم أحد بأى مناقشة جدية بغرض الدفاع عن شركة قناة السويس . لقد انتهى وجودها لحسن الحظ وأصبحت مصر الآن هى المالك الوحيد للقناة .

رابعا : تردد زعم من مدة قريبة أن مصر بتأميمها لشركة قناة السويس قد ضربت بمعاهدة سنة ١٨٨٨ عرض الحائط وعرضت للخطر حرية الملاحة فى القناة وتظهر الحقائق أنه بالرغم من النشاط المخرب لشركة قناة السويس الأهلية السابقة فان القناة ما زالت تؤدى وظيفتها بلا انقطاع ولم تنقص حمولة وحركة مرور السفن بعد التأميم واذا قسناها بالفترة المماثلة من العام الماضى وبالثلاثة أشهر السابقة نجد أنها قد زادت بالفعل . وقد أعادت الحكومة المصرية تأكيداتها فى أنها ستلتزم مبادىء معاهدة سنة ١٨٨٨ وأنها سوف تستمر فى الخضوع لأحكامها .

وفى كل هذا مايدل على مدى التطور الذى حدث فى بعض

الأوجه الايجابية للمؤتمر وفى وجهات النظر والآراء التى ظهرت فى معالجة مشكلة السويس . بعد أن جرى تبادل عام فى وجهات النظر قدم الى المؤتمر مشروعان لحل مشكلة السويس : مشروع الولايات المتحدة ومشروع الهند .

وأحب أن أتمهل أولا عند المشروع الذى قدمه وفد الولايات المتحدة ويجب على المرء أن يوضح أن هذا المشروع يقترح بالفعل مشروع قرار نهائى للمؤتمر فى مشكلة القناة . ويحاول أن يقرر سلفا تنظيم الوسائل النهائية التى تؤدى الى حل مشكلةالسويس .

هذا ولا حاجة الى القول أننـا قد اتفقنا على أن المؤتمـر لا يستطيع أن يتخذ قرارات موضوعية نظرا للطريقة التى تكون بها اذ لا يمكن حل مشكلة قناة السويس أو اصدار قرار فيهـا بدون اشتراك مصر وكثير من الدول التى ليس لها ممثلون بيننا .

وقيل ان الوثيقة المعروضة علينا يمكن أن تعتبر مشروعا يقدم الى مصر ولكنها لسوء الحظ تتجاهل تماما وجهـة نظر مصر التى عبر عنها قادتها مرارا فى خطب رسمية وعلى صفحات الصحفوالتى يعرفها كل انسان فى هذا المؤتمر .

ومثل هذا العرض لن يمهد الطريق الى اتفاق متبادل مقبول . والشرط الحاسم للوصول الى ذلك الاتفاق هو — بطبيعة الحال — أن يضمن حقوق مصر المشروعة فى قناة السويس وأن نوفق بين مصالح مستخدمى القنـاة الأجانب وبين مصـالح الأمة المصرية توفيقا ناجحا وأهم مايجب أن يعنينا الآن هو أن نعرف اليد التى

ستهيمن على ادارة القناة والطريقة التى تمكننا من التوفيــق بين هذه المصالح توفيقا فعليا .

وطبقا للمشروع الذى تقدم به وفد الولايات المتحدة لن تكون ادارة القناة فى يد مصر بل فى يد هيئة تمنح نوعا من الصفة الدولية هى « هيئة الاشراف على قنــاة السويس » ويجب على مصر أن تمنح تلك الهيئة « كل الحقوق والتسهيلات » اللازمة لتسيير أمور القناة ومعنى هذا أننا فى حقيقة الأمر انما نطلب الى مصر أن تتخلى عن حقوقها المشروعة لصالح هيئة دولية تتركز فى يد مجموعة من الدول سوف تتصرف فى ممتلكات مصر القومية وتصبح مصر التى سبق أن اعترفنا رسميا بملكيتها لقنال السويس فى مركز ضعيف الى جانب تلك الهيئة الدولية المذكورة . نحن نعطف على مصر بأن تمنحها مكانا فى بيتها الخاص . ولكنه لايمكن أن يكفيها أن تكون مجرد عضو فى الهيئة التى سوف تدير ممتلكاتها الخاصــة هذا اذا كنا ننوى أن نحترم مبدأ السيادة بشــكل ما وليست هنالك أسس قانونية تسمح بانتزاع ادارة قنــاة السويس من يد مصر ومن الوجهة الرسمية لن يستطيع أحد أن ينكر حق مصر المشروع فى سيادتها على أرض القناة ولا أن ينكر حقها فى تأميم ممتلــكات شركة مساهمة مصرية ولكن فى الوقت الذى يعترف فيه رســميا بهذه الحقوق يقترح علينا أن نحرم مصر على غير أساس من تسيير شئون قناة السويس . فما الذى تمخض عنه اذن ذلك التأكيد اللفظى المتمثل فى عبارة « احترام سيادة مصر » ؟

فقد وضح اذن أن بعض الدول لم تستطع بعد أن تفهم التوافق

بين استقلال مصر وبين عدم استطاعتها أن تتسامح فى أى انتقاص لحقوقها القانونية أو أى مساس بها مهما كان نوعه ويمكن لأى انسان أن يدرك أن تلك المحاولة التى تبذل فى سبيل نقل ادارة القناة الى هيئة دولية معناها تماما معاملة مصر معاملة غير كريمة وفيها تحد للمصريين الساهرين على حقوقهم القومية التى اكتسبوها حديثا وقد نقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن بيان للحكومة المصرية مؤرخ فى ١٨ أغسطس مايفيد أنها لا يمكن أن تقبل أن تدير القناة هيئة دولية وأن انشاء مثل هذه الهيئة سيكون « ثلما لسيادة مصر واهانة لكرامتها » .

وأما اقتراح ممثل استراليا شراء حقوق مصر المشروعة فى القناة فانه لا يتفق بالمرة مع احترام الكرامة القومية للشعب المصرى اذ أن السيادة القومية لأية دولة ليست بالمرة موضوع مقايضة : فلا هى قابلة للبيع ولا هى قابلة للشراء .

وهذا الاقتراح يعبر عن الرغبة فى صب الاستعمار فى قالب جديد . ويقترح مشروع الولايات المتحدة عزل ادارة القناة « عن تأثير سياسة أى أمة » كما يتضمن وجوب أن تعمل الهيئة الدولية « بدون أى دوافع سياسية » ولكن الحقيقة أن ليس فى هذا شىء من الصدق .

ان انشاء وكالة دولية لادارة ممتلكات الدولة المصرية وبدون ارادة مصر لهو عمل سياسى يحمل آثارا سياسية خطيرة فهذا العمل سيحول منطقة قناة السويس الى منطقة توتر دائم والى مصدر للاحتكاكات والاصطدامات العالمية .

ويجب أن نلاحظ أيضا أن الاستعمار فى الماضى كان يحاول أن يمنع الاستقلال السياسى عن شعوب الشرق والآن وقد استطاعت معظم دوله أن تفوز بذلك الاستقلال يغير الاستعمار من نغمته ويزعم أن أعماله بعيدة عن السياسة . ولهذا فاننا يجب أن نتحلى دائما بالحذر الشديد كلما تعين علينا أن ننظر فى المسائل التى تؤثر فى مصالح بلاد الشرق حتى لا تنفذ السياسة الاستعمارية القديمة أغراضها تحت ستار الاجراءات « غير السياسة » . وهناك زعم بأن المشروع الأمريكى قد انبعث عن الرغبة فى ضمان حرية الملاحة فى قناة السويس ولكن من الواضح أنه انما ينبعث عن افتراض أن القوة هى الضمان القوى الوحيد للعلاقات بين الدول . وليس من قبيل الصدفة أن المشروع ينص صراحة على عقوبات فعلية ونحن مقتنعون بأن ثمة اهتمام أكبر يجب أن يوجه نحو اقامة علاقات دولية تكون مقبولة طوعا ونحو تنمية استعداد الدول للتعاون من أجل مصلحة السلام وتقوية الروابط الاقتصادية العالمية :

وللأسف نجد أن مشروع الولايات المتحدة فى شكله الحالى لا يقدم الينا حلا وسطا يقبله جميع الأطراف . ومع ما فيه من تنميق لا يستطيع المشروع بأى حال أن يهيىء الضمانات الدولية اللازمة لحرية الملاحة فى قناة السويس . ونحن نراه محاولة لانتزاع القناة من سيادة وملكية وادارة مصر التى هى صاحبة القناة ومن الطريقة التى استخدمت فى مناقشة مشكلة قناة السويس يتضح أن الهدف انما هو بعينه ذلك الذى حاولت بعض الدول الغربية الاستعمارية أن تفرضه على مصر مرات كثيرة وانه لأمر معروف

للكافة أن بعض الدول الغربية قد حاولت أن تحصل من مصر على مد أجل امتياز سنة ١٨٦٦ حتى سنة ٢٠٠٨ مثلا وذلك قبل أن تعلن مصر جمهورية بزمن طويل ولكن مصر رفضت هذه المقترحات كلها بلا استثناء .

والمشروع المقترح يوضح بجلاء السياسة السابقة فبدلا من أن تتسلط دولة واحدة على القناة كما كانت تفعل بريطانيا يقدم لنا الآن اقتراح يقضى بتسلط عدد من الدول الأجنبية عليها . وعلى كل حال فان هذا الاقتراح لا يتمتع بصفة عملية اذ أنه لا ينظر بعين الاعتبار الى التغيرات الكبرى التى حدثت فى الشرق فى عشرات السنين الأخيرة .

وقد حاول البعض هنا أن ينسب تأميم مصر لشركة قنال السويس الى رغبة شخصية وواضح أن هذا التفسير يعطى صورة غير صحيحة عن الحوادث فانا نجد جذورا لعمل الحكومة المصرية فى نضال الأمة المصرية الطويل ضد الاستعمار وضد الطغيان الذى كان يتمثل بوضوح فى التسلط الأجنبى على قناة السويس . وعند محاولة تنفيذ أى اقتراحات حول مشكلة قنال السويس لا يمكن أن تتجاهل الانتفاضة القومية الملاحظة فى مصر التى ينبغى ألا نستهين بقوتها وأية محاولة لفرض حل على مصر يتعارض مع حقوقها المشروعة التى ناضلت الأمة المصرية السنين الطوال من أجلها قد يثير صراعا حادا وقلقا عظيما يمتد الى جميع أرجاء الشرق الأدنى والأوسط مما يتعارض مع مصالح الشعوب التى تستخدم القناة .

وهذه هى الأسباب الرئيسية التى تفسر عـدم موافقة الوفد السوفيتى على مشروع الولايات المتحدة .

وفى الوقت نفسه يشعر الوفد السوفيتى بأن عليه أن يقـرر ما يأتى : —

نما الى علم الحكومة السوفيتية معلومات تفيد بأن شركة قنال السويس السابقة تحـاول أن تعرقل الملاحة فى القنـاة بسحب المرشدين وغيرهم من القائمين على العمل وذلك بموافقة وتأييد بعض الدوائر البريطانية والفرنسية .

وقد نقلت وكالة الصحافة البريطانية المتحدة أن شركة قنال السويس السابقة قد منحت موظفى القناة منحا تصل الى مرتب سنتين اذا هم ظلوا « موالين للشركة » وبعبارة أخـرى اذا هم تركوا أعمالهم . وهكذا تبذل محاولات مدبرة لمنع القناة من تأدية عملها بقصد اثبات أن حكومة مصر عاجزة عن تأمين الملاحة فيها .

ولا يمكن السماح بالمرة بمثل ذلك النشاط الهـدام لشركة قنال السويس السابقة والدوائر المتصلة بها وذلك من أجل مصالح الأمم المنتفعة ومن أجل السلام والهدوء فى المنطقة حيث وضح أن مثل ذلك النشاط قد خلق خلقا لاحداث تعقيـدات عالمية فى منطقة قناة السويس .

وان الوفد السوفيتى ليناشـد الدول المعنية بالأمر أن تهتم بفضح ذلك النشاط وأن تتخذ الاجراءات التى تفسد تلك الخطة المخربة .

فما هى المبادىء التى يمكن أن تكون أسسا لتسوية متكلة السويس من وجهة النظر السوفيتية ؟

تعتبر الحكومة السوفيتية أنه من الضرورى اتخاذ الاجراءات التى تقلل من التوتر فى منطقة قناة السويس وتقوى الثقة بين الدول وخاصة اذا نظرنا بعين الاعتبار الى الآراء التى تبودلت حول وضع القناة وحول طرق تسوية الخلافات فى هذه المسألة .

ومما يسهل ذلك تلك الرغبة النامية لدى عدد من حكومات الدول ولدى دوائر شعبية واسعة فى الوصول الى تسوية مبنية على ملاحظة تبادل المصالح المشروعة . ويجب الوصول الى تسوية لمشكلة السويس بالوسائل السلمية وحدها بحيث تتوافق تماما مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة .

ويجب أن تحسب التسوية حسابا كاملا لحقوق مصر المشروعة فى قنال السويس وهى الحقوق التى لا يمكن أن توهب وكذلك لأهمية هذا الطريق المائى الذى تستخدمه دول عديدة معنية بحرية الملاحة فى القنال لتأمين التجارة والمواصلات العالمية .

وسوف تقوم اتفاقية دولية جديدة مبنية على معاهدة سنة ١٨٨٨ وتتلاءم مع الظروف الجديدة وروح العصر بضمان حرية الملاحة لجميع السفن لكل الأمم .

وعلى سبيل المثال يمكن لهذا الاتفاق العالمى أن يتضمن المبادىء الأساسية التالية :

١ — قناة السويس حرة فى كل وقت ومفتوحة لمرور السفن التجارية والحربية لجميع الدول على قدم المساواة فيما يتعلق

بالملاحة ونفقات الشحن وكل الظروف الملاحية ولن تستخدم القناة لالحاق الضرر أو منح ميزة خاصة لاحدى الدول التى تهتم بالملاحة فى القناة .

٢ — مصر التى تتمتع بالسيادة على القناة وتمتلكها وتديرها سوف :

(ا) تؤمن الحرية التامة للملاحة عبر قنال السويس وتحمى القناة ومنشآتها لمنع أى مساس بحرية الملاحة .

(ب) تحتفظ بالقنــاة فى حالة تسمح بســد متطلبات الملاحة وتتفق مع المستويات الفنية الحديثة .

(حـ) تقوم بما يلزم من أعمال يتطلبها تحسين ظروف الملاحة مما يزيد من قدرة القناة كممر حتى تتزايد حركة المرور فيها خدمة لمصالح التجارة العالمية ومصالح مصر .

(د) تقوم بتقديم معلومات الى الأمم المتحدة خاصة بالعمل فى القنال .

٣ — يتعهد أطراف الاتفاق بأن لا يلجأوا — مهما كانت الظروف الى أى أعمال قد تمس سلامة قنال السويس أو تسبب ضررا ماديا للمنشآت والمكاتب والابنية والورش الخاصة بالقنال ووفقا لمواد معاهدة سنة ١٨٨٨ لن تصبح قناة السويس أبدا مسرحا لعدوان عسكرى ولن يسمح بأى عمــل عدائى أو أى اجراء يقصــد الى تعطيل الملاحة الحرة فى القنال وفى موانيها كما أن القنال لن تتعرض لأى حصار .

٤ — سوف ينبنى التعاون العــالمى فى الشئون المتعلقة بتأمين

حرية الملاحة فى قنـــال السويس على أسس تتفـــق مع الظروف الجديدة ومع روح العصر ومع مبادىء وأهداف الأمم المتحدة .

ويمكن تحقيق هـــذا الغرض باقامة لجنـــة استشارية لقنال السويس مؤلفة من ممثلى دول تعنيها حرية الملاحة فى القنـــال .

ونرى على سبيل المثال أن تتولى هذه اللجنة الوظائف الآتية :

(ا) التشاور مع الادارة المصرية للقنال حول ممارسة الملاحة الحرة وحول مسألة الرسوم .

(ب) تقديم مساعدات خاصة الى الحكومة المصرية لابقـــاء القناة فى حالة صالحة للملاحة اذا استلزم الأمر .

(حـ) جـــذب انتباه الحكومة المصرية وأى طـــرف آخر فى الاتفاقية الى الوسائل التى تعتقد أنها ضرورية لتنفيذ مواد الاتفاق .

(د) الاحتفاظ بقدر من الاتصال مع الأمم المتحدة ومع المنظمات العالمية المعنية بالملاحة العالمية .

(هـ) اتخاذ الخطوات لحل الخلافات التى قد تنشأ عن تنفيذ الاتفاقية والالتجاء الى الأمم المتحدة فى حالة الضرورة . ويمكن الاتفاق على طريقـــة تأليف اللجنـــة الاستشارية وعلى اجراءات دستورها .

ويمكن أيضا أن ننظر بعين التقدير الى الاقتراحات الأخرى التى تهدف الى تنظيم التعاون العالمى وضمان الملاحة الحرة فى قنال السويس على ألا تنتقص من الحقوق المشروعة لمصر .

٥ — ويجب أن ننظر بعين الاعتبار الى مسألة رسوم السفن المارة فى القنال بغرض تأمين تثبيتها عند مستواها الحالى تقريبا والى

اجراءات اعادة النظر المحتملة فى الرسوم رفعا أو خفضا اذا حدث أن حتمت ذلك أسباب قوية تتعلق بجعل العمل فى القناة يسير سيرا طبيعيا ناجحا .

ونحن جميعا متفقون على أن حاملى أسهم شركة قنال السويس السابقة يجب أن يتلقوا تعويضا كافيا من مصر . هذه هى وجهة نظر الحكومة السوفيتية فى المبادىء الأساسية التى تصلح لتسوية مشكلة قنال السويس .

وبالأمس قدم السيد كريشنامنون بالنيابة عن الحكومة الهندية اقتراحات للوصول الى حل سلمى وسريع للمشاكل التى نشأت عن مسألة قنال السويس . وقد انبعثت هذه المقترحات عن الرغبة فى الوصول الى اتفاق متبادل مقبول يحسب حسابا لكل من حقوق مصر القومية وكرامتها ولمصلحة العالم فى عدم تعطيل وظيفة القنال فهى مبنية على الاعتراف بحقوق مصر المشروعة بصفتها مالكة لقناة السويس فى أن تدير العمل فى القناة كما تعمل من أجل التوفيق بين المصالح العالمية للمستخدمين مع تلك المصالح الخاصة بهيئة قناة السويس المصرية .

ويرى الوفد السوفيتى أن اقتراحات الحكومة الهندية تفى بالغرض ولهذا سوف لا يتقدم الوفد السوفيتى بمشروع خاص ويعتقد أن من الممكن أن يضم صوته الى مقترحات الهند .

والسؤال الذى يعترضنا الآن هو كيف نكمل عمل المؤتمر . لقد اتفقنا باجماع الآراء عند افتتاح المؤتمر أننا لا نستطيع أن تتخذ أى قرارات موضوعية حول مشكلة قنال السويس وهذا

معقول طالما أن مصر وعشرين دولة أخـرى من المهتمين بوظيفة القنال ليست حاضرة معنا . ولا يمكن أن يكون هناك أدنى شك فى أن المؤتمر لا يستطيع أن يفـرض على أية دولة تلك القيـود والالتزامات المنبعثة عن المبادىء التى أعلنتها الدول الغربية الثلاث أو عن أية مبادىء أخرى تضر بحقوق السيادة المصرية وكرامة مصر . ونحن نتقدم من نقطة البدء التى تقول بأن عمل مؤتمرنا انما هو تبادل حر واسع فى الآراء بقصد مقارنة وجهات النظر .

وقد خرجنا من المرحلة الأولى للمؤتمر بمشروعين يعكسان محاولتين مختلفتين فى أساسهما لحـل مشـكلة السويس هما : مشروع الولايات المتحدة ومشروع الهند .

فأما مشروع الولايات المتحدة فمبنى على مبدأ تجريد مصر من حقوقها المشروعة وعلى تأسيس نظام اسـتعمارى فى مصر فى صورة امتياز بانشاء رقابة أجنبية على القنال ستكون فى شكلها الذى صوره المشروع « دولة داخل دولة » .

وينبنى المشروع الهندى على مبدأ ملاحظة حقوق السيادة المصرية ملاحظة دقيقة وعلى الاعتراف بملكية مصر التى ليست محل نزاع — لقنال السويس وعلى مبدأ ادارة مصر للقنـال مع التوفيـق اللازم بين مصالح المنتفعين العالميين وبين هيئـة قناة السويس المصرية . ويعمل بوجه خاص على اقامة جهاز استشارى يمثل مصالح المنتفعين تـكون له وظائف ابداء النصح ووظائف استشارية كما يقوم بتوثيق العلاقات . ويعمل المشروع الهنـدى من أجل الوصول الى صور نهائية للتفاهم الوثيق بين الحكومة

المصرية وبين الأمم المتحدة فى الأمور التى تتعلق بنشاط هيئة قناة السويس المصرية . ويعتبر الوفد السوفيتى أنه فى الوضع الراهن قد كان من الطبيعى أن تقدم الى المؤتمر مختلف المشاريع ووجهات النظر فيما يتعلق بمشكلة السويس ويرى أن ذلك أمر مفهوم تماما وظاهر أننا نتوقع حدوث تعديلات وتعليقات واضافات واعتبارات ووجهات نظر أخرى بالنسبة الى هـذه المشاريع ولنـا الآن أن نتساءل ما الذى ينبغى علينا أن نفعل بعد الآن ؟ يمكننا أن ننصح بالاتفاق على اقامة لجنة تحضيرية تضم ممثلين عن مصر والهنـد والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتى . وقد قدم الوفد الأندونيسى اليوم اقتراحا بهذا المعنى . وسوف لاتضع اللجنة المقترحة مصر فى مركز أقل مما ينبغى لها بل انهـا سوف تمكنها من المشاركة المثمرة فى أعمالها على قدم المساواة . ويمكن للجنة نفسها أن تقرر مكانا للاجتماع يقبله جميع الأعضـاء كما يمكن أن تبدأ عملها فى الحال .

وكذلك يمكن أن نعهد اليها بدراسة مواد هذا المؤتمر دراسة تامة ودراسة مشاريع الحلول المقدمة وسائر الاقتراحات الأخرى بقصد المقارنة بين مختلف وجهات النظر وباتمام وضع مبادىء لتسوية مشكلة السويس بحيث يقبلها الجميع وكذلك يمكن أن تتضمن أعمالها وضع مسودة لمعاهدة جديدة أو اتفاق يضاف الى معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨ غير غافلة عن الظروف المستحدثة وعن روح العصر وعن التمسك بمبدأ التوفيق بين مصالح الدولة المصرية ذات السيادة ومصالح المستخدمين للقنال .

فاذا انتهت من عملها يمكن أن تدعو اللجنـــة ـــ فى مستقبل قريب ـــ الى عقد مؤتمـــر على مستوى عال يضم جميع الموقعين على معاهدة سنة ١٨٨٨ وجميع الدول التى تستخدم القناة بغرض عقد معاهدة جديدة أو اتفـــاق يضاف الى معاهدة ســـنة ١٨٨٨ وتســـوية جميع المشاكل التى يمـــكن أن تنشأ عن مسألة تأمين الملاحة الحرة فى القنال .

ويبدو لى أن قيامنا بهذا الاجراء قد تمكننا من أن نعـــالج مشكلة السويس بأقصى ما نستطيع من كفاءة . تلك المشكلة التى مازالت تشغل انتباه دوائر شعبية واسعة يهمها أن نصل الى تسوية سلمية .

وأما فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى فانه سوف يستمر فى بذل كل الجهود من أجل الوصول الى تسوية عادلة لتعزيز الثقة بين الدول . وتوطيد أركان السلام .

نحو ايجاد حل سلمى لمشكلة القناة

البيان الذى ألقى فى الجلسة الثامنة لمؤتمر لندن

فى ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٥٦

سيدى الرئيس . حضرات السادة .

أثار الوفد السوفيتى فى الاجتماع الذى عقد بعد ظهر أمس عددا من الأسئلة تتعلق بالاقتراح الذى قدمه ممثل نيوزلندا والذى أيده وفد الولايات المتحدة ، ولكننا لم نتلق حتى الآن ردودا واضحة على هذه الأسئلة التى أثرناها . وقد استمعنا الآن الى بيان جديد لمندوب نيوزيلندا ويخيل الى أن هذا البيان الجديد لا يغير شيئا من الموقف الذى نشأ بالأمس نتيجة للاقتراح الذى قدمه مندوب نيوزيلندا والذى أشرت اليه من قبل .

ان ما تضمنه البيان الذى ألقى اليوم — كما أفهم — هو أن فريقا من الدول — فريق معين بالذات — سوف ينتخب من بين حكومات الدول المؤيدة لمشروع دالاس ليقوم بالاتصال بحكومة مصر لتبين ما اذا كانت مصر مستعدة للمفاوضة لعقد اتفاقية جديدة تقوم على أسس مشروع الولايات المتحدة بعد ادخال الاضافات التى اقترحت هنا فى المؤتمر — واعتقد أنه بالرغم من التحفظات التى قدمها مندوب نيوزيلندا فان الموقف الذى نشأ أمس مازال قائما فى هذا الاجتماع . وكنا جميعا نعتقد حتى الأمس أن الغرض من هذا المؤتمر هو معرفة اتجاهات الدول المشتركة

بوضوح بعد تبادل الآراء فى حرية ثم محاولة ايجاد أساس لتنسيق وجهات النظر المختلفة . ولكن الاقتراح المعروض يشطر المؤتمر الى قسمين ليجيز وجهة النظر التى يتضمنها مشروع دالاس من الناحية القانونية متجاهلا بذلك مشروع الهند الذى قدم للمؤتمر تجاهلا تاما وذلك بدلا من البحث عن طريق للتوفيق بين وجهات النظر ولقد استمر المؤتمر يعمل خلال أسبوع كامل كوحدة واحدة بالرغم من اختلاف وجهات نظر المشتركين فيه وأرائهم ولكن يبدو الآن أن مجموعة معينة من الدول بدأت توجه مجهوداتها نحو هدم كل ما وصل اليه المؤتمر حتى أنها بدأت تعارض محاولة التنسيق بين الآراء المختلفة التى أبديت فى أثناء المؤتمر وبذلك ترفض النهج الحقيقى للتعاون الدولى فى معالجة مشكلة قناة السويس .

واعتقد أن الانسان لا يملك الا أن يأسف كل الأسف لهذا الموقف لأن رفض التعاون الدولى يثير عقبات جديدة فى سبيل حل ناجح لمشكلة قناة السويس .

ومن المسلم به أن مهمة هذا المؤتمر والاجراء الذى اتفقنا عليه منذ بادىء الأمر هو أن نحيط مصر علما بالمشروعات التى قدمت للمؤتمر وما أدخل عليها من تعديلات وما حام حولها من آراء وذلك كله بعد تبادل الرأى فى موضوع مشكلة قناة السويس . وكان المعتقد كذلك أنه من المسلم به أن رأى أى فريق مشترك فى

المؤتمر حتى لو لم يكن رأى الأغلبية سوف يحترم دون أى تفرقة أو تميز . فقد أشار مستر دالاس بالأمس الى الديمقراطية وقال فى هذا الصدد أننا لا يمكننا انهاء أعمال هـذا المؤتمـر بطريقة ديمقراطية لأننا اتفقنا على عدم أخـذ الأصوات ولـكن مبادىء الديمقراطية لايمكن أن تقتصر على آلية التصويت فان المقتضيات الأولى للديمقراطية فى هذه الحالة هو أن نحيط مصر علما بوجهات النظر التى أبديت فى هذا المؤتمر بطريقة رسمية موضوعية الى أقصى حد ممكن وكذلك الحـال مع الأطراف التى يهمها الأمر والرأى العام العالمى .

أما اقتراح مندوب نيوزيلندا بأعلام مصر بوجهة نظر طرف واحد من وفود المؤتمر حتى بعد ادخال التعديلات التى اقترحت اليوم فانه يعتبر خرقا خطيرا لمبدء الديمقراطية . وحقيقة أن السيد رئيس المؤتمر المستر سلوين لويد قد صرح الأمس واليـوم بأنه يجب أن ترسل لمصر المحاضر الكاملة لأعمال المؤتمر بما فى ذلك ما يخص الهند وبذلك يمكنها دراسة وجهات النظر التى أيدتها الأمم الأخرى فى المؤتمر . أما اذا كان الأمر هو تسليم مصر محاضر حرفية كاملة عن المؤتمر فان طريقة أفراد رأى فئة معينة من الأمم المشتركة كأساس وحيد ممكن للمفاوضات تعتبر غير مستساغة وأقل ديمقراطية . وفى الحقيقة أن تسليم مصر التقارير الحـرفية للمؤتمر سيساعدنا فى اخطار مصر بوجهة النظر المذكورة فى مشروع دالاس وبالمبادىء التى تضمنها المشروع الهندى ولا يسع الانسان الا أن يرى فى تصريحات مستر لويد تأييدا للاتجاه الذى ظهر فى

التحيز ضد مجموعة من الأمم لاتوافق على رأى الولايات المتحدة . ونحن من جانبنا لا نخاف أن نقــول لمصر وجميع الدول المعنية بالأمر والرأى العام العالمى أننا نعارض بشدة مشروع دالاس الذى عرض على المؤتمر لأنه قام على انتهاك صارخ لسيادة مصر . لماذا اذن يخشى مؤيدو مشروع دالاس ابلاغ مصر والأمم المهتمة بالأمر والرأى العام العالمى بصراحة ورسميا وذلك بالنيابة عن المؤتمر وليس بصفة شخصية ما تضمنه مشروع مندوب جمهورية الهند الذى أيده عدد من الدول الأخرى ؟ ولماذا يدعون أنه لا يوجد أى مشروع آخر غير مشروع دالاس ؟ .

واذا ما طرحنا التعديلات والملاحظات والتحفظات التى أيدتها الحــكومات التى ساهمت فى مشروع دالاس فان هــذا المشروع لا يمثل الا مجموعة صغيرة من الأمم . وهذه المجموعة لا يمكنها أن تدعى أنها الوحيدة التى لها الحق فى التحدث باسم جميع الدول الموقعة على اتفاقية سنة ١٨٨٨ والدول التى تستخدم قناة السويس . فهناك دول كثيرة لم تحضر هذا المؤتمر ويهمها حرية الملاحة فى القناة ولذلك لا يمكن لأى فريق من الدول المشتركة فى هذا المؤتمر أن يعتبر نفسه المتحدث المسئول الوحيد عن جميع الدول المهتمة بحرية الملاحة فى القنــاة . وكلما كان عرض وجهات نظــر جميع الدول المهتمة بحرية الملاحة فى القناة كاملا وأكثر موضوعية كانت السبل لحل مشكلة قناة السويس أكثر سلامة وصحة . أما ادعاءات فريق معين من الدول باحتكار حق التحدث باسم جميع الدول المهتمة بالموضوع عن حرية الملاحة فى قناة السويس ويحق المفاوضة مع

مصر على أساس الاقتراحات التى قدمتها هذه البلاد فان هــذه الادعاءات باطلة . ويجب الاعتراف بأن اقتراح الوفد النيوزيلندى حتى فى الصورة التى عرض بها اليوم يتعارض كليــة مع المهمة الرئيسية لهذا الاجتماع الا وهى الوصول الى مفاوضات مثمرة مع مصر فان هذا الاقتراح فى الحقيقة يضع مصر فى موقف ترى نفسها معه مضطرة لقبول مطلب واحد غير عادل يقوم على عدم الاعتراف بحقوق سيادتها .

وواضح من هذا الاقتراح أنه يجب على مصر أن تجيب على هذا السؤال : —

هل توافق أو لا توافق على الدخول فى مفاوضات على أساس الشروط التى يتضمنها مشروع الولايات المتحدة؟ أليس من الواضح أيضا أن هذه اللهجة هى لهجة الانذارات النهائية وليست لهجــة المفاوضات ؟

ان جميع الوقائع تدل على أن فريقا من الأمم المشتركة فى هذا المؤتمر وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا لا ينوى مفاوضة مصر للوصول الى تسوية لمشكلة قناة السويس باعتبارها دولة ذات سيادة ويظهر كل هذا فى لهجة الانذار الموجه لمصر عن مشكلة السويس وفى مشروع دالاس الذى يهدف الى نزع ادارة القناة من بين أيدى الدولة المصرية ذات السيادة وفرض ادارة استعمارية عليها . ويبدو أن فريقا معينا من الدول يستهدف رفض مصر بوضع شروط لا تقبلها كأساس للمفاوضات لأنها تضع مصر فى مركز غير متكافىء وهى شروط لا تحتمــل الأخذ والرد

وبذلك تنتحل هذه الدول لنفسها العذر لاتهام مصر بالصلابة وعدم الرغبة فى التعاون وحتى تكون (هذه الدول) فى حل من أن تقوم بالأعمال المترتبة على ذلك .

ومن الواضح أن هذه السياسة لا تؤدى الا الى زيادة الخلاف سوءا وتفاقم الحالة .

لذلك أناشدكم تقدير مسؤولية الخطوة التى ستقدمون عليها ويجب على أى شخص ألا يقلل من الحقيقة الواقعة وهى أن أى محاولات لفرض رغبات غير معقولة على مصر دون مراعاة لكرامتها الوطنية وسيادتها ستجرح الشعور القومى للشعب المصرى وكذلك شعوب الشرق وهذا مما يثير شعور الاستياء والاحتجاج .

وقد أكد معظم المندوبين فى خطبهم فى المؤتمر ومن ضمنهم المؤيدين لمشروع الولايات المتحدة انهم يعضدون طريق المفاوضات ويعارضون وسائل الضغط على مصر واستعمال القوة ضدها . كما أعلن مندوبو بعض الدول ومن بينها الدانمارك واليابان وأسبانيا بعض التحفظات فيما يتعلق بالمشروع الأمريكى — ومما لاشك فيه أنه من الصالح العام لجميع الدول المشتركة فى المؤتمر أن تضمن سير الملاحة فى قناة السويس دون أى اضطراب . وقد أعلنت الحكومة المصرية أنها مستعدة لاجراء مفاوضات بخصوص حرية الملاحة فى القناة وذلك على أساس المساواة . وهكذا يتضح أن هناك ظروف موضوعية للعمل على حل هذه المشكلة بطريقة عملية انشائية اذ أن هذه المشكلة ذات أهمية دولية كبرى .

وتتطلب تسوية مشكلة القناة ايجاد وسيلة عملية هادئة للقيام

بالاتصالات ويجب ألا نعـود الى الحماس والصخب الذى ظهر عشية انعقاد المؤتمر — لأنه مازالت هناك فرصة أمام هذا المؤتمر لكى يخفف من حدة التوتر الدولى ويعمل على عدم استفحاله .

ويرى الوفد السوفيتى أنه من الممكن اعلان الخطوات الايجابيه لحل المشكلة فى بيان ختامى مختصر وعن طريق هذا البيان يمكن أن نعلن للرأى العالمى أن أعضاء هذا المؤتمر يرغبون فى الوصول الى حل سلمى لمشكلة القناة عن طريق المفاوضات التى تقوم على أساس التنسيق بين المصالح القومية لمصر ومصالح تأمين حـرية الملاحة فى القناة . ولذلك أود أن أتلو عليكم مشروعا لهذا البيان وهذا لا يعنى أنى أصر على قبول هذا النص . فاذا كانت فـكرة اصدار بيان مختصر خلو من الأغراض ليظهر دون تحيز نتـائج عملنا فى المؤتمر ويترك الباب مفتوحا للمفاوضات وعلى أن ينص فى هذا البيان الامكانيات والطـرق اللازمة للوصـول الى حل سلمى يقـوم على أساس المفاوضات اذا كان هـذا ممكنا فاننا لا نعارض فى البحث عن نص لمثل هـذا البيان يرضى عنه جميع المشتركين فى المؤتمر بشرط أن تقبل مصر أسسه وألا يكون مهدرا لسيادتها .

وسوف أتلو عليكم مشروع هذا البيان المختصر : —

« ان المندوبين الأعضاء فى مؤتمر لندن الذى عقد فى المدة من ١٦ الى ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٥٦ لدراسة المشاكل المتعلقة بقناة السويس تبادلوا الآراء حيث تقدم المشتركون باقتراحاتهم ووجهات نظرهم فى هذا الشأن .

وقد اتفق المشتركون على أنه يجب الوصول إلى تسوية لمشكلة قناة السويس عن طريق المفاوضات والطرق السلمية فى ظل مبادىء ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

ويرى المجتمعون أن الخلافات القائمة حاليا لابد أن تحل على أساس احترام حقوق مصر فى السيادة وضمان حرية الملاحة فى القناة فى ظل اتفاقية ٢٩ من أكتوبر سنة ١٨٨٨ مع مراعاة الظروف الحالية وروح العصر .

وقد درس الأعضاء بصفة مبدئية المقترحات التى قدمها ممثلو الهند والولايات المتحدة وأسبانيا كما بحثوا وجهات النظر التى أعرب عنها بعض ممثلى الدول أثناء المناقشات .

وقد اتفق المجتمعون على أن تكون جميع هذه المقترحات التى عرضت والوثائق الأخرى موضوع المباحثات مع حكومة مصر وذلك كله لوضع مشروع لاتفاقية تقبلها جميع الدول التى يهمها الأمر عن طريق المفاوضات .

وقد فوض المؤتمر بناء على ذلك ممثلى الهند والمملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى فى الاتصال بالحكومة المصرية ليدرسوا معها الوثائق المذكورة وليقرروا الخطوات التى يرونها بعد ذلك .

وأود أن أؤكد مرة أخرى أننى لا أتمسك بكل كلمة أو جملة فى هذا النص ولكن اذا مالاقت فكرة اصدار بيان قبولا فيمكن بعد ذلك صياغة النص الذى يقبله الجميع .

نتائج مؤتمر لندن عن مشكلة قناة السويس

بيان أدلى به في مؤتمر صحفي في لندن (٤ أغسطس ١٩٥٦)

أتم مؤتمر لندن الخاص بمشكلة قناة السويس والذى دعت اليه الحكومة البريطانية بناء على اقتراح بينها وبين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية أعماله أمس . وقد عمل المؤتمر خلال الأيام الثمانية لانعقاده بمنتهى النشاط ويمكننا الآن أن نستخلص بعض النتائج الأولية له . فالمعروف أن سبب انعقاد مؤتمر لندن هو قرار الحكومة المصرية بتأميم شركة قناة السويس وعندما أعلنت الحكومة المصرية تأميم الشركة أذاعت رسميا أنها ستحترم اتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ الخاصة بحرية الملاحة فى قناة السويس كما أنها ستدفع تعويضا مجزيا لحملة أسهم الشركة السابقة . ورغم أن تأميم شركة قناة السويس يعتبر من أعمال السيادة الداخلية لمصر ولا يعتبر اعتداءا على معايير القانون الدولى الا أن مسألة قناة السويس أصبحت موضوع مناقشات كثيرة قبل بدء مؤتمر لندن . وتمخضت هذه المناقشات عن ظهور ناحيتين مختلفتين للمشكلة وهما تأميم شركة القناة وحرية الملاحة فيها .

وقد حاولت بعض الدوائر ذات الصلة المباشرة بمصالح الشركة السابقة أن تخلط متعمدة الى شطرى المشكلة بأن أذاعت أن تأميم شركة القناة يهدد حرية الملاحة فى القناة ويعطل سيرها المستمر دون انقطاع .

والآن وقد اتضح للجميع بعد أن أيدت مجريات الأمور فى

مؤتمر لندن أن تأميم شركة القنال عمــل مشروع من الوجهــة القانونية قامت به الحــكومة المصرية وفى نفس الوقت ثبت أن الادعاء المغرض بأن تأميم الشركة سينتج عنه اضطراب سد الملاحة انما هو ادعاء لا أساس له من الصحة . فانه من المعروف جيدا أن العمل فى قناة السويس مازال يسير على النحو الذى كان يسير عليه قبل التأميم بل ان حركة الملاحة قد زادت الى حــد ما كانت عليه فى مثل هذه المدة .

ولقد خلقت بعض الدوائر فى بريطانيا وفرنسا جوا مفتعلا من التوتر والقلق قبل انعقاد مؤتمر لندن بل أكثر من هذا قد اتخذت اجراءات لامبرر لها وهى فرض عقوبات اقتصادية ضد مصر كما أن بعض الصحف ووكالات الأنباء أثارت شعور العدوان ضد الحكومة المصرية . واتخذت أيضا اجراءات عسكرية فصدرت الأوامر الى القوات البحرية لتكون على أهبة الاســتعداد لتلقى التعليمات واستدعى الاحتياطى وعملت الترتيبات للغزو الخ من الاجراءات التى تعتبر خرقا لميثاق الأمم المتحدة وكل ذلك للضغط على مصر .

وقد أثبتت الحقائق أنه ليس هناك سواء فى الماضى أو فى الحاضر مايبرر اتخاذ مثل هــذه الاجراءات الاقتصادية والعسكرية كما أثبتت الوقائع أيضا أن تدهور الموقف حول مشكلة قناة السويس يرتبط ارتباطا وثيقا بنشاط بعض الدوائر ذات النفوذ فى بريطانيا وفرنسا والولايات المتحــدة تلك الدوائر التى ترتبط مصالحها بشركة قناة السويس السابقة وتعتبر هــذه الدوائر أن مرسوم

الحكومة المصرية بتأميم شركة القناة تهديداصريحالمركز الاستعمار في الشرقين الأدنى والأوسط . وفي هذا الجو بدأ مؤتمر لنـدن أعماله .

ومن المعروف جيدا أن حكومات عدة دول ومن بينها حكومة الاتحـاد السوفيتي أشارت الى التحيز في اختيار البلدان أعضاء المؤتمر فقد دعيت أربع وعشرين دولة لحضور هذا المؤتمر بينما يبلغ عدد الدول التي تستخدم القناة خمسين دولة كما أن أغلب هذه الدول المدعوة الى المؤتمر أعضاء في أحلاف عسكرية عدوانية كحلف شمال الأطلنطي وحلف بغداد وحلف جنوب شرق آسيا . كما لم تدع لحضور هذا المؤتمر كثير من البلدان التي تعتبر الورثة الشرعيين لممالك وقعت على اتفاقية سنة ١٩٨٨ مثـل امبراطورة النمسا والمجر التي أصبحت الآن النمسا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ويوغوسلافيا — ودعي جزء واحد من ألمانيا وهو جمهورية ألمانيا الفيدرالية (ألمانيا الغربية) وأما الجـزء الآخـر وهو جمهـورية الديمقراطية (ألمانيا الشرقية) فانه لم نوجه اليها الدعوة . هذا ولم تدع الدول العربية . التي يهمها تسوية مشكلة قناة السويس وهذه الدول هي سوريا ولبنان والمملكة السعودية العربيـة والأردن والسودان وليبيا واليمن والعراق ومراكش وتونس ولم تدع أيضا دول بحرية كجمهورية الصين الشعبية وايرلندا وبلغاريا ورومانيا وبورما تلك الدول التي تعتبر من أهم الدول المستخدمة للقناة .

وفي أثناء التحضير لأعمال المؤتمر بذلت جميع الجهود لاستبعاد

احتمال اشتراك مصر فى مؤتمر لندن لتكون على قدم المساواة مع الدول الأخرى . وقد أظهرت الاجراءات التى اتبعت أثناء انعقاد المؤتمر أن منظمى المؤتمر قد وضعوا نصب أعينهم هدفا معينا وهو أن يقترحوا على البــلاد التى اختبرت بطريقة قائمــة على التحيز للاشتراك فى هذا المؤتمر خطوات ومبادىء سبق اعدادها من قبل لتسوية مشكلة قناة السويس ليكونوا فى حل بعد ذلك من القيام بما يريدون من أعمال متسترين وراء قرارات المؤتمر .

ومثال ذلك أن جدول أعمال المؤتمر قد وضع قبل بدء المؤتمر وقد قصد منه الى « تقرير الخطــوات التى يجب اتخاذها لوضع الترتيبات العملية فى ظل نظام دولى لتأمين استمرار عملية الملاحة فى قناة السويس كما ضمنتها اتفاقية ٢٩ من أكتوبر سـنة ١٨٨٨ ؛ مراعية فى ذلك مصالح مصر الشرعية ولمعالجـة المسائل الماليــة وما يتبعها من اجراءات » ومن الواضح أن جدول الأعمــال قد فرض طريقة معينة لمعالجة مشكلة القناة « بما فى ذلك من اجراءات مالية وما يتبعها من اجراءات أخرى » .

وبالرغم من غياب ٢٠ دولة من الدول التى يهمها السير الطبيعى للملاحة فى القناة وعدم حضور مصر لجلسات المؤتمر ومن اقتراح أخذ القرارات بأغلبية بسيطة فانه اقترح تخويل رئيس الجلسة سلطات واسعة فى ادارة المؤتمر وتحديد عدد الكلمات التى يلقيها مندوبو الدول والوقت التى تستغرقه هذه الكلمات . كل هذا يدل على الرغبة فى تجاهل المبادىء الديمقراطية المتفق عليها أو الحد منها

فى ادارة مثل هذه المؤتمرات وبذلك تتحقق الأغراض التى وضعها مقدما منظمو المؤتمر .

ولذلك كان من الطبيعى أن وفود كثير من البلاد لم توافق على مثل هذه الاجراءات والنظم التى تعتبر خرقا للمعايير المتفق عليها فى هذا الشأن كما أنها لم توافق على اقتراح الاجراءات وجدول الأعمال . فكان هذا أول نكسة لمنظمى المؤتمر الذين علقوا آمالا عراضا على عقد هذا المؤتمر وأهدافه التى لا تتفـق فى شىء مع تأمين الملاحة فى قناة السويس أو مع السلام والهدوء والأمن فى منطقتى الشرق الأوسط والأدنى . ولا أرى الآن داعيـا لاعادة تفاصيل مناقشات مشكلة قناة السويس وتطوراتها خلال انعقاد المؤتمر . ولكنى سأعالج بضع ظواهر هامة للموضوع : أن تضارب وجهتى نظر مختلفة كل منها تمام الاختلاف عن الأخرى هو الذى قرر ماهية وطبيعة أعمال المؤتمر فقد تضمن المشروع الهندى أحد هذين الاتجاهين وقد أيد هذا المشروع كل من أندونيسيا وسيلان والاتحاد السوفيتى أما الاتجاه الآخر فقد عبر عنه اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية والذى عرف فيما بعد بمشروع دالاس واذا ماتجاهل الانسان التفاصيل الثـانوية فان لب المقترحات لا يزيد على مايأتى : —

يقوم المشروع الهندى على مبدأ الاعتراف بحقوق سيادة مصر التى تعتبر صاحبة القناة والتى يجب أن تمارس حقوقها فى ادارة قناة السويس وبذلك تضمن المبـدأ الصحيح الذى يضمن مصالح مصر كبلد ذات سـيادة ومصالح مستخدمى القنـاة

ويتضمن هذا المشروع انشاء هيئة استشارية تمثل فيها مصالح مستخدمى القناة تكون لها وظائف ومهام استشارية وتكون حلقة اتصال . كما ينص المشروع على وجود اتصال بين الحكومة المصرية وهيئة الأمم المتحدة فيما يتعلق بمسألة القنـاة كما يقضى أيضا بامكان اعادة النظر فى اتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ والاتفاق على وضع قواعد عادلة للأجور والرسـوم التى يجب أن تدفعها سفن الدول المختلفة المستخدمة للقناة أما فيما يتعلق بحل مشكلة القناة فان مشروع الهند يهدف الى ايجاد تسوية سلمية سريعة فى ظل مبادىء ميثاق هيئة الأمم المتحدة وذلك عن طريق التفاوض مع مصر على أساس الاعتراف بسيادتها وتأمين حرية الملاحة لجميع البلدان . هذا هو مجمل المشروع الهندى وهو اقتراح عادل لحل سلمى لمشكلة القناة قائم على أساس ديمقراطى . وقد أيد الاتحاد السوفيتى هـذا الاقتراح وأبدى بعض الاعتبارات العملية فيما يتعلـق بالتعاون الدولى اذ أن مراعاة حقـوق مصر فى السيادة ستسهل عمل قناة السويس كممر مائى مفتـوح لصالح التجارة الدولية وصالح مصر . وقد رأت الحـكومة السوفيتية أنه من الضرورى ضمان مصالح مصر ومصالح مستخدمى ممر السويس المائى وبذلك لا تصبح القناة مجـالا للخـلافات والمنازعات بل ستكون ميثاق صداقة بين الشعوب ووسيلة لانعـاش التجارة العالمية ولتوثيق التعاون بين الدول .

أما المشروع الأمريكى الذى عرض على المؤتمر فقد بنى على مبادىء أخرى مختلفة ويقضى هذا المشروع بسحب قناة السويس

من تحت ادارة وسيادة مصر وبانشاء ادارة أجنبية لها . هذا بالاضافة الى تطبيق عقوبات فعالة ضد مصر فى حالة أى تدخل فى أعمال هذه الهيئة . وفى الحقيقة أن المشروع الأمريكى يهدف — تحت ستار انشاء ادارة دولية للقناة — الى انشاء دولة داخل دولة مصر ، هذا بجانب أنه لا يتمشى مع الاتفاق المحدد بمدة معينة فهذه الادارة غير محددة المدة أى أنها دائمة . أليس واضحا من هذا أن المقصود هو انشاء نوع خاص من الحكم الاستعمارى فى مصر . ومما لاشك فيه أن المشروع الأمريكى يحيد عن مبدأ المفاوضة مع مصر كدولة ذات سيادة وفى مصاف الدول الأخرى ، ان هذا المشروع محاولة مغرضة لفرض شروط لا تتفق وسيادة مصر ولوضع مصر فى مركز أقل من مركزها وذلك لأن السيادة تصبح خرافة اذا تنازلت الدولة رسميا عن سيادتها وحرمت من حق ادارة ممتلكاتها وثروتها . ولا يتضمن المشروع الأمريكى أى اتجاه نحو ايجاد حل لهذه المشاكل أو نحو المفاوضة على مصر . فالمشروع مشروع استعمارى لا يتفق مع روح هذا العصر ولامع المبادىء والأهداف السامية لهيئة الأمم المتحدة .

ان المناقشات حول قناة السويس خلال مؤتمر لندن قد خرجت عن موضوع مصير شركة قناة السويس المنحلة وعن مصير الملاحة فى القناة وذلك لأنه يمكن تأمين وضمان حرية الملاحة عن طريق الاتفاق الودى دون التدخل فى شئون مصر الداخلية . وقد دارت مباحثات فى قاعة لانكستر لتقرير هل يكون الاتصال بمصر باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة تقف على قدم المساواة مع

الدول الأخرى وبوصفها عضوا فى هيئة الأمم المتحدة لها حرية التصرف فى شئونها الخاصة أم يكون بالالتجاء الى الهجوم والتعدى العلنى على قواعد القانون الدولى ومبادىء وأغراض الأمم المتحدة وعلى حقوق مصر الشرعية وسيادتها . وبمعنى آخر دارت مناقشة حول مبادىء هامة تتلخص فى الاعتراف أو عدم الاعتراف باستقلال الأمم وحريتها ومبدأ السيادة بمعناه الواقعى الحيوى لا اللفظى .

ان وفد الاتحاد السوفيتى الذى يحمل أخلص شعور الصداقة وحسن النية لشعوب الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا قد رأى أنها مسألة تمس الكرامة والشرف فى أن يدافع عن المبادىء المتعارف عليها للسيادة القومية ومبادىء حرية واستقلال جميع الأمم سواء كانت من الأمم الكبرى أو الصغرى وأن يرفع صوته مدافعا عن الحقوق الشرعية والقانونية للشعوب التى تكافح فى سبيل استقلالها القومى ودفاعا عن السلام .

ويقدر الاتحاد السوفيتى الأهمية العظمى لحرية الملاحة فى قناة السويس بالنسبة لكثير من البلدان وخاصة بريطانيا التى تعتمد حركة النقل فيها اعتمادا كبيرا على هذه القناة ولما لها من ارتباطات اقتصادية فى الشرقين الأوسط والأدنى ونحن نفهم جيدا أهمية هذه المناطق الاقتصادية وهذا الممر المائى بالنسبة لاقتصاد فرنسا . أن الاتحاد السوفيتى باعتباره دولة بحرية عظمى يقوم بأعمال تجارية عالمية ضخمة معنى أيضا بحرية الملاحة فى قناة السويس وفى الممرات المائية الأخرى التى يستخدمها فى البلاد الأخرى . ولذلك كانت الحاجة الى تأمين حرية الملاحة فى القناة من الأمور المسلم بها

ولكن يجب أن تسوى هذه المشكلة دون أى مساس بحقوق مصر فى السيادة .

ان المباحثات حول قناة السويس كانت كشعلة من البرق أضاءت الأحداث التاريخية التى تدور أمام أنظار العالم كما أظهرت الخلاف فى المبدأ من حيث سلوك وموقف مختلف الدول أو الطبقات الاجتماعية من بعض الأحداث وأعنى بهذه الأحداث تحرر شعوب الشرق من قبضة الاستعمار الذى امتد أجيالا طويلة ومن المعاهدات المهينة غير المتكافئة التى فرضت عليها بقوة السلاح والخداع والغدر الخبيث فاذا اتخذنا موقفا مبنى على الحقيقة محاولين ايجاد علاقات جوار طيبة مع دول الشرق التى حصلت أخيرا على استقلالها القومى ورغبت فى تسوية موضوع قناة السويس آخذين فى اعتبارنا الظروف الحالية وروح العصر الحديث لوجب أن تحترم المصالح الشرعية لجميع بلاد الشرق بالفعل لا بالقول كما تحترم أيضا سيادتها وكرامتها لأن أى محاولة لوقف تطور التاريخ أمر محفوف بأخطر العواقب .

وقد حاول الاتحاد السوفيتى من مبدأ الأمر ومازال يحاول العمل على تيسير الوصول الى حل عادل لمشكلة القناة فقد وقف ولا يزال يقف اليوم الى جانب تسوية لا تحيز فيها وبناء على ذلك قد عمل وفد الاتحاد السوفيتى فى مؤتمر لندن على ايجاد حل يراعى فيه مصالح الشعب المصرى الاقتصادية والسياسية وفى نفس الوقت يضمن حرية الملاحة لجميع الأمم التى تستخدم قناة السويس . وأننا نعتقد أن المشروع الهندى قد تضمن هذه المبادىء

ولذلك رأى الوفد السوفيتى تأييد هذا المشروع وعليه فان أى محاولة أخرى لعــلاج هــذه المشكلة دون مراعاة لسيادة مصر وحقوقها ومصالحها تقــوم على الانذارات النهائيــة والتهديد باستعمال القوة ماهى الا محاولة استعمارية لتسوية الموضوع . ففى ظل هذه الأضواء انظروا الى الاقتراح المقــدم من مستر ماكدونالد مندوب نيوزيلنده ـ فان هذا المشروع ينطوى على الترتيبات الحقيقية التى أعدها منظمو مؤتمر لندن لفرض مشروع دالاس على مصر تحت شعار المؤتمر .

فقد اقترح المستر ماكدونالد فى الجلسة قبل الأخيرة للمؤتمر انتخاب مندوبين من الدول المؤيدة لمشروع دالاس لتقديمه الى مصر متهتكا بذلك الاجراءات التى اتفق عليها المؤتمر ـ كما قرر مؤيدو المشروع الأمريكى اغفال المشروع الذى قدمته الهند الى المؤتمر بغية شطر المؤتمر الى مجموعتين ولتصوير مجموعة الدول المؤيدة لمشروع دالاس بأنها تمثل ارادة مؤتمر لنــدن بأسره ـ ولكن هذا المشروع غير الديمقراطى قد قوبل بمعارضة شديدة من جانب وفود الهند وسيلان وأندونيسيا والاتحاد السوفيتى الذى أظهروا حقيقة ما ينطوى عليه الاقتراح النيوزلندى ممــا وضع محاولى بدء الانقسام فى المؤتمــر فى موقف أرغمهم على سحب المشروع الذى تقدم به مستر ماكدونالد ـ ولــكن بالرغم من العقبات التى وضعها منظمو المؤتمر فى وجه ممثلى البلاد التى تسعى لايجاد حل عادل غير مغرض لمشكلة القناة وليعوقونهم عن التعبير عن وجهات نظرهم فان ممثلى الدول الاستعمارية الكبرى فشلوا

فى محاولتهم استغلال هذا المؤتمر لمواجهة مصر بالانذارات النهائية باسم المؤتمر الدولى .

وفى النهاية اتخذ المؤتمر قرارا واحدا وهو تكليف رئيس المؤتمر بنقل جميع محاضر المؤتمر الى الحكومة المصرية ولذلك فانه يجب أن يرسل الى الحكومة المصرية المشروعين الهندى والأمريكى معا لدراستهما بجانب جميع التعديلات والاضافات والملاحظات التى أبديت أى بمعنى آخر جميع الآراء ووجهات النظر التى عرضت فى المؤتمر .

وقد عرضت بعض الصحف اليوم الموضوع كما لو كان المؤتمر قد انتهى الى اصدار تعليمات الى ممثلى الخمس دول وهى استراليا والحبشة والولايات المتحدة الأمريكية والسويد وايران ليقدموا الى الحكومة المصرية مشروع الولايات المتحدة — ولكن هذا العرض لا يتفق مع الواقع لأن المؤتمر لم يتخذ مثل هذا القرار — أما فيما يتعلق ببيان ممثل حكومة نيوزلنده بأن فريقا من الدول المشتركة فى هذا المؤتمر ينوى ابلاغ المشروع الأمريكى بما أدخل عليه من تعديلات واضافات اقترحتها بعض الدول فان مستر لويد رئيس المؤتمر قد أعلن أنه لاوجود للمشروع النيوزلندى وأن هذا المشروع قد سحب وأصبح خارجا عن نطاق أعمال المؤتمر .

وقد بذل الوفد السوفيتى طوال مدة انعقاد المؤتمر بما فى ذلك مراحله النهائية كل مسعى لايجاد طريقة صحيحة لمعالجة مشكلة قناة السويس على أساس من العدالة يرضى بها جميع الأطراف

المعنية بالأمر وتلك الطريقة المقبولة لدراسة المشاكل الدولية الاوهى طريقة المفاوضات .

وقد أثار الوفد السوفيتي وخاصة فى الجلسة الأخيرة اذاعة بيان مختصر باسم جميع المشتركين فى المؤتمر وكان من الممكن أن يتضمن هذا البيان جميع المبادىء للوصول الى حل سلمى عادل لمشكلة القناة والتى كان يمكن أن تسهل لجميع الأطراف المشتركة فى المؤتمر دراستها مع الحكومة المصرية فيما يتعلق بحرية الملاحة فى قناة السويس وفى الوقت نفسه تراعى حقوق السيادة وكرامة مصر وكذلك مصالح الدول المستخدمة للقناة .

ولكن بعض الدوائر تعتقد أنه من الأوفق أن تعمل على شطر المؤتمر الى قسمين حتى يمكنها — خارج نطاق المؤتمر — أن تواجه مصر بالمطالب المقترحة فى مشروع دالاس . وكانت من نتيجة هذه الأعمال الهدامة الخارجة عن نطاق المؤتمر ان ظهرت الى الوجود اللجنة الخماسية المزعومة . واعتقد أن محاولات شطر المؤتمر وتكوين لجان خارجية عنه لتقديم مطالب معينة الى مصر ماهو الا نتيجة للفشل السياسى والأدبى الذى منى به مؤتمر لندن بسبب القوى والآراء التى ترمى الى تعمد زيادة حدة مشكلة قناة السويس لفرض شروط ومطالب معينة على مصر تتفق ووجهة النظر الاستعمارية . وأنه من الخطأ الفاحش الاعتقاد أن كتلة موحدة من الدول تضم سبعة عشرة أو ثمانية عشرة دولة قد نشأت بطريقة تلقائية فى المؤتمر وأيدت دون قيد أو شرط المبادىء التى جاءت فى مشروع دالاس . ففى أثناء انعقاد المؤتمر أعرب مندوبو بعض

الدول كالدنمارك والنرويج وايران وأسبانيا واليابان وبعض البلدان الأخرى عن رأى حكوماتهم فى أن المفاوضات مع مصر كدولة ذات سيادة هى خير الطرق لتسوية هذا النزاع كما أبدت بعض التحفظات والملاحظات فى هذا الشأن .

وفى أثناء انعقاد المؤتمر أيضا قد أعربت القوى الديمقراطية المحبة للسلام عن تصميمها فى الوصول الى حل عادل لمشكلة قناة السويس عن طريق المفاوضات مع مراعاة سيادة مصر ومصالح الدول الأخرى وقد ظهر هذا فى المشروع الهندى وفى بيانات وفود أندونيسيا والهند وسيلان والاتحاد السوفيتى . واننا نعتقد اعتقادا راسخا فى أن يلقى هذا الحل السلمى الديمقراطى صدى عندمئات الملايين من الشعوب سواء فى الشرق أو الغرب .

ومن الخطأ فى الوقت نفسه أن نقلل من خطورة الموقف الذى قد ينشأ نتيجة للنشاط المتزايد لبعض الدوائر فى بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة تلك الدوائر التى تؤيد تسوية مشكلة القناة باستعمال القوة .

والوفد السوفيتى قد رفع صوته محذرا منذ بداية المؤتمر من استعمال القوة لتسوية مشكلة قناة السويس وقد راعى فى ذلك المشاكل الدولية التى قد تنشأ عن هذا ويصف الوفد السوفيتى الاستعدادات العسكرية التى اتخذتها بعض الدول ضد مصر بأنها تحد لا يحتمل لشعب مصر المحب للحرية ولكل شعوب الشرق

التى تكافح فى سبيل استقلالها القومى وسيادتها كما أنه يعتبر تحد لقضية السلام ونرى أن من واجبنا اليوم ترديد هذا التحذير . هذا وسيواصل الاتحاد السوفيتى من جانبه السعى فى الوصول الى حل سلمى لمشكلة قناة السويس وذلك عن طريق المفاوضات وعلى أساس المساواة والعدالة .

كيف نختتم أعمال المؤتمر؟

تعليقات على مشروع نيوزيلاندا[1] في الجلسة السابعة لمؤتمر لندن (٢٢ أغسطس سنة ١٩٥٦)

سيدى الرئيس ، حضرات السادة :

الآن وقد أوشك المؤتمر على الانتهاء يثار سؤال عن ماهى الخطوات الفعالة التى يجب اتخاذها لتسوية مشكلة قناةالسويس تلك المشكلة التى من أجلها حضرنا الى هنا .

هذا ، وقد أتيحت للوفد السوفيتى الفرصة لعرض وجهات نظره عن ماهية المشكلة ، وأود أن أكرر مرة أخرى أن الهدف الوحيد للوفد السوفيتى كان وما زال هو ايجاد طريق للوصول الى حل عادل لمشكلة قناة السويس تشترك فيه اشتراكا كاملا وعلى قدم المساواة مع كافة الدول الأخرى التى يهمها الأمر .

ونحن من جانبنا مستعدون للقيام بأى عمل يمكن هذا المؤتمر من الوصول الى أفضل النتائج فى ظل الظروف المذكورة ، ولذلك فانه من الضرورى العناية بالصور التى ستصاغ فيها نتائج هذا

---

(١) فى خلال الجلسة السابقة عرض المستر ماكدونالد مندوب نيوزيلنده مشروعا وصفه بانه حل بضرورة اتصال الدول المؤيدة لمشروع دالاس بالحكومة المصرية وعرض المشروع الامريكى عليها واقتراح فتح باب المفاوضات لوضع اتفاقية على أساس هذا المشروع . وقد تجاهل المشروع النيوزلندى بالمرة وجهة نظر البلاد التى أيدت المشروع الهندى .

المؤتمر ، واعتقد أن غرضنا المشترك ليس تعقيد البحث عن الوسائل للوصول الى حل عادل يرضى عنه جميع الأطراف المعنية بالأمر بل على العكس هو المساهمة بكل وسيلة لايجاد الطريق الصحيح لمعالجة هذه المشكلة .

ويجب أن أشير فى هذا المقام الى أن الطريقة التى نظم بها المؤتمر منذ بادىء الأمر قد جعلت من الصعب الوصول الى طريق سليم لحل المشكلة . فقد بدأ جليا التحيز فى اختيار الدول المدعوة للاشتراك فى المؤتمر ؛ لأنه لم يراع أى مبدأ من المبدأين اللذين أعلنا كأساس للدعوة ، فان بعض البلاد الموقعة على اتفاقية سنة ١٨٨٨ لم تمثل ، كما أن مصر نفسها غير ممثلة ، وذلك لأن تنظيم المؤتمر والشروط التى وضعت فى بادىء الأمر قد جعلت — كما يبدو لى — من المستحيل على مصر أن تقوم بدورها كاملا فى هذا المؤتمر ، وهذا بلا شك جعل بداية أعمالنا صعبة ، ودمغ المؤتمر بصبغة التحيز لأنه يمثل جانبا واحدا .

ولكن بالرغم من هذا وحتى فى ظل هذه الظروف الشاذة حاولنا بقدر الامكان أن نلتمس خير السبل للوصول الى تسوية وايجاد الطريق الصحيح لحل المشكلة عن طريق بذل مجهودات منسقة . ومن أجل هذا اتفقنا على وجوب تبادل الآراء بحرية وتفصيل خلال انعقاد المؤتمر ، وان هدفنا هو مقارنة مختلف وجهات النظر التى عرضتها الدول المختلفة هنا حتى يتسنى لنا فى نهاية الأمر ايجاد طريق للمفاوضات بعد دراسة هذه الآراء وتركيزها .

ولكن يبدو لى أن ما يقترحه الآن المندوب النيوزيلاندى ماهو

الا خطوة لتأييد وتثبيت التحيز للجانب الواحد فى المؤتمر الذى ظهر واضحا منذ بادىء الأمر ، بل جعل الأمور أكثر صعوبة لتحقيق رغبتنا الصادقة فى الوصول الى رأى موحد ووضع المشروع الذى يقبله ويرضى عنه الجميع . ولكن هذه الرغبة الصادقة من جانبنا والتى تتلاقى مع رغبات بعض الدول الممثلة هنا تلقى معارضة متزايدة .

فقد اتفقنا فى أول الأمر على أنه لا يجب اتخاذ قرارات هنا وأظن أنه لو اتبعنا الاجراءات التى اقترحت هنا من قبل — أى بوضع وثيقة (ولا أقول « قرارا » كما ورد فى الاقتراح الأصلى) تتضمن آراء بعض البلاد المشتركة فى هذا المؤتمر ،والتى يبلغ عددها حوالى ١٦ أو ١٧ بلدا ، اذ لا يمكننى ذكر الرقم على وجه التحديد — فان اتخاذ هذا القرار خرقا لما سبق أن اتفقنا عليه فى بداية المؤتمر ، لأن ذلك سيكون فى الواقع بمثابة أخذ الرأى على هذه المسألة .

وقد قيل لنا أن هناك قرار لخمس دول ، ولكننى لا أدرى شيئا عن هذا القرار أو مشروع لقرار ، اذ أن المعروض علينا طوال الوقت مشروعين ، أحدهما مشروع الولايات المتحدة والآخر الذى اقترحه الوفد الهندى والذى يختلف فى أسسه مع مشروع الولايات المتحدة الأمريكية . وأخيرا يوجد مشروع يعالج ناحية واحدة من المشكلة مشروع لا يعتبر عاما أو دوليا ، وهذا المشروع تقدم به الوفد الأسبانى ، كما توجد أيضا تعديلات للمشروع الأمريكى

اقترحتها أربع دول ، ولست أدرى سـببا لماذا يوصف مشروع الولايات المتحدة بمشروع الدول الخمس .

واعتقد أنه لو تمشينا مع هذا الاتجاه فان ذلك يعنى تأييـده وتعزيزا لمظهر التحيز للجانب الواحد فى المؤتمر ، وأن رأى بعض الدول المشتركة هنا سيقدم على أنه رأى المؤتمر بالاجماع أو على الأقل سيقال هذا .

وانى أفهم جيدا أنه يجب اعطـاء رأى ال ١٦ أو ١٧ دولة الاهتمام الجدير به ، ولكن كما أوضحت خلال المناقشات يجب أيضا النظر بعين الاعتبار لرأى الأقلية مهما بلغت عدم أهميته . وذلك لأن رأى سبعة عشرة دولة ماهو الا احدى وجهات النظر التى طرحت فى هذا المؤتمر ، كما أن مشروع الولايات المتحـدة مع التعـديلات التى اقترحتها عـدة دول ماهو الا مشروع من المشروعات التى عرضت .

وهناك مشروع آخر ، هو ذلك الذى عرضته الهند على المؤتمر وأيده عدد من الدول كأندونيسيا وسيلان والاتحاد السوفيتى ، فهو يمثل رأى بعض الدول ولا يمكن تجاهله اذا ما رغبنا الوصول الى معالجة موضوعية هادئة معتدلة لا أن نزيد عن عمد من التحيز الذى أشرت اليه .

ولذلك فان للاقتراح الذى عرضه مندوب نيوزيلانده عواقب وخيمة أخرى فأولا ستتعارض جبهتان فى هذا الشأن ، الجبهـة الأولى بعض البلدان الممثلة فى هذا المؤتمر والجبهة الأخرى مصر . كما أنه يظهر رأيا واحدا من آراء المؤتمر وفى هذا قصور خطير .

وثانيا أن هذا الاقتراح مهما كانت صيغته سيوجه الى مصر فى شكل انذار نهائى — وسيظهر مرة أخرى موقف عدم المساواة التى اتخذ مع مصر عند تنظيم المؤتمر .

وقد سبق أن أوضحت أن موقفنا (الاتحاد السوفيتى) كان ولا يزال هو عدم تعقيد أعمال المؤتمر فى مراحله الأخيرة بل المساعدة بأية وسيلة ممكنة ، أما الوسيلة التى يقترحها مندوب نيوزيلانده — كما أفهمها ، وكما تراها بعض الدول الممثلة هنا — فهى لا تسهل مهمتنا بل على العكس تجعلها أكثر تعقيدا .

ولا أجد ضرورة الآن لأدافع عن مقترحات الوفد السوفيتى ولكننى أستبيح لنفسى ذكر بعض مزاياها .

أن تكوين لجنة تحضيرية تضم مصر والهند والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتى لا يوجد أى تمييز ضد أى دولة بل يتيح لبلد مثل بريطانيا وفرنسا اللتين يهمهما أمر حرية الملاحة فى القناة وسيرها الطبيعى أن يحتلا المكان الجدير بهما فى هذه اللجنة . كما يتيح هذا الاقتراح أيضا الفرصة لمصر للاشتراك فى أعمال هذه اللجنة على أساس المساواة الكاملة .

وهذا يبدو لى — أنه لن يتيح للجنة فقط دراسة ما أثير من آراء فى المؤتمر فى هدوء واتزان بل سيمكنها أيضا من دراسة جميع وجهات النظر وجميع المقترحات والتعديلات التى أدخلت عليها وما وصلنا اليه من نتائج ، وهذا بلا شك من مزايا الأخذ بهذه الوسيلة لوضع نتائج لهذا المؤتمر .

والميزة الثانية لاختيار هذه الطريقة هى أنه بعد الانتهاء من

هذا المؤتمر يمكننا تركيز أعمال هذه اللجنة المقارنة بين وجهات النظر التى أبديت هنا ومن طريق المفاوضات والعمل على أسس المساواة بين البلاد الممثلة فى اللجنة يمكننا بدء العمل الانشائى لوضع الأسس لاتفاقية جديدة تحل محل اتفاقية سنة ١٨٨٨ أو تلحق بها .

ويمكن لهذه اللجنة التحضيرية وبموافقة جميع الدول الممثلة فيها أن تضع اتفاقية جديدة لاسيما وأنه يبدو أن عضوية اللجنة المقترحة تمثل رغبة الدول المشتركة فى المؤتمر ومرة أخرى تظهر فائدة هذه الطريقة .

ولست أدرى ماذا سيتضمن الاقتراح الجديد الذى سمعنا به ، ولكن يبدو أن نتائجه الوخيمة ظاهرة جلية ، وأؤكد أن أوضحها هو التحيز الى جانب واحد . وهذه وسيلة خطيرة للوصول الى حل لهذه المشكلة . وأنا لا أريد فى الوقت الحاضر أن أدفع بمقترحات الوفد السوفيتى لمعالجة الحالة التى نشأت ، ولكننى أؤيد الاقتراح الهندى . ولذلك اعتقد أنه لو وزع الاقتراح اليوم فانه من المرغوب فيه أن يؤجل الاجتماع حتى يتسنى مناقشة الاجراءات الخاصة باقتراح الوفد النيوزيلندى فى جو هادىء .

انه فى خلال اجتماعات هذا الأسبوع عملنا جميعا كفريق واحد — أما الآن بعد اقتراح مندوب نيوزيلانده والذى يعضده كما أفهم — مستر دالاس ورئيس الاجتماع — قد دعى الى الانقسام الى فريقين منذ اليوم ، ولا أرى أسبابا واضحة لمثل هذا

الانقسام ، ولكن يبدو أن الغرض هو أن يدرس كل فريق الطريق الذى يراه كوسيلة لاتمام أعمال هذا المؤتمر .

وقد وزع هـذا الاقتراح الخطير حالا ، ويجب أن ندرس ونقرر ماهى خير الطرق لاتمام أعمال المؤتمر ، لذلك أكرر تأييدى لطلب مندوب الهند بتأجيل جلسة اليوم .

ومن وجهة نظرى أنه من الضرورى لكل وفد أن يدرس هذا المشروع فى هدوء ليعلن بعد ذلك عما اذا كانت الوسيلة المقترحة تمثل خير نتائج هذا المؤتمر ، وعما اذا كانت هى الطريقة المثلى للاتصال بالحكومة المصرية لايجاد الطرق الفعالة للوصول الى تسوية سلمية لمشكلة قناة السويس .

لذلك أطلب مرة أخرى عرض اقتراح تأجيل الجلسة ، حتى الغد للمناقشة ، ولكن اذا كان الغرض هو عدم اضاعة الوقت ، فانه ليس من المناسب التأجيل حتى الساعة الثالثة بعد الظهر ولكن ليكن التأجيل حتى الصباح .

أريد أن أرد على ما أثاره المسيو بينو . لقد أشارت الحكومة السوفيتية فى بيانها الذى نشر فى ٩ من أغسطس سنة ١٩٥٦ والذى أحيطت به جميع الدول علما أنها لا توافق على الطرق التى نظم بها هذا المؤتمر ، مؤكدة أنها تعتبر الطريقة التى اتبعت تمثل جانبا واحدا ، كما اعتبرتها ظاهرة خطيرة . ولكن أعلنت حكومتى أنه بالرغم من هذه النقائص فانها قبلت الاشتراك فى المؤتمـر ، وقد أخذت فى اعتبارها فى أنه سيكون هنـاك فى الواقع حق لتبادل وجهات النظر . وانه بالرغم من جميع العيوب التى شابت تنظيم

هذا المؤتمر وبالرغم من تحيزه فقد رأت الحكومة السوفيتية أنه قد يصلح كخطوة للوصول الى أفضل وسيلة لمعالجة مشكلة قناة السويس ثم حلها .

وقد أبدت الحكومة السوفيتية فى بيانها تحفظا بأنها لا تعتبر نفسها ملتزمة بالآراء والاقتراحات التى صيغت على أساس التصريح الثلاثى والذى يسىء الى سيادة مصر . وأنا أعلم عن طريق الصحافة أن الحكومة الهندية قد أبدت تحفظا مماثلا فى هذا الشأن ، وبناء على هذه التحفظات قبلنا الاشتراك فى هذا المؤتمر . وأنا أطلب منكم الآن دراسة الموقف والاجراءات التى تنشأ عن عرض مشروع مندوب نيوزيلانده .

وبالرغم من قصور هذا المؤتمر فاننا قد عملنا كمجموعة واحدة خلال أسبوع ، ولكن اليوم وبعد الاعلان المفاجىء لتأجيل المؤتمر لمدة ساعة قدم هذا المشروع ، والذى يبدو منه أن الحاضرين فى القاعة سبعة عشرة دولة ولايوجد غيرهم ! وقد سبق أن اقترح اختيار وفد نيابة عن هذه الدول السبعة عشر لنقل وجهة نظرها الى مصر .

وأشعر أن تقديم المندوب النيوزيلاندى لهذا الاقتراح جاء فى وقت غير مناسب بالمرة ، ولا أريد أن أتحدث عما اذا كانت هذه الطريقة تتمشى مع المبادىء الديمقراطية أم لا . ولا أريد أن أتعرض للموضوع من الوجهة الأدبية ، ولكن أنتم أنفسكم تشعرون بأن مثل هذه الوسيلة وهذا الاقتراح المفاجىء يشطر المؤتمر فى مراحله الأخيرة ، واعتقد أنه لا مبرر له بل أقول انه لم يسبق له مثيل ..

ولذلك يجب أن تعتبر الدول التى لم تؤيد مشروع المستر دالاس — بعد تقديم هذا الاقتراح — غير موجودة فى القاعة . وقد قال المسيو بينو أنه لايوجد انسان يمكنه أن يرغم شبيلوف بأن يدافع عن مشروع المستر دالاس ، كما لا يمكن لأحد أن يرغم المستر دالاس على أن يدافع عن مشروع شبيلوف . وهذا صحيح تماما لأنه ليس لدى النية فى أن أدافع عن مشروع الولايات المتحدة، فقد أعلنا أننا اعتبرنا هذا المشروع غير مقبول من أساسه .

ونحن نؤيد الفكرة الواردة فى المشروع الهندى والمعارضة لهذا المشروع وانى أؤكد لمسيو بينو أننى لا أنوى الدفاع عن مشروع المستر دالاس حتى بعد ادخال التعديلات عليه ، وأقول أنه يجب مراعاة بعض الطرق الطبيعية المقبولة فى ادارة المؤتمر .

وأكرر مرة أخرى أننا نؤيد المشروع الهندى ، لأن هذا المشروع قد أخذ فى اعتباره سيادة مصر بعكس المشروع الأمريكى الذى لم يراعى — من وجهة نظرنا — مثل هذا الاتجاه ، أو المبدأ .

ثم ماهو موقف مجموعة الدول التى ينتمى اليها الوفد السوفيتى الذى دعى لحضور هذا المؤتمر ، وكذلك الوفد الهندى والأندونيسى ، وما هو أيضا موقف مجموعة الدول التى تؤيد المشروع الأمريكى ؟

وكان من نتيجة أعمالنا أن عرض مشروع اقترح بمقتضاه انتخاب ممثلين من بين الدول المؤيدة لمشروع دالاس وتكليفهم بمهمة الاتصال بمندوب مصر وعرض المشروع عليه مع بيان الوفد النيوزيلاندى ، كما يقوم هؤلاء المندوبون بشرح أهداف وأغراض

هذا التصريح للحكومة المصرية ومعرفة ما اذا كانت هذه الحكومة ستقبل القيام بمفاوضات كعقد اتفاقية على أساس مشروع دالاس ؟

ومن المؤكد أن عرض الموضوع بهذا الشكل يعتبر انذارا نهائيا . لقد سبق أن اتفقنا على السير فى الاجراءات فى اجتماعاتنا بطريقة ديمقراطية ، اذن لماذا يطلب أن تجرى المفاوضات على أسس هذا المشروع ؟

وهناك مشروع آخر ، وهو المشروع الهندى ، وقد نوقش هذا المشروع ووافق عليه البعض وعارضه آخرون ، واقترح البعض ادخال تعديلات عليه !

فلم اذن تكون نتيجة عملنا الاجماعى هى تقديم قرار يرمى الى مواجهة مصر بسؤال يأتى على صورة انذار نهائى لتجيب عليه بالايجاب أو النفى وهو هل هى توافق على مشروع دالاس أم لا ؟ فان مبادىء الديمقراطية تتطلب احاطة مصر علما بالمشروع الآخر . وأعتقد أنه لا يجب تجاهل مثل هذا الاجراء . فقد أشار مستر دالاس فى احدى خطبه الى أنه يجب علينا أن نعالج رأى الاقلية بما يتطلبه من احترام وكياسة .

وأود أن أسأل هنا هل النص المقترح للمشروع وطريقة الاقتراح عليه تتفقان مع هذا التصريح ؟

ولا أريد أن أشير هنا الى أن الاقتراح الآخر (اقتراح الهند) يعبر عن وجهة نظر الهند وأندونيسيا وسيلان والاتحاد السوفيتى تلك الدول التى تمثل ٧٠٠ مليون شخص . وفى رأيى أنه كان يجب أن نعمل بطريقة أكثر مرونة ، بل أسمح لنفسى فأقول

أكثر ديمقراطية لاختتام أعمال المؤتمر حتى يكون لدى مصر التى نرغب فى المفاوضة معها فكرة صحيحة عن مجريات الأمور فى هذا المؤتمر والاقتراحات التى عرضت عليه .

وأعود فأكرر أننا لا نعرض ولا ننتوى أن نعرض لمناقشة مسألة تيسير موافقتنا على المشروع الأمريكى — فهذا مستحيل ونستبعد هذه الطريقة فى عرض الموضوع لأننا قد أيدنا مشروعا بنى على أسس تختلف عن الأسس التى بنى عليها المشروع الأمريكى .

وأعتقد أنه اذا اتخذ المؤتمر هذا المسلك وهذا الاجراء الذى قدمه مندوب نيوزلنده فان البلاد التى لا توافق على هذه المبادىء وهذا المشروع وهذه الطريقة لانهاء المؤتمر سوف تجد حتما الطرق والوسائل الطبيعية والديمقراطية لاخطار مصر بوجهة نظرها التى تختلف عن وجهة نظر الدول السبعة عشرة .

وأترك لنفسى الحرية مرة أخرى لأقول أنه بناء على التصريحات التى نشرت عشية عقد المؤتمر على لسان كثير من الدول التى لم تمثل فى هذا المؤتمر والتى كان لها الحق الشرعى والأدبى فى أن تمثل هنا — أقول أنها لن تؤيد مشروع الولايات المتحدة ومن المحتمل جدا أن تؤيد الاتجاه الآخر الذى يتضمنه المشروع الهندى .

ملحق رقم « ١ » :

مذكرة من وزارة الشئون الخارجية
لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية
الى سفارة بريطانيا العظمى فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية
حول مشكلة قناة السويس
٩ أغسطس عام ١٩٥٦

تقدم وزارة الشئون الخارجية فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية تحياتها الى السفارة البريطانية وتشير الى البيان الذى أصدرته حكومات بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحـدة الأمريكية يوم ٢ أغسطس عام ١٩٥٦ بشأن المسائل المتعلقة بتأميم مصر لشركة قناة السويس وبشأن الدعوة للاشتراك فى مؤتمـر يدعى للانعقاد فى لندن يوم ١٦ أغسطس وهو البيان الذى أرسلته الى الحكومة السوفيتية حكومة المملكة المتحدة . وتتشرف بأن ترفق نص البيان الذى أصدرته الحكومة السوفيتية حول مشكلة قناة السويس لارساله الى حكومة بريطانيا العظمى .

وترى الحكومة السوفيتية أنه بالاضافة الى الأقطار التى ورد ذكرها فى بيان الحكومات الغربية الصادر يوم ٢ أغسطس ينبغى أن تشترك الأقطار التالية وتحت أى ظرف من الظروف فى مناقشة المسائل المتعلقة بحرية الملاحة فى قناة السويس : الأقطار التى خلفت شرعيا النمسا والمجر وألمانيا التى كانت قد وقعت معاهدة عام ١٨٨٨ وهى النمسا وتشيكوسلوفاكيا وجمهـورية ألمانيا الديموقراطية

والمجر ويوجوسلافيا ، ثم الأقطار العربية التى تتاخم قناة السويس والتى يهمها كثيرا تسوية هذه المشكلة بصورة سلمية وهى العراق والأردن ولبنان وليبيا ومراكش والمملكة العربية السعودية والسودان وسوريا وتونس واليمن — ثم الأقطار البحرية التى تستخدم القناة على نطاق واسع وهى ألبانيا وبلغاريا وبورما وفنلندة وبولنده ورومانيا .

وترى الحكومة السوفيتية أن اشتراك دولة عظمى كجمهورية الصين الشعبية فى المؤتمر المذكور أعلاه أمر ضرورى .

وترجو الحكومة السوفيتية ألا تثير الحكومة البريطانية أية عقبات أمام اشتراك هذه الدول المذكورة فى المؤتمر اذا ما رأت هذه الدول أن اشتراكها أمر ضرورى .

وترغب الحكومة السوفيتية فى الوقت نفسه فى أن تلفت نظر حكومة المملكة المتحدة الى أن أى مؤتمر يعقد لمناقشة المسائل المتعلقة بادارة القناة ينبغى بمقتضى معاهدة عام ١٨٨٨ أن يعقد فى القاهرة .

أما فيما يتعلق بموعد انعقاد المؤتمر فيحسن أن ينعقد هذا المؤتمر فى نهاية شهر أغسطس حتى يتسنى اعداده بصورة أفضل

والوزارة اذ تلفت النظر الى ماذكر أعلاه ترجو السفارة كذلك أن تبلغ حكومة المملكة المتحدة أن بيان الحكومة السوفيتية المرفق مع هذا الكتاب سيجرى ارساله فى الوقت نفسه الى حكومات جميع الأقطار .

برافدا : أغسطس عام ١٩٥٦

بيان الحكومة السوفيتية

حول مشكلة قناة السويس

قام سير وليم هيتر ، السفير البريطاني فى موسكو يوم ٣ أغسطس عام ١٩٥٦ بتسليم ديمترى شبيلوف ، وزير الشئون الخارجية فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية مذكرة من الحكومة البريطانية مرفق بها نص البيان الذى أصدرته حكومات المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية بشأن المسائل المتعلقة بتأميم مصر لشركة قناة السويس . وقد قامت حكومة المملكة المتحدة بمقتضى بيان الدول الثلاث بتقديم دعوة الى الحكومة السوفيتية لحضور المؤتمر المقترح عقده فى لندن يوم ١٦ أغسطس عام ١٩٥٦ لدراسة الخطوات التى ستتخذ « لضمان استمرار العمل فى القناة بالصورة التى كفلتها معاهدة ٢٩ أكتوبر عام ١٨٨٨ » .

وترى حكومة الاتحاد السوفيتى بهذا الصدد أن من الضرورى تقديم البيان التالى :

ان الحكومة السوفيتية لا تستطيع الموافقة على الصورة التى تم بها تقدير الموقف فى منطقة قناة السويس كما ورد فى بيان الدول الثلاث .

ففى الوقت الذى تعترف فيه حكومات الدول الغربية بحق مصر فى تأميم الممتلكات التى تقع ضمن صلاحياتها بوصفها دولة كاملة السيادة والاستقلال تحاول هذه الدول اثارة الشكوك حول شرعية المرسوم الذى أصدرته الحكومة المصرية بشأن تأميم

شركة قناة السويس . ويحوى هذا البيان تأكيدا لا يستند على أساس بأن هذه الشركة هى هيئة دولية لا تستطيع الحكومة المصرية تغيير وضعها ، كما يتجاهل حقيقة واقعة هى أن شركة قناة السويس كانت تعتبر منذ البدء ، وحتى بمقتضى اتفاقية عام ١٨٦٦ التى كانت مصر فيها طرفا غير متكافىء ، شركة مصرية تدار بمقتضى القوانين والجمارك المصرية . وليس لتأميم شركة قناة السويس أى أثر على مسألة ضمان حــرية الملاحة فى قنـــاة السويس وهى المسألة التى نظمتها معاهدة عام ١٨٨٨ الخاصة . وكذلك ليس هنالك أى أساس قانونى للمحاولات التى تبذل لاظهار شركة خاصة خاضعة للقوانين المصرية على أنها وكالة دولية تقوم بضمان حرية الملاحة فى قناة السويس .

ومبادىء القانون الدولى المعترف بها بوجه عام تقضى بأن تأميم ممتلكات المؤسسات الواقعة فى أراضى قطر من الأقطار تعتبر من الشئون الداخلية الخاصة بهذا القطر . وهذا المبدأ هو الذى كانت تطبقه جميع الدول فى حالة القرارات التى اتخذتهـــا الدول ذات السيادة فى بعض المناسبات التى قامت فيها هذه الدول بتأميم مثل هذه الممتلكات ، ومنها ممتلكات تساهم فيها رؤوس أموال أجنبية ، خلال عشرات الأعوام الأخيرة .

وينبغى أن يشار بهذا الصدد الى أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت قد اتخذت قرارا خاصا فى ديسمبر عام ١٩٥٢ حول حق الشعوب فى حرية التصرف بثرواتها ومواردها الطبيعية الخاصة . وقد طالبت الجمعية العامة الدول أن تمتنع عن اتخاذ أى اجراء من شأنه الحد من حقوق السيادة التى تتمتع بهـــا الأمم بهذا الشأن

ولهذا فان الحكومة السوفيتية تعتبر قرار الحكومة المصرية الخاص بتأميم شركة قناة السويس عملا قانونيا مشروعا من جميع الوجوه ينبع من صميم حقوق السيادة التى تتمتع بها مصر .

ان حكومتى المملكة المتحدة وفرنسا تفسران معارضتهما لتأميم الحكومة المصرية لشركة قناة السويس بقولهما أنهما مهتمتان بضمان حرية الملاحة فى قناة السويس . أن تحول أرصدة شركة قناة السويس السابقة الى أيدى مصر لا يغير شيئا من القوانين القائمة التى يتم بها تنظيم الملاحة عبر قناة السويس .

ففى اليوم الأول من شهر أغسطس أعلنت حكومة جمهورية مصر رسميا للحكومة السوفيتية ولحكومات جميع الأقطار أن تأميم شركة قناة السويس لن يؤثر بحال من الأحوال على التزامات مصر الدولية المتعلقة بهذا الشأن وأن مصر تحترم كل الاحترام حرية الملاحة فى قناة السويس وفقا لمعاهدة عام ١٨٨٨ . وترى حكومة الاتحاد السوفيتى بعد أن أحيطت علما ببيان الحكومة المصرية أنه ليس هنالك مايدعو الى القلق من هذه المفاوضة وخاصة وأن مصر التى تمر قناة السويس فى أراضيها لا تقل اهتماما بضمان الملاحة الطبيعية فى القناة أو قدرة على فعل ذلك عن شركة خاصة ذات رأسمال مشترك . ان تأميم شركة قناة السويس لم يؤثر بحال من الأحوال على حرية مرور سفن جميع الأمم فى قناة السويس التى لا تزال تعمل كما كانت قبل التأميم [illegible]
[illegible]
[illegible]

فى بيان الدول الثلاث بهذا الشأن لا أساس لها . وينبغى أن نشير هنا الى أن مصر قد قررت فضلا عن تعهدها باحترام حرية الملاحة فى قناة السويس أن تدفع التعويضات لحملة أسهم شركة قناة السويس .

فمصر اذن قد اتخذت اجراء قانونيا مشروعا تاما بعد أن التزمت بضمان السير الطبيعى فى القناة التى تمر فى الأراضى المصرية والتى شقها المصريون بأيديهم : أما الاستناد الى أن قناة السويس لم تكن فى أيدى المصريين خلال عشرات من السنين كانت خلالها فى أيدى شركة يطغى عليها الرأسمال البريطانى والفرنسى وتستغل هذه القناة المصرية فى جنى الثروات والتدخل فى شئون مصر الداخلية ، فلا يمكن أن يكون مبررا لاستمرار هذا الوضع الشاذ فى المستقبل ولا يستطيع المرء أن يغفل أن العلاقات التى نشأت فى الماضى بحكم الغزو والاحتلال لم تعد ملائمة أو متمشية مع مبادىء التعاون بين الأمم المتساوية ذات السيادة أو مع مبادىء وأهداف الأمم المتحدة . ولما كانت حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية كذلك تعترف بمبادىء الأمم المتحدة السامية وتعلن عن ترحيبها بتعديل علاقاتها بالأقطار التى كانت فيما مضى مرتبطة بنوع من الحكم الاستعمارى فان على هذه الحكومات الا تحول بين هذه الأمم وبين ممارستها حقوق سيادتها .

« ولا يمكن للحكومة السوفيتية أن تغض النظر عن حالة التوتر المتزايد التى نشأت فى منطقة الشرقين الأدنى والأوسط ، فلم تكد

حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا تريان أن دخل شركة قناة السويس قد تأثر حتى لجأت الى مباشرة ضغط شديد لا مبرر له على مصر فطبقت عليها العقوبات الاقتصادية وأعلنتا عن الاستعدادات التى تقوم بها قواتهما البحرية وتجمع هذه القوات على مقربة من قناة السويس وعن تعبئة جنود الاحتياطى والاستعداد للنزول وغير ذلك . كما بدأت الصحف فى فرنسا وبريطانيا وبعض الأقطار الغربية الأخرى تشن حملة واسعة لاثارة العداوة ضد مصر المستقلة .

وحكومتا المملكة المتحدة وفرنسا باتخاذهما هذه الاجراءات التى لن تؤدى الا الى تهديد الأمن والسلام انما تسلكان طريقا يتعارض مع مبادىء ميثاق الأمم المتحدة . فكيف يتسنى التوفيق بين هذه الاجراءات والالتزامات التى يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بمقتضاها بالامتناع عن استخدام القوة فى علاقاتها الدولية وتسوية المنازعات الدولية بوسائل سلمية لا تهدد أمن العالم وسلامته ؟

وترى الحكومة السوفيتية أن الاجراءات التى تقوم حكومتا المملكة المتحدة وفرنسا باتخاذها اجراءات لا يمكن السماح بها وهى تعتبرها تحديا للسلام .

ومن الجلى أن هذه الاجراءات لن تؤدى الا الى اثارة اشمئزاز له ما يبرره وأنها ستجد الرد المناسب عليها لا من مصر وحدها بل ومن الشعوب الأخرى التى تناضل من أجل سيادتها واستقلالها القومى . ان محاولة استخدام القوة ضد مصر التى زاولت بهذا العمل حقوق سيادتها من شأنها أن تلحق ضررا بالغا

بمصالح الدول الغربية ، قبل غيرها ، فى منطقة الشرقين الأدنى والأوسط .

ان تأميم قناة السويس لا يؤثر على مصالح شعوب بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة أو أى بلد آخر . وكل ما هنالك أن شركة قناة السويس السابقة التى حصلت على أرباح ضخمة من استغلالها القناة هى التى حرمت من جنى الثروة على حساب مصر . وهذه المحاولات التى تبذل لاسترداد الامتيازات التى فقدتها هذه الشركة عن طريق القوة أو بقصد فرض سيطرة رأس المال الأجنبى على مصر تحت اسم آخر ماهى الا محاولات ذات طابع استعمارى خالص .

وتعلن الحكومة السوفيتية تمشيا مع سياستها الخاصة بالسلام والمساواة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للأمم الأخرى أن الاجراءات المشار اليها التى تتخذها الدوائر الحاكمة فى بريطانيا وفرنسا دون أى استفزاز من جانب مصر ، لن تساعد أبدا على تخفيف حدة التوتر الدولى أو تدعيم الثقة الدولية .

أما فيما يتعلق بالدعوة التى وجهتها حكومة المملكة المتحدة الى حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية للاجتماع فى لندن يوم ١٦ أغسطس والاشتراك فى مؤتمر يعقد لبحث المسائل المتعلقة بقناة السويس فان الحكومة السوفيتية لا تملك الا أن تشير الى الظروف التالية بعد دراستها هذه المسألة :

لقد أعلنت المملكة المتحدة وفرنسا أن الغرض من عقد هذا المؤتمر هو وضع الاجراءات الكفيلة بضمان سير العمل فى القناة

بما يتمشى مع معاهدة عام ١٨٨٨ . وهذا قول يعوزه الوضوح . وخاصة وأن مبدأ حرية الملاحة فى قناة السويس كما نصت عليه معاهـــدة عام ١٨٨٨ ، لم يمس أبدا ولا يزال محترما كما أسلفنا سابقا .

أما اذا كان الغرض من عقد هذا المؤتمر هو محاولة اعادة النظر بأى وجه من الوجوه فى مسألة تأميم شركة قناة السويس التى قررتها الحكومة المصرية فعلا ، فان هذا العمل يعتبر تدخلا صريحا فى الشئون الداخلية لمصر التى لا يستطيع أى مؤتمـر دولى أن ينكر حقها فى تأميم هذه الشركة بوصفهادولةذات سيادة .

وينبغى الاشارة كذلك الى أن الدعوة الى عقد المؤتمـر المذكور قد جاءت من المملكة المتحدة وفرنسا اللتين تملكان أكبر نصيب من أسهم شركة قناة السويس ومن الولايات المتحدة التى لم تكن طرفا فى معاهدة عام ١٨٨٨ . وفضلا عن ذلك فقد دعى هذا المؤتمر دون أى مشاورة مع الاتحاد السوفيتى وغيره من الدول الموقعة على معاهدة عام ١٨٨٨ .

وينبغى أن نلفت النظر الى أن قائمة الدول المدعوة للمؤتمر وضعت بصورة مغرضة بحيث تضمن الحصول على أغلبية تؤيد المقترحات التى أعدتها المملكة المتحدة وفرنسا .

ولقد جاء فى بيان الدول الثـلاث أنه قد روعى فى تشكيل المؤتمر المبدءان التاليان : الأطراف الموقعة على معاهدة عام١٨٨٨ « والأمم التى يهمها استخدام القناة الى حد كبير » ، ورغم ذلك فلم تجر مراعاة أى من المبدأين . فمن بين الدول الموقعة على

معاهدة عام ١٨٨٨ النمسا والمجر وألمانيا . والدول التى خلفت النمسا والمجر بصورة شرعية هى النمسا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ويوجوسلافيا ، ولم يدع أى من هذه الدول الى المؤتمر ، ولم يدع الى المؤتمر من ألمانيا سوى جزء منها هو الجمهورية الاتحادية الألمانية ، أما الجزء الثانى ، وهو جمهورية ألمانيا الديموقراطية فلم يدع للمؤتمر . وهذا أمر لايمكن الموافقة عليه وخاصة وأن الدول المذكورة آنفا لا يقل اهتمامها بحرية الملاحة فى قناة السويس عن غيرها من الدول .

ولم توجه الدعوة كذلك الى الأقطار العربية ، العراق والأردن ولبنان وليبيا ومراكش والمملكة العربيـــة السعودية والسودان وسوريا وتونس واليمن ، وهى الأقطار التى تعتبر أراضيها مجاورة للقناة بصورة مباشرة والتى تبدى اهتماما كبيرا بحل هذه المشكلة حلا صحيحا . وينبغى أن نشير الى أن معظم الأقطار العربية هى كذلك خليفة شرعية للامبراطورية العثمانية السابقة التى كانت من بين الموقعين على معاهدة عام ١٨٨٨ .

ولم توجه الدعوة كذلك للدول البحرية كجمهورية الصين الشعبية وبلغاريا وبورما وفنلندة وبولنده ورومانيا وهى دول تستخدم القناة على نطاق واسع .

ومن هذا يتبين أن مؤتمر لندن المرسوم هو مؤتمر يضم الأقطار التى تحمل أسهم شركة قناة السويس وجماعة أخرى من الأقطار قامت باختيارها الدول التى تحمل أكبر نصيب من أسهم الشركة بصورة مجحفة . ويجرى عقد هذا المؤتمر بصورة تتجاوز الأمم

المتحدة ولا يمكن اعتبارها طبيعية فى الظروف القائمة .

ولقد جرى تحديد لندن لتكون مكانا لانعقاد المؤتمر دون موافقة من الأطراف الموقعة على معاهدة عام ١٨٨٨ فى حين أننا اذا شئنا التمسك بنصوص معاهدة عام ١٨٨٨ فان مناقشة المسائل المتعلقة بسير العمل فى القناة ينبغى أن تتم فى القاهرة .

وفى ضوء ما تقدم فان الحكومة السوفيتية ترى أن هذا المؤتمر لا يمكن اعتباره بأى وجه من الوجوه ، سواء من حيث تكوينه أو طابعه أو أغراضه ، مؤتمرا دوليا يحق له اتخاذ قرارات بشأن قناة السويس .

وترى الحكومة السوفيتية — أن من الأفضل مناقشة المسائل المتعلقة بضمان حرية الملاحة فى القنوات والمضائق المائية ذات الأهمية الدولية فى نطاق الأمم المتحدة .

وهنالك كما هو شائع معروف عدد من القنوات والمضائق المائية ذات الأهمية الدولية . ولما كان بيان الدول الثلاث يشير الى مشكلة تدويل قناة السويس فان هذا يثير السؤال التالى : «ولماذا يقتصر هذا الأمر على قناة السويس وحدها دون بقية الممرات والقنوات البحرية التى لا تقل عنها أهمية ؟ »

وتؤمن الحكومة السوفيتية بالمبدأ القائل بأن أى حل لمشكلة القنوات والمضائق البحرية ذات الأهمية الدولية ينبغى أن يحترم حقوق السيادة للأمم التى تمر هذه الطرق البحرية فى أراضيها .

وبناء على ما تقدم فان حكومة الاتحاد السوفيتى ترى بوصفها طرفا فى معاهدة عام ١٨٨٨ أن ألبانيا والنمسا وبلغاريا وبورما

وتشيكوسلوفاكيا وفنلندة وجمهورية ألمانيا الديموقراطية والمجر والعراق والأردن ولبنان وليبياومراكش وبولنده ورومانيا والمملكة العربية السعودية والسودان وسورياوتونس واليمن ويوجوسلافيا ينبغى تحت أى ظرف من الظروف أن تشترك فى مناقشة المسائل المتعلقة بحرية الملاحة فى قناة السويس .

وترى الحكومة السوفيتية من الضرورة اشتراك دولة كبرى كجمهورية الصين الشعبية فى هذا المؤتمر .

وترجو الحكومة السوفيتية ألا تقيم حكومة المملكة المتحدة العراقيل أمام اشتراك الأمم المذكورة أعلاه فى المؤتمر اذا ما رأت أن من الضرورى أن تشترك فيه .

ولما كانت الحكومة السوفيتية تؤيد حل القضايا الدولية بالوسائل السلمية ، ولما كانت تضع نصب أعينها أن مؤتمر لندن القادم يمكن أن يتيح الفرصة لايجاد الوسائل لطريقة تسوية المشاكل المتعلقة بحرية الملاحة فى قناة السويس تسوية قد تكون مقبولة لمصر ولغيرها من الدول المعنية اذا ما أخذت الظروف الجديدة بعين الاعتبار ، لذلك فان الحكومة السوفيتية ستوفد ممثلا عنها الى هذا المؤتمر . ولا داعى للقول بأن اشتراك الحكومة السوفيتية فى المؤتمر لايلزم الاتحاد السوفيتى بأى وجه من الوجوه بأية قيود أو التزامات قد تنشأ عن المبادىء التى أعلنت عنها الدول الثلاث فى بيانها المشترك الصادر يوم ٢ أغسطس أو قد تضر بحقوق السيادة والكرامة المصرية .

أما فيما يتعلق بموعد انعقاد المؤتمر فان الحكومة السوفيتية

تعتقد بأن من الأنسب عقده فى نهاية شهر أغسطس حتى يتسنى الاستعداد له بوجه أفضل .

ان حكومة الاتحاد السوفيتى تؤيد بعزم زيادة العمل على تخفيف حدة التوتر الدولي بما فى ذلك منطقة الشرقين الأدنى والأوسط . وهى على اقتناع بأن احترام حقوق سيادة الأمم وتنمية التعاون الدولى بما يتمشى مع روح العصر وعلى أساس المساواة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للأمم هى من أهم الشروط لتعزيز الثقة الدولية وضمان سلام مستقر بين الشعوب .

وتؤمن الحكومة السوفيتية بأن المنازعات الناشئة يمكن بل وينبغى أن تحل بالوسائل السلمية وبما يتمشى مع حقوق الشعوب ومصالحها الشرعية . وهى ترجو أن تدلل الحكومات على حكمتها وبعد نظرها فى مشكلة قناة السويس كذلك ، وذلك بامتناعها عن القيام بأى عمل قد يؤدى الى نتائج غير مرغوب فيها .

موسكو ٩ أغسطس عام ١٩٥٦

برافدا ١٠ أغسطس عام ١٩٥٦

ملحق رقم « ٣ » :

المشروع الهندى

المقدم الى مؤتمر لندن فى ٢٠ اغسطس عام ١٩٥٦

ادراكا منا بضرورة ايجاد حل سلمى عاجل للوضع المتعلق بقناة السويس يتمشى مع مبادىء وميثاق الأمم المتحدة وضرورة فتح باب المفاوضات ، دون ابطاء على أساس :

١ ـــ الاعتراف بحقوق السيادة المصرية

٢ ـــ الاعتراف بقناة السويس كجزء لا يتجزأ من مصر وكممر مائى ذى أهمية دولية .

٣ ـــ الملاحة الحرة غير المقيدة لجميع الأمم بمقتضى معاهدة القسطنطينية عام ١٨٨٨ .

٤ ـــ توفير عدالة الرسوم وتسهيلات عبور القناة لجميع الأمم بلا استثناء .

٥ ـــ استمرار صيانة القنـــاة فى جميع الأوقات حتى تظل فى حالة صالحة للملاحة متمشية مع المقتضيات الفنية الحديثة .

٦ ـــ الاعتراف الواجب بمصالح مستخدمى القناة .

واذا استعيد الى الأذهان أن معاهدة عام ١٨٨٨ كان هدفها

تكوين « نظام محدد لضمان حرية استخدام قناة السويس البحرية في جميع الأوقات ولجميع الدول .

وعلما منا بأن مصر ظلت تعلن ، وكانت آخر مرة فى ٣١ يوليه عام ١٩٥٦ ، عن عزمها على احترام جميع التزاماتها الدولية وكل من معاهدة عام ١٨٨٨ والتأكيدات المتعلقة بها المنصوص عليها فى الاتفاقية الانجليزية المصرية لعام ١٩٥٤ .

فاننا نتقدم بالمقترحات التالية ونحن مؤمنون بأنها تهيىء أساسا لمفاوضات تجرى للوصول الى تسوية سلمية :

المقترحات

١ — أن يعاد النظر فى معاهدة القسطنطينية بقصد تأكيد مبادئها واجراء بعض التعديلات التى تقتضيها الضرورة فى الوقت الحاضر وخاصة النص على أن تكون الرسوم عادلة وعلى صيانة القناة كما ورد أعلاه فى (٤) و (٥) .

المؤتمر

٢ — دراسة جميع الخطوات التى تؤدى الى ما ورد فى رقم (١) على ألا يستثنى من ذلك عقد مؤتمر يضم ممثلى الدول الموقعة على معاهدة عام ١٨٨٨ وجميع الأمم المستخدمة للقناة .

المصالح الدولية للمنتفعين

٣ — النظر بعين الاعتبار لارتباط المصالح الدولية للمنتفعين

بالهيئة المصرية لقناة السويس دون أن يكون فى ذلك مساس بحقوق ملكية مصر وادارتها .

٤ ــ تشكيل هيئــة استشارية لمصالح المنتفعين على أساس التمثيل الجغرافى والمصالح الجغرافية تكون ذات صفة استشارية وتقوم بدور أداة الوصل .

الأمم المتحدة

٥ ــ أن ترسل حكومة مصر للأمم المتحدة تقريرا سنويا عن « الهيئة المصرية لقناة السويس » .

ملحق رقم ((٤)) :

بيان الحكومة السوفيتية الى الحكومة المصرية
فى ٢٨ أغسطس ١٩٥٦

لحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية الشرف بأن تبين لحكومة الجمهورية المصرية ما يلى :

ترى الحكومة السوفيتية بعد دراسة المسائل المتعلقة بقناة السويس دراسة وافية رفيعة وكذلك المواد التى قدمت فى مؤتمر الأقطار الذى عقد فى لندن فى ١٦ ـ ٢٣ أغسطس عام ١٩٥٦ أن تسوية مشكلة قناة السويس بما يتمشى مع مبادىء وميثاق الأمم المتحدة ينبغى أن تقوم على أساس احترام حقوق السيادة لمصر بوصفها صاحبة القناة والمهيمنة على ادارتها مع ضمان حرية الملاحة فى القناة فى جميع الأوقات ولجميع الأقطار التى تستخدمها . .

وعلى هذا الأساس فان الحكومة السوفيتية التى تحدوها الرغبة فى رعاية السلام والأمن فى الشرقين الأوسط والادنى قد قررت الاستمساك بالمقترحات الخاصة بمشكلة قناة السويس التى قدمتها حكومة جمهورية الهند فى مؤتمر لندن يوم ٢٠ أغسطس عام ١٩٥٦ .

ملحق رقم « ٥ » :

المشروع الأمريكى

حول مشكلة قناة السويس الذى قدم الى مؤتمر لندن فى ٢٠ اغسطس عام ١٩٥٦

الحكومات الموافقة على هذا البيان والمشتركة فى مؤتمر لندن حول قناة السويس .

اذ تشعر بالقلق ازاء الحالة الخطيرة المتعلقة بقناة السويس واذ تسعى لايجاد حل سلمى يتمشى مع أغراض ومبادىء الأمم المتحدة .

واذ تدرك أن الحل المناسب ينبغى أن يحترم من جهة حقوق سيادة مصر بما فى ذلك حقها فى التعويض العادل عن استخدام القناة وأن يضمن من جهة أخرى بقاء قناة السويس كممر دولى وفقا لاتفاقية قناة السويس التى عقدت فى ٢٩ أكتوبر عام ١٨٨٨ .

لتعرب متضامنة عن وجهة النظر التالية :

١ ـ تؤكد وفقا لما تنص عليه ديباجة اتفاقية عام ١٨٨٨ ضرورة تكوين « نظام محدد يكفل حرية استخدام قناة السويس البحرية فى جميع الأوقات ولجميع الدول .

٢ ـ ينبغى أن يكفل مثل هذا النظام .

(ا) ادارة فعالة يمكن الاعتماد عليها وصيانة وتنمية القناة كممر دولى حر مفتوح سليم وفقا لمبادىء اتفاقية عام ١٨٨٨ .

(ب) عزل عمليات القناة عن النفوذ السياسى لأى أمة .

(حـ) دخلا لمصر من استخدام قناة السويس على أن يكون هذا الدخل عادلا يتزايد بزيادة طاقتها أو زيادة استخدامها .

(د) دفع المبالغ التى قد يرى أن شركة قناة السويس الدولية تستحقها عن طريق التعويض .

(هـ) رسوما منخفضة تتناسب مع المقتضيات المتقدمة وباستثناء ماورد فى «د» أعلاه فلا يجنى أى ربح .

٣ — وللوصول الى هذه النتيجة على أساس دائم يعتمد عليه يجب أن يتم بالاتفاق :

(ا) اتخاذ تدابير منظمــة للتعاون بين مصر والأمم الأخرى المهتمة بادارة القناة وصيانتها وتنميتها أو لتنسيق وكفالة المصالح المشتركة للطرفين فى القناة وتحقيقا لهذا الغرض يقوم مجلس قناة السويس بادارة القناة وصيانتها وتنميتها وتوسيعها لزيادة طاقة المرور فيها بما يعود بالمنفعة على تجارة العالم ومصر . وتقوم مصر بمنح هذا المجلس جميع الحقوق والتسهيلات المناسبة لأداء وظيفته كما هو موضح هنا .

ويشترك فى عضوية هذا المجلس فضلا عن مصر الدول الأخرى التى يجرى اختيارها بصورة توافق عليهــا الدول الأطراف فى

الاتفاقية ، مع النظر بعين الاعتبار الى استخدامها للقناة أو نوع التجارة أو التوزيع الجغرافى . ويجرى تشكيل المجلس بصورة تدعو الى الافتراض بأنه سيقوم بمسئولياته واضعا نصب أعينه تحقيق أفضل النتائج الادارية دون أى عامل سياسى يحدوه الى محاباة أى دولة تستخدم القناة أو التحيز ضدها .

يقوم هذا المجلس بتقديم تقارير دورية للأمم المتحدة .

(ب) تكون لجنة تحكيم لتسوية المنازعات التى تنشأ حول الدخل العادل الذى يخصص لمصر أو التعويضات العادلة لشركة قناة السويس الدولية أو أى مسألة أخرى تنشأ عن ادارة القناة

(حـ) اتخاذ عقوبات فعالة ضد أى انتهاك للاتفاقية يرتكبه أحد أطرافها أو أية دولة أخرى بما فى ذلك النص على اعتبار أى استخدام أو تهديد باستخدام القوة للتدخل فى استخدام القناة الحقيقى أو ادارتها تهديدا للسلام وانتهاكا لأغراض ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة .

(د) النص على قيام صلة مناسبة بالأمم المتحدة وعلى اعادة النظر فى الاتفاقية اذا ما اقتضت الضرورة ذلك .

ملحق رقم « ٦ » :

بيان للحكومة السوفيتية

حول ضرورة ايجاد حل سلمى لمشكلة السويس

ترى الحكومة السوفيتية لزاما عليها أن تعلن مرة أخرى عن موقفها من الحالة الجديدة التى نشأت بشأن مشكلة السويس .

وانه لن يستحق التسجيل أن بريطانيا وفرنسا لا تزالان ماضيتين فى توجيه تهديداتهما باستخدام القوة ضد مصر وأن الحشد المتزايد المستمر للقوات العسكرية البريطانية الفرنسية وقواتهما البحرية لايزال يجرى على مقربة من مصر . ولا ريب أن من شأن هذا العمل أنه يجعل الحالة فى السويس تزداد حرجا وتهديدا للسلام .

ولقد كانت الحكومة السوفيتية قد أشارت فى بيانها الذى أصدرته يوم ٩ أغسطس عام ١٩٥٦ بشأن مشكلة السويس الى أن التهديدات والعمليات العسكرية التى تقوم بها الحكومتان البريطانية والفرنسية ضد مصر بسبب تأميمها شركة قناة السويس تتعارض مع مبادىء ميثاق الأمم المتحدة . ولقد أوضحت الحكومة السوفيتية فى هذا البيان وجهة نظرها بشأن العمل الشرعى الذى قامت به الحكومة المصرية بتأميمها شركة قناة السويس وبشأن

حرية الملاحة فى القناة كما حثت فيه على ضرورة ايجـاد تسوية سلمية لهذه المشكلة .

ولما كانت الحكومة السوفيتية تؤيد بعزم ضرورة تخفيف مدة التوتر الدولى ، وتمشيا مع ما تسير عليـه من سياسة السـلام والصـداقة بين جميع الأمم واهتمامها بالمساهمة بأكبر قسط فى تسوية المنازعات الدولية سلميا ، فانها تقبل دعوة بريطانيا لهـا للاشتراك فى مؤتمر لندن ، على الرغم من أن هذا الاجتماع لا يمكن اعتباره من حيث تكوينه أو طابعه مؤتمرا دوليا كامل التمثـل بحيث يكون من حقه اتخـاذ أى قرار بشأن قنـاة السويس . والحكومة السوفيتية تفعل هذا لادراكها أنه اذا ماتوفرت الرغبة لدى الأقطار المعنية فان اجتماعا كهذا قد يسهل البحث عن حل للمشاكل التى تؤثر فى حـرية الملاحة فى القنـاة فيتسنى بذلك الوصول الى تسوية سلمية لهذه المشكلة .

وقد قام الوفد السوفيتى للمؤتمر بتحديد موقعة من مسألة قناة السويس فى ضوء هذه الاعتبارات ، أى أنه ينبغى تسوية هذه المسألة سلميا وبما يتمشى تماما مع مقتضيات ميثاق الأمم المتحدة وحقوق السيادة المصرية التى لا نزاع فيها ، وذلك باعتبار مصر مالكة وصاحبة ومديرة القناة ، وضمان حرية الملاحة فى جميع الأوقات ولجميع الأقطار التى تستخدم هـذا الممر المائى . وقد تصرفت الحكومة السوفيتية بمقتضى هذا فأيدت الاقتراح الذى قدمته الهند والذى يقوم على أساس مبدأ الربط السليم بين مصالح مصر بوصفها دولة ذات سيادة ومصالح المنتفعين بالقناة .

ولقد اعترفت غالبية الأقطار الممثلة فى مؤتمر لندن من حيث الجوهر بشرعية العمل الذى قامت به الحكومة المصرية حين أممت شركة قناة السويس . وحين تناول المتحدثون بلسان بعض الأقطار الطرق المؤدية الى تسوية هذه المشكلة كان كلامهم واضحا محددا حين أعربوا عن رغبتهم فى الوصول الى تسوية سلمية . كما أعربت عن هذا الرأى أيضا حكومات عدد كبير من الأقطار التى لم تمثل فى المؤتمر رغم اهتمامها بحرية الملاحة فى القناة .

لقد باءت بالفشل تلك المحاولات التى بذلتها بعض الأقطار لفرض حل على مصر — بموافقة المؤتمر — يغتصب القناة وانتزاعها من يد مصر . واتخذ المؤتمر قرارا واحدا هو تقديم تقرير شفوى الى حكومة مصر عن دورات المؤتمر . وعلى ذلك فقد قرر مقدمو اقتراح الاشراف الدولى التصرف بمفردهم ، أى دون التقيد برأى المؤتمر ، وشكلوا لهذا الغرض لجنتهم التى أطلقوا عليها اللجنة الخماسية . وتنطوى تحت هذه الفكرة محاولة لفرض مشروع دالاس ، الذى ينص على الاشراف الدولى على القناة ، على مصر .

وفى الوقت الذى تبذل فيه هذه المحاولة لفرض مشروع دالاس على مصر بدأت حكومتا بريطانيا وفرنسا فى اتخاذ الاجراءات العسكرية تدفعهما الى ذلك فكرة مباشرة الضغط على مصر والأقطار العربية الأخرى . وقد قامت هاتان الدولتان ولا تزالان تقومان بحشد قواتهما البرية والبحرية والجوية على مقربة من قناة السويس . وأرسلت القيادة الفرنسية بموافقة من الحكومة البريطانية تشكيلات عسكرية ، منها قوات من جنود المظلات

والطائرات ، الى قبرص وقد وصلت الى منطقة جيبوتى (الصومال الفرنسى) طائرات النقل الفرنسية وهى تحمل جنود المظلات من مدغشقر . كما أن بريطانيا تقوم بتعجيل اجراءات التعبئة والاستيلاء على السفن التجارية لتقوم بنقل القوات والمؤن الى الشرق الأوسط على وجه السرعة . ويغادر الموانىء البريطانية والفرنسية مزيد من كتائب الجنود التى تتجه الى المناطق المجاورة لقناة السويس . كما أن الصحف التى تسيطر عليها الدوائر المعادية البريطانية والفرنسية تطالب باتخاذ اجراءات حازمة عاجلة ضد مصر .

وفضلا عن ذلك فان الاجتماع الأخير لمجلس حلف الأطلنطى الذى بحث مشكلة السويس ، كان قد خصص لغرض واضح هو مباشرة الضغط على مصر . وبريطانيا وفرنسا اللتان تسعيان لاستخدام حلف شمال الأطلنطى ضد مصر ، تؤيدهما فى ذلك الولايات المتحدة ، لا تزالان تصفان هذا الحلف بأنه حلف « اقليمى دفاعى » . ومن الجلى أن منظمى حلف الأطلنطى يريدون من الأعضاء الآخرين الذين يبدون حرصهم على تحاشى التورط فى هذه المشكلة أن يساهموا معهم فى مؤامراتهم الخطيرة .

وتدل الأنباء الواردة عن الاجتماع الأخير الذى تم بين رئيس وزراء ووزيرى خارجية بريطانيا وفرنسا ، وهو الاجتماع الذى حضره القواد العسكريون للبلدين ، على أن الحكومتين لاتزالان ماضيتين فى اتباع سياسة الاستعداد العسكرى ضد مصر . وفى الاجتماع الخاص الذى دعى البرلمان البريطانى لعقده يوم ١٢ سبتمبر أدلى رئيس الوزراء ايدن بالاتفاق مع فرنسا والولايات

المتحدة ببيان حول تشكيل الجمعية المزعومة للمنتفعين بالقناة على وجه السرعة ، وهى الجمعية التى ستلعب الحكومات الثلاث المذكورة الدور الرئيسى فيها ، والتى ينبغى أن تكون مسئولةعن تنسيق المرور فى القناة وعن استخدام المرشدين وجمع الرسوم كما قال رئيس الوزراء البريطانى . وجرى التصريح كذلك بأنه فى حالة رفض الحكومة المصرية التعاون مع هذه الهيئة فان مصر ستكون متهمة بخرق اتفاقية عام ١٨٨٨ .

وتعتبر الدوائر الدولية الواسعة ، وهى على حق ، مشروع الدول الثلاث استفزازا خطيرا من شأنه أن يزيد من حدة الحالة فى قناة السويس الى حد كبير ويخلق حوادث مصطنعة قدتستخدم كحجة لاستخدام القوة ضد مصر .

ويرتبط بهذا المشروع كذلك ما تقوم به الدول الغربية من استدعاء مرشدى القناة ، ومن الجلى أن هذا العمل يهدف الى الحيلولة دون قيام القناة بوظيفتها الطبيعية .

ولا يعز على أحد أن يفهم أن هذا المشروع فى مجموعه يسعى الى تحقيق هدف واحد هو اغتصاب القناة من مصر وتسليمها الى هيئة دولية على الرغم من أن هذا المشروع لن يتسنى تنفيذه ولا ريب الا باستخدام القوة ضد مصر . واذا لم يكن الغرض من هذا المشروع زيادة توتر الحالة بصورة مصطنعة ، والاستفزاز بقصد وقوع بعض الحوادث فيمكن التساؤل عن السبب فى تكوين جمعية أجنبية لادارة قناة تملكها مصر وتعتبر من ممتلكات الدولة المصرية والشعب المصرى ؟

ويجرى التأكيد الآن بأن الاستعدادات التى تقوم بها الحكومة البريطانية فى مصر لها ما يبررها وذلك لأن مصر ، كما يزعمون ؛ قد استخدمت القوة فى تأميم شركة القناة . ومن الجلى أن مثل هذا التأكيد لم يقصد سوى التمويه على البسطاء، فالواقع أن تأميم شركة القناة الخاصة ، وهذا من شئون مصر الداخلية ، قد تم بصورة تتمشى مع حقوقها الشرعية وأنه لمن السخف تبرير الالتجاء لاستخدام القوة المسلحة بحجة التأميم . وليست مصر هى التى ترسل قواتها ضد بريطانيا وفرنسا بل أننا على العكس من ذلك نرى أن هذين القطرين هما اللذان يحشدان قواتهما على مقربة من مصر .

والحكومة الفرنسية اذ تتخذ اجراءاتها العسكرية ضد مصر ترعم أنها انما تفعل ذلك لتحمى الرعايا الفرنسيين فى ذلك القطر . ولكن هل هنالك من يحمل هذه التأكيدات على محمل الجد والكل يعلم أن أحدا مالم ولا يهدد الرعايا الفرنسيين ؟ ولا يغربن عن بال أحد أن هذه هى الوسيلة المثلى التى كانت تتبع فى الماضى للسعى وراء حجة للاستيلاء على أقطار الشرق واستعمارها .

ولا يغربن عن بال المرء كذلك أن الولايات المتحدة رغم كثرة ما تردد فيها عن ايجاد تسوية سلمية للمشكلة لم تحتج على احتشاد القوات والتهديد باستخدامها ، وهو الأمر الذى لن تكون نتيجته سوى تشجيع المنادين باستخدام القوة ضد مصر من البريطانيين والفرنسيين . وزيادة على ذلك فقد اعترف الرئيس ايزنهاوز فى المؤتمر الصحفى الذى عقده يوم ١١ سبتمبر فعلا بجواز استخدام

بريطانيا وفرنسا للقوة ضد مصر . ولكن موقف الولايات المتحدة قد بدأ بوضوح أكبر فى المؤتمر الصحفى الذى عقده وزير الخارجية دالاس يوم ١٣ سبتمبر حين تحدث هو أيضا عن احتمال قيام بريطانيا وفرنسا باستخدام القوة أثناء مرور السفن فى القناة أولا وحين أعلن من جديد أن الولايات المتحدة هى التى قدمت مشروع جمعية المنتفعين بالقناة .

وترى الحكومة السوفيتية لزاما عليها أن تعلن أن الاستعدادات العسكرية التى تجريها بريطانيا وفرنسا بتأييد من الولايات المتحدة بقصد الضغط على مصر فى موضوع قناة السويس تعتبر خرقا صريحا لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة . لقد جرى تشكيل الأمم المتحدة بجهود مشتركة من الدول ، وبخاصة الكبيرة منها، لغرض واحد هو ضمان حياة سلمية للشعوب . ومن واجباتها المباشرة دراسة نواحى النزاع والتوتر التى يحتمل أن تنشأ فى العلاقات بين الدول للحيلولة دون ظهور تطورات قد تؤدى الى انتهاك السلام .

ان ميثاق الأمم المتحدة يمنع استخدام القوة ضد أى قطر آخر فيما عدا حالات الدفاع عن النفس ضد هجوم مسلح يقع على قطر من الأقطار أو حالات التهديد باستخدام القوة ، كما أنه يفرض السعى وراء حلول سلمية للقضايا موضع النزاع التى قد تنشأ بين الأقطار . وينص الميثاق طبعا على احتمال استخدام القوة — العقوبات — على أن يقتصر ذلك على الحالات التى يصبح فيها من الضرورى الرد على المعتدى أو ضمان صون أو اعادة السلام .

ولكن ، وحتى فى مثل هذه الظروف التى لا صلة لها بهذه القضية ؛ لا يأتى القرار باستخدام القوة وليد نزوة قطـر من الأقطار أو مجموعة من الأقطار التى تدفعها الى ذلك مصالحها المحدودة وانما ينبغى أن يتم هذا بمقتضى قرار من مجلس الأمن الذى يتمتع بهذه السلطات بمقتضى الميثاق .

ويترتب على هذا أن حكومتى بريطانيا وفرنسا لا تستندان على أى أساس بالمرة فى التجائهما الى التهديد باستخدام القوة ضد مصر لمزاولتها حقها المشروع بشأن شركة قناة السويس بوصفها دولة ذات سيادة . ان هذا العمل من جانب بريطانيا وفرنسا يتعارض مع عضويتهما فى الأمم المتحدة وخاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار أنهما عضوان دائمان فى مجلس الأمن الذى يتحمل تبعة خاصـة لصون السلام . ولا يمكننا أن نعتبر استعداداتهما العسكرية ضد مصر الا دليلا على نيتهما فى الاستيلاء على قناة السويس التى تمر فى الأراضى المصرية وتقع تحت السيادة المصرية .

ومهما تنوعت الصور التى يحاولون تصوير هذا العمل بها فانه لا يمكن وصفه الا بأنه عمل عدوانى ضد مصر .

وبعد أن سلكت بريطانيا وفرنسا سبيل التهديد بالقوة تراهما الآن تجازفان بالحاق الأضرار الشديدة بأنفسهما فضلا عما تقومان به من تهديد السلام . وليس هنالك أدنى ريب أن الهجوم العسكرى على مصر والقيام بالعمليات العسكرية فى هذه المنطقة سيحملان معهما تدميرا شديدا على طول قناة السويس وفى مناطق الزيت بأقطار الشرق العربى وتهديدا لمنشئات أنابيب الزيت فى هـذه

الأقطار . ولا ريب كذلك فى أن مثل هذه التطورات ستلحق أشد الضرر بالأقطار الأخرى التى ترتبط بروابط اقتصادية واسعة مع أقطار الشرق .

ولاريب كذلك أن وقوع غزو أجنبى على مصر سيسبب بالاضافة الى ما أشرنا اليه من خسائر مادية ، سخط الشعوب الأسيوية والافريقية ضد البلدان المعتدية . ان هذه الشعوب على ادراك تام بأن التطور البشرى يسير نحو القضاء التام على الاستعمار المخزى وأنه لن تستطيع أى قوة وقف هذا التطور .

وتدل التهديدات والاجراءات العسكرية التى لجأت اليها بريطانيا وفرنسا على أن هنالك دوائر معينة فى هذين القطرين تقوم بتشجيع العمليات العسكرية ضد مصر . وهذه الدوائر تشجع على حل مشكلة السويس بقوة السلاح ، متناسية بذلك أن التهديد بصليل السيوف لم يعد كما كان فى عصور الغزو الاستعمارى السابقة يصلح لهذا العصر الذى نما فيه وعى شعوب الشرق التى تسير فى طريق التطور والاستقلال واستعادة قوميتها وهذا القرن الذى وجدت فيه الأسلحة المدمرة كالقنابل الذرية والهيدروجينية .

لقد ندد الرأى العام فى سائر أنحاء العالم بشدة بالتهديد باستخدام القوة ضد مصر بما فى ذلك جزء كبير من الرأى العام فى بريطانيا وفرنسا . ويجب ألا نغفل فى هذا الصدد الموقف الذى اتخذه مؤتمر نقابات العمال الذى عقد أخيرا فى برايتون واستنكر فيه استخدام القوة كوسيلة لحل مشكلة قناة السويس ، وكذلك

موقف الاتحاد العام لعمال فرنسا الذي ندد بالاجراءات السابقة وسياسة التلويح بالسيف .

وترى الحكومة السوفيتية لزاما عليها أن تؤكد مرة أخرى أنها تؤيد وجهة النظر الخاصة بضمان حرية الملاحة في قناة السويس لجميع الأقطار وأن هذا لن يتسنى تحقيقه بل وينبغي تحقيقه بالوسائل السلمية وبالنظر بعين الاعتبار لحقوق السيادة المصرية التي لا ينازعها فيها أحد ومصالح الأقطار التي تستخدم القناة . وليس هنالك أي سبيل آخر غير هذا اذا ما توفرت الرغبة في تفادي القيام بالاستفزاز لخلق صراع خطير وزيادة توتر الحالة بصورة مصطنعة .

ان الحكومة السوفيتية تدرك أهمية قناة السويس بالنسبة لبريطانيا وفرنسا باعتبارهما دولتين بحريتين وللدور الذي تلعبه في ارتباطاتهما الاقتصادية بأقطار الشرق ، كما أن الاتحاد السوفيتي يعلن أهمية كبرى على حرية الملاحة في القناة وعلى قيامها بمهمتها الطبيعية ، كما ورد في البيان الذي أصدرته الحكومة السوفيتية يوم ٩ أغسطس والبيانات التي أدلى بها الوفد السوفيتي في مؤتمر لندن .

ومع ذلك فان حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية مقتنعة اقتناعا شديدا بأن في الامكان تسوية مشكلة السويس تسوية سلمية وأن الضرورة تقضي [illegible] وخاصة بعد أن أعربت الحكومة المصرية عن استعدادها [illegible] [illegible] [illegible] للوصول الى حل مثل هذه [illegible] .

وطالما أعلنت الحكومة المصرية ، كما يعلم الجميع ، عن استعدادها بمراعاة معاهدة عام ١٨٨٨ فيما يتعلق بحرية الملاحة فى قناة السويس ، كما أعربت عن موافقتها على المساهمة مع الأقطار المعنية فى وضع اتفاقية دولية جديدة تفى بالحاجات الحديثة وتتفق مع روح العصر لتحل محل معاهدة عام ١٨٨٨ . وفى الوقت نفسه فان الحكومة المصرية تقوم رغبة منها فى ضمان حرية الملاحة فى القناة ، باتخاذ الاجراءات الضرورية لتوفير المرور الطبيعى فى القناة ، وهو الأمر الذى يتم الآن بحرية تامة .

ولقد قامت الحكومة المصرية يوم ١٠ سبتمبر عام ١٩٥٦ بتوجيه مذكرة الى جميع الأقطار التى يتبعها أمر حرية الملاحة فى القناة أكدت فيها مرة أخرى استعدادها للوصول الى تسوية سلمية لمشكلة السويس كما اقترحت فيها الدعوة الى عقد مؤتمر تشترك فيه الحكومات الأخرى (الدول الموقعة على معاهدة القسطنطينية فان الحكومة المصرية تقوم ، رغبة منها فى ضمان حرية الملاحة فى عام ١٨٨٨) لاعادة النظر فى هذه المعاهدة وبحث مسألة عقد اتفاقية جديدة تؤكد وتضمن حرية الملاحة فى القناة . ورغبة من الحكومة السوفيتية فى المساهمة فى تسوية مشكلة السويس تسوية سلمية فقد قابلت هذه المذكرة بالارتياح وأعربت عن استعدادها للاشتراك فى المؤتمر الدولى المقترح كما اقترحت بدورها دعوة جميع الدول الموقعة على معاهدة عام ١٨٨٨ بما فى ذلك الدول التى خلفت دولا وقعت على هذه المعاهدة والدول العربية التى تقع أراضيها على مقربة من قناة السويس بصورة مباشرة والتى

تبدى اهتماما كبيرا بحل هذه المشكلة حلا سلميا وغيرها من الدول التى تستخدم القناة .

وعلى هذا الأساس فان الحكومة السوفيتية اذ تؤمن بضرورة الوصول الى تسوية سلمية لمشكلة السويس لتعرب عن استعدادها للاشتراك فى الهيئة التى تقترح الحكومة المصرية تشكيلها لاجراء مفاوضات تمثل فيها الدول التى تستخدم القناة بمختلف وجهات نظرها وتهدف الى ايجاد أساس مقبول لتسوية مشكلة قناة السويس .

ولقد اتخذت الحكومة السوفيتية بعض الخطوات التى ترمى الى تحقيق تسوية عادلة لمشكلة السويس عن طريق المفاوضات ، كما أنها لا تزال ماضية فى هذا الاتجاه .

وهى تعرب عن أملها فى أن يقوم جميع الذين يقدرون قيمة السلام والذين يرغبون ، بالفعل لا بالقول ، فى اقامة علاقاتهم بالأقطار الأخرى على مبادىء المساواة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للأقطار الأخرى ، باتخاذ الاجراءات الكفيلة بضمان الوصول الى تسوية سلمية لمشكلة السويس ترعى حقوق مصر ومصالحها القومية وتعمل على تدعيم السلام والتعاون الدولى .

ولا يستطيع الاتحاد السوفيتى ، بوصفه دولة عظمى ، أن يقف بعيدا عن مشكلة السويس ويتجاهل الوضع الذى نشأ عنه هذا العمل من جانب الدول الغربية . وهذا أمر مفهوم وخاصة وأن أى خرق للسلام فى منطقة الشرقين الأدنى والأوسط لابد وأن يمس مصالح الدولة السوفيتية وأمنها .

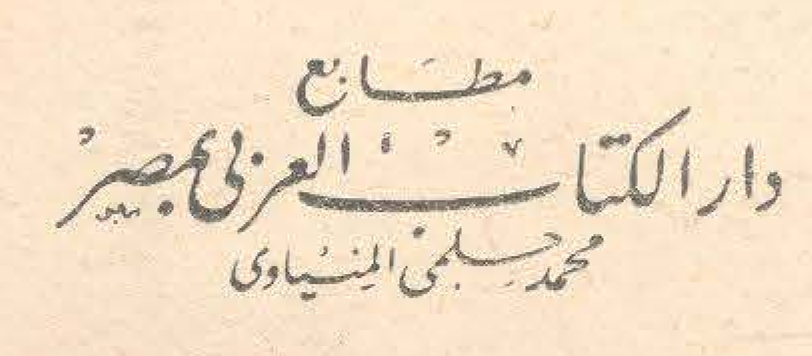
وترى الحكومة السوفيتية أن الأمم المتحـدة لابد أن تقوم بأى عمل لمجابهة هذا الوضع الجديد . ألا وهو التجاء بعض الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة الى التهديد باستخدام القوة ضد مصر . ان هذه التهديدات تعتبر انتهاكا صارخا لمبادىء ميثاق الأمم المتحدة التى تلتزم جميع الدول الأعضاء بالامتناع ، فى علاقاتها الدولية ، عن التهديد بالقوة أو استخدام القوة ضـد السلامة الاقليمية والاستقلال السياسى لأى قطر من الأقطار ، كما أن هذه التهديدات لا يمكن اعتبارها بأى وجه من الوجوه متمشية مع أهداف الأمم المتحدة ومبادئها الداعية للسلام .

برافدا ١٦ سبتمبر عام ١٩٥٦

الترجمة والنشر
توكيل المجلات السوفيتية
٢٠ شارع عدلى — القاهرة


دار الكتاب العربي بمصر

الثمن ٥ قروش


مطابع
دار الكتاب العربي بمصر
محمد حلمي المنياوي